بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمد لله[2] على ....

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق الإنسان، وأعزّ منهم العاملين، والصلاة والسلام على سيّد العاملين الكاملين وعلى آله وأصحابه بآدابه المتأدّبين.

(١) **قوله: [بسم الله الرحمن الرحيم]** صدّر المؤلّف رسالته بالتسمية اقتداءً بكتاب الله عزّوجلّ، وعملاً بقول النبيّ صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم: «كلّ أمر ذي بال لا يبدء فيه بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» فهو أقطع» أي: ناقص وقليل البركة، فالأمر الّذي لا يبدء بها وإن تمّ حسًّا لا يتمّ معنىً. والإشكال بتعارض حديثي التسمية والتحميد، قد أجبنا عنه في **"عناية النحو"**. تركيب التسمية هكذا: «الباء» حرف جرّ و«اسم» مجرور بالباء وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. والجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف تقديره: «أؤلّف بسم الله... إلخ» وهو فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم. وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والفاعل ضمير مستتر وجوباً. و«اسم» مضاف، واسم الجلالة مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. و«الرحمن» مع فاعله صفة للفظ الجلالة مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. و«الرحيم» مع فاعله صفة ثانية له مجرور وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره. وهذا الوجه من الإعراب متعيّن قرأة، ويجوز في «الرحيم» النصب والرفع أيضاً بناءً على نصب لفظ «الرحمن» ورفعه، فهذه ستّة أوجه تجوز عربيّة لا قرأة. أمّا جرّهما فلكونهما نعتين لاسم الجلالة كما تقدّم، وأمّا النصب فبفعل محذوف تقديره: «أمدح»، وأمّا الرفع فعلى الخبريّة والمبتدأ محذوف تقديره: «هو». والاسم لغةً: ما دلّ على مسمًّى، واصطلاحاً: كلمة دلّت على معنى في نفسها ولم يقترن معناها بزمان، و«الله» اسم لذات الواجب الوجود المستحقّ لجميع المحامد، و«الرحمن» المنعم بجلائل النعم أي: النعم الجليلة العظيمة، و«الرحيم» المنعم بدقائق النعم أي: النعم الحقيرة. "الحاشية على الشمّة" بتغيّر.

(٢) **قوله: [الحمد لله... إلخ]** ابتدأ كتابه بحمد الله اقتداءً بكتاب الله عزّوجلّ وامتثالاً بحديث رسول الله صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم: «كلّ أمر ذي بال لم يبدء فيه بحمد الله فهو أقطع». ومعنى «الحمدلله» أنّ كلّ حمد من الأزل إلى الأبد من أيّ حامد كان صدر أو لم يصدر مختصّ بالله تعالى، ففيه ثلاثة تعميمات وتخصيص واحد، أمّا التعميمات الثلاثة فتعميم الحمد بأن يكون كلّ فرد من أفراد الحمد، وتعميم الزمان بأن يكون من الأزل إلى الأبد، وتعميم الحامد بأن يكون من أيّ حامد سواء كان من الملائكة أو غيرهم. وأمّا

نَعمائه[(١)] الشاملة[(٢)]، وآلائه الكاملة[(٣)]، والصلاة[(٤)] على سيِّد الأنبياء[(٥)] ....

التخصيص فتخصيص الحمد بالله تعالى، أمّا التعميم الأوّل فمفهوم من اللام؛ لأنها للاستغراق أو للجنس، وأمّا التعميم الثاني فمستفاد من العدول من فعليّة الجملة إلى اسميّتها؛ لأنه يفيد الدوام، وأما الثالث فحاصل من عدم ذكر الفاعل الحامد كما تقرّر في علم المعاني، وأمّا التخصيص الواحد؛ فلأنّ اللام في قوله: «لله» للتخصيص.

واعلم أنّ أركان الحمد خمسة: حامد وهو فاعل الحمد، ومحمود وهو من وقع عليه الحمد، ومحمود به وهومدلول صيغة الحمد، ومحمود عليه وهو السبب الباعث على الحمد، وهذا الركن لا بدّ أن يكون من أفعال المحمود، وصيغة الحمد وهو اللفظ الدالّ على الحمد، "الحاشية على الشمّة".

(١) **قوله: [نعمائه]** أي نعماء الله تعالى، والنعماء بفتح النون والمدّ على وزن «فعلاء» بمعنى النعمة، وهو اسم جمع لا جمع؛ لأنه لم يثبت «فَعْلاَء» من أوزان الجمع، وهو كما أشرنا بحذف المضاف تقديره: «على إنعام نعمائه»؛ لأنه محمود عليه ولا بدّ للمحمود عليه أن يكون من أفعال المحمود، والفعل «إنعام النعماء» لا «النعماء» نفسها، تدبّر ملخّصاً من "الكامل".

(٢) **قوله: [الشاملة]** صفة لـ«نعمائه»، وهو مأخوذ من الشمول بمعنى العموم، بابه «سمع يسمع» والمراد بـ«نعمائه الشاملة» الشاملة لكلّ نوع من أنواع خلقه، "الكامل" بتغيّر.

(٣) **قوله: [وآلائه الكاملة]** أي: آلاء الله تعالى، موصوف وصفة، و«آلاء» جمع «أَلْي» أو «إلا» بمعنى نعمة على وزن أفعال، أصله «أءلاء» اجتمعت الهمزتان فقلّبت الثانية ألفاً لفتحة الأولى، والمراد بـ«آلائه الكاملة» الفضائل الّتي خصّ الله تعالى بها نوع الإنسان قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] "الكامل" بزيادة.

(٤) **قوله: [والصلاة]** الصلاة على وزن «فعلة» بتحريك العين أو سكونه من «صلى» كالزكاة من «زكى»، لم يستعمل الفعل المجرّد منهما وفي "الصحاح": هو اسم يوضع موضع المصدر يقال: «صلى صلاة»، وكتابة الألف بالواو على لغة من يميل الألف إلى مخرج الواو للدلالة على أنّه منقلب منه، وقالوا: الصلاة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش والطيور تسبيح، والمراد هاهنا المعنى العامّ أي: إيصال الخير إلى الغير، وإنّما اقتصر المصنّف على ذكر الصلاة دون السلام تنبيهاً على أنه ليس بمحظور. "الحاشيه على الشمّة" بزيادة.

(٥) **قوله: [على سيّد الأنبياء]** السيّد أصله «سيود» وقعت الواو بعد الياء ساكنة فقلّبت ياءً وأدغمت الياء في الباء فصار: «سيّد» والأنبياء جمع نبيّ على وزن «أفعلاء» كولي وأولياء، والنبيّ لغة: من النبوة بمعنى الرفعة في "شمس العلوم": النبوّة على وزن المروّة: الارتفاع، وفي "الصحاح" و"القاموس": النبوة والنبية: ما ارتفع من

محمّدن المصطفى[1]، وعلى آله المجتبى[2]. اعلم[3] أنّ العوامل[4] في النحو[5] على ما ألّفه[6] الشيخ[7] ....

الأرض، فإن جعلت النبيّ مأخوذاً من النبوّة التي بمعنى الرفعة أو الارتفاع فأصله غير الهمزة فهو «فعيل» بمعنى المفعول، أي: مَن رفعه الله على سائر خلقه، وإن جعلته مأخوذاً من النبأ بمعنى الخبر؛ لأنه يخبر عن الغيب بوحي من الله تعالى فأصله الهمزة، وقيل: إنّه منقول من النبي بمعنى الطريق؛ لأنه طريق ووسيلة إلى الله تعالى، وفي الاصطلاح: مَن أرسله الله إلى خلقه لتبليغ الدين. كذا في بعض الحواشي، وفي ذكر المصنّف لفظة «سيّد» تلميح إلى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «**أنا سيّد ولد آدم ولا فخر**».

(١) **قوله: [محمّدن المصطفى]** محمّد صيغة اسم مفعول من باب التفعيل بمعنى «بسيار ستوده شده» سمّي به لوفور محامده ومحاسنه قبل البعثة وبعدها، وهو مع صفته بدل من قوله: «سيّد الأنبياء»، والمصطفى اسم مفعول مِن «اصطفى يصطفي» بمعنى اختار، أصله: «المصتفى» بالتاء فقلّبت تاء الافتعال طاءً فصار: «المصطفى»، "الرسالة الشمّة".

(٢) **قوله: [وعلى آله المجتبى]** عطف على «سيّد الأنبياء»، والآل اسم جمع، وآل محمّد صلى الله تعالى عليه وسلم أولاده وأزواجه أي: عشيرته وأهل بيته، أو كلّ مؤمن تقيّ، وعلى هذا يكون الأصحاب داخلين في الآل، وإنّما جاء مع ذكر سيّد الأنبياء بذكر آله؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ ذَكَرَنِيْ وَلَمْ يَذْكرْ آلِيْ فَقَدْ جَفَانِيْ» كذا في "حاشية الشمّة".

(٣) **قوله: [اعلم]** خطاب عامّ لكل من يسمع، لذلك جاء بصيغة الواحد.

(٤) **قوله: [العوامل]** العوامل جمع عامل على وزن فواعل ككاهل وكواهل، والعامل في اللغة: المؤثّر، وفي الاصطلاح: ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب من الرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم.

(٥) **قوله: [في النحو]** حال من قوله: «العوامل» أي: العوامل حال كونها مذكورة في النحو... إلخ، والنحو في اللغة جاء على تسعة معان ذكرناها في "**عناية النحو**"، ومعناه الاصطلاحيّ مذكور أيضاً هناك.

(٦) **قوله: [على ما ألّفه]** أي: بناء على ما ألّفه... إلخ، والمراد بـ«ما» العوامل، وضمير «ألّفه» المنصوب راجع إليه وتذكيره باعتبار لفظ الموصول.

(٧) **قوله: [الشيخ]** في "الصراح": الشيخ «پير وخواجه» في اللغة، وفي الاصطلاح: من كان له مهارة كاملة في فنّ

الإمام[1] أفضل علماء الأنام[2] عبد القاهر[3] بن عبد الرحمن الجرجاني[4] سقى الله[5] ثراه وجعل[6] الجنّة مثواه مئة عامل[7] لفظيّة ومعنويّة[8]؛.......................

من الفنون، وأكثر ما يقع الشيخ في كتب النحو والبيان يراد به هذا الإمام عبد القاهر المكنّى بأبي بكر، كما يراد به أبو علي سينا في كتب الحكمة وأبو الحسن الأشعريّ في كتب الكلام، والشيخ هذا أخذ النحو من أبي الفتح بن جنّي وهو أخذه من أبي سعيد السيرافيّ وعليّ المازنيّ. "الكامل" وغيره بتغيّر.

(١) **قوله: [الإمام]** فعال بمعنى المفعول، أي: الإمام بمعنى المأموم، وهو المقتدى، والمراد أنه إمام في علم النحو فقط لا في العلوم الدينيّة؛ لأنّ المؤلّف من أصحاب الاعتزال كما أنّ سيبويه وأخفش وابن جني وأبا علي الفارسي والزمخشري وغيرهم منهم "شرح الشرح" بزيادة.

(٢) **قوله: [أفضل علماء الأنام]** أي: هو أفضل العلماء في الفنون الأدبيّة لا في العلوم الدينيّة، ويمكن أن يراد مطلق الأفضليّة ادّعاءً وفرضاً لترغيب الطلاّب إلى استماع ما يلقى إليهم "الكامل" بتغيّر.

(٣) **قوله: [عبد القاهر... إلخ]** إنّما أضاف المصنّف العوامل إلى الشيخ عبد القاهر؛ لئلاّ تكون مجهولة المصنّف ولا تخرج عن درجة القبول. "الرسالة الشمّة".

(٤) **قوله: [الجرجاني]** الجرجانيّ نسبة إلى "جرجان" على وزن سلطان معرب "گرگان"، وهي قرية من قرى "الشيراز" أو من قرى "الاسترآباد"، وقيل: من قرى "الخوارزم"، "الصادق" بزيادة.

(٥) **قوله: [سقى الله... إلخ]** خبر بمعنى الإنشاء؛ لأنّ المقصود الدعاء، وسقى يسقي على حدّ «ضرب يضرب» "سيراب كردن" والثرى: التراب الندي، والمراد قبره. وفيه إشارة إلى عدم تكفير أصحاب الاعتزال؛ لأنّ الدعاء بالخير للكافر الميّت غير جائز. "شرح الشرح" وغيره بزيادة.

(٦) **قوله: [وجعل... إلخ]** عطف على قوله: سقى، والمثوى: المنزل، جمعه مثاو. "المنجد في اللغة"، وجعل من أفعال التصيير فله مفعولان أولهما: «الجنة» والثاني: «مثواه».

(٧) **قوله: [مئة عامل]** أي: العوامل مئة بناءً على ما ألّفه الشيخ، وإلاّ فذهب الأخفش إلى أنها أحد ومئة، **واعلم** أنّ الخلاف في العامل المعنويّ دون اللفظيّ، فعند الشيخ المعنويّ اثنان أحدهما: العامل في المبتدأ والخبر، والثاني: العامل في الفعل المضارع، وعند الأخفش المعنويّ ثلاثة عوامل، الاثنان منها: هذان المذكوران، والثالث: العامل في التابع من الصفة، والتأكيد، والبدل وغيرها. كذا في "الشمّة".

(٨) **قوله: [لفظيّة ومعنويّة]** أي: بعضها لفظيّة وبعضها معنويّة، والعامل اللفظي: ما يدرك بالقلب ويتلفّظ به كالجوازم والنواصب، والعامل المعنويّ: ما يدرك بالقلب ولا يتلفّظ به كما في المبتدأ والخبر "الشمّة".

فاللفظيّة منها(١) على ضربين(٢) سماعيّة وقياسيّة(٣)؛ فالسماعيّة منها(٤) أحد وتسعون عاملاً، والقياسيّة منها(٥) سبعة عوامل، والمعنويّة منها(٦) عددان، وتتنوّع السماعيّة منها(٧) على ثلاثة عشر نوعاً.

---

(١) **قوله: [فاللفظيّة منها]** الفاء تفصيليّة، واللفظيّة صفة موصوفها محذوف، والتقدير: «العوامل اللفظيّة»، وقوله: «منها» حال أي: العوامل اللفظيّة حال كونها ثابتة من مئة عامل... إلخ.

(٢) **قوله: [على ضربين]** أي: على قسمين؛ لأنه لا يخلو بعد كونه مسموعاً من العرب إمّا أن يقاس عليه شيء آخر أو لا، الأوّل قياسيّ والثاني سماعيّ.

(٣) **قوله: [سماعيّة وقياسيّة]** بدل من قوله: «ضربين»، أي: أحدهما: عوامل سماعيّة والثاني: عوامل قياسيّة، والعامل السماعيّ: ما يسمع من العرب ولا يقاس عليه شيء آخر، والعامل القياسيّ: ما يسمع من العرب ويقاس عليه شيء آخر.

(٤) **قوله: [فالسماعيّة منها]** أي: فالعوامل السماعيّة حال كونها من العوامل اللفظيّة... إلخ، وكون العوامل السماعيّة منحصرةً في أحد وتسعين عاملاً على أنّ أسماء العدد المركّبة عامل واحد.

(٥) **قوله: [والقياسيّة منها]** أي: العوامل القياسيّة حال كونها من العوامل اللفظيّة... إلخ، وكون العوامل القياسيّة سبعةً على أنّ اسم التفضيل ليس منها وإلاّ فالقياسيّة ثمانية، تأمّل.

(٦) **قوله: [والمعنويّة منها]** أي: العوامل المعنويّة حال كونها من مئة عامل... إلخ، وكون العوامل المعنويّة عددين عند الشيخ وسيبويه، وأمّا عند صاحب "اللباب" فهي ثلاثة: معنى الفعل، والابتداء، وتجرّد الفعل المضارع من النواصب والجوازم.

(٧) **قوله: [تتنوّع السماعيّة منها]** التنوّع: كون الشيء أنواعاً، أي: تصير العوامل السماعيّة حال كونها من العوامل اللفظيّة ثلاثة عشر نوعاً، وإنّما انحصر الأنواع في ثلاثة عشر نوعاً؛ لأنّ نوعيّة العوامل السماعيّة إنّما تكون باتّحاد العمل وتوافقِها فيه، ففي الحروف الجارّة يوجد ذلك الاتّحاد في سبعة عشر حرفاً فجعلت نوعاً واحداً، وفي الحروف المشبّهة بالفعل يوجد ذلك في ستّة أحرف فجعلت نوعاً، وعلى هذا القياس. **واعلم** أنّ العوامل اللفظيّة السماعيّة على ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحروف، فالأوّل على أربعة أنواع: أفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، والثاني على ثلاثة أنواع: أسماء الأفعال، وأسماء العدد، والأسماء المتضمّنة لمعنى الشرط، نحو: «من» و«متى» و«مهما» وغيرها، والثالث على ستّة أنواع: الحروف الجارّة، وحروف النداء، وحروف النفي، والحروف الناصبة، والحروف الجازمة، والحروف المشبّهة بالفعل. ملخّصاً من "الشمّة" و"الرضي" وغيرهما.

النوع الأوّل

حُروف تجرّ الاسم فقط[1] وتسمّى «حُروفاً جارّة»[2]، وهي[3] سبعة عشر حرفاً[4]: الباء[5] ....

---

(١) **قوله: [فقط]** الفاء فيه فصيحة، و«قط» اسم فعل بمعنى «انته»، والمعنى: إذا جررت بهذه الحروف الاسم فانته عن إعمالها في غيره، أو فانته عن جعلها عاملة غير عمل الجرّ.

(٢) **قوله: [وتسمّى حروفاً جارّةً]** لأنها تجرّ معاني الأفعال الواقعة قبلها إلى الأسماء الّتي وقعت بعدها، وتسمّى «حروف الجرّ»؛ لأنها تعمل عمل الجرّ، وتسمّى «حروف الإضافة» و«حروف الربط» و«حروف المعاني».

(٣) **قوله: [وهي]** أي: الحروف الّتي تجرّ الاسم.

(٤) **قوله: [سبعة عشر حرفاً]** هذا عند الجمهور، وأمّا عند صاحب "الكافية" فهي ثمانية عشر حرفاً بزيادة «واو ربّ»، وهي الواو الّتي تكون بمعنى «ربّ» نحو: «وعالم يعمل بعلمه» أي: ربّ عالم... إلخ، **واعلم** أنّ الحروف الجارّة على ثلاثة أقسام بالنظر إلى ذواتها فتسعة منها حروف فقط وهي «من» و«إلى» و«حتى» و«في» و«الباء» و«اللام» و«ربّ» و«واو القسم» و«تاءه»، وخمسة منها تكون حروفاً تارة وأسماء أخرى، وهي «عن» و«على» و«الكاف» و«منذ» و«مذ»، وثلاثة منها تكون حروفاً مرّة وأفعالاً أخرى، وهي «خلا» و«عدا» و«حاشا». ثمّ **اعلم** أنّ عمل الحروف الجارّة سماعيّ عند الجمهور، وقيل: استعير عملها من المضاف لمشابهتها بالمضاف في تجريده من التنوين وما يقوم مقامه من نوني التثنية وجمع السلامة، "الغاية".

(٥) **قوله: [الباء]** ذكر المصنّف بعض الحروف بأسمائها نحو: «الباء» و«اللام» و«الكاف» و«الواو» و«التاء» لاشتهارها بأسمائها، وبعضها بأعيانها نحو: «في» و«من» و«ربّ» وغيرها؛ لعدم اشتهارها بأسمائها.

للإلصاق(١)، وهو اتّصال الشيء بالشيء، إمّا حقيقة، نحو: «به داء» وإمّا مجازاً، نحو: «مررت بزيد» أي: التصق مروري بمكان يقرب منه زيد، وللاستعانة(٢)، نحو: «كتبت بالقلم» وقد تكون(٣) للتعليل(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾(٥)[البقرة: ٥٤]، وللمصاحبة(٦)، نحو: «اشتريت الفرس بسرجه»، وللتعدية(٧)، نحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللّٰهُ بِنُورِهِمْ﴾(٨)[البقرة: ١٧]،..

---

(١) **قوله: [للإلصاق]** قيل: هو معنى لا يفارقها، فلذا اقتصر عليه سيبويه، وهو كما بيّنه المصنّف اتّصال الشيء بالشيء، والإلصاق إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور يكون حقيقيًّا نحو: «به داء»، وإن كان مفضياً إلى ما يقرب من المجرور يكون مجازاً نحو: «مررت بزيد»، ملخّصاً من "المغني".

(٢) **قوله: [وللاستعانة]** وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: «كتبت بالقلم» أي: باستعانته، قيل: ومنه باء البسملة؛ لأنّ الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلاّ بها، "المغني".

(٣) **قوله: [قد تكون... إلخ]** فيه إشارة إلى أنّ مجيئة الباء للتعليل قليل بالنسبة إلى مجيئتها للإلصاق والاستعانة.

(٤) **قوله: [للتعليل]** وهي الباء الداخلة على سبب الفعل وعلّته الّتي من أجلها حصل ذلك الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[البقرة: ٥٤] الآية.

(٥) **قوله: [باتّخاذكم العجل]** فالباء فيه للتعليل، والاتّخاذ مصدر مضاف إلى فاعله وهو من أفعال التصيير المقتضية المفعولين فمفعوله الأوّل «العجل» ومفعوله الثاني محذوف والمعنى: بسبب اتّخاذكم العجل إلهاً.

(٦) **قوله: [للمصاحبة]** وهي الباء الّتي تكون بمعنى «مع» نحو: «اشتريت... إلخ» أي: مع سرجه.

(٧) **قوله: [للتعدية]** وهي الباء الّتي تجعل الفعل اللازم متعدّياً وتسمّى هذه الباء «باء النقل» أيضاً، وهي المعاقِبة للهمزة أي: كما أنّ همزة الإفعال تجعل اللازم متعدياً كذلك الباء تجعل الفعل اللازم متعدّياً، تقول في «ذهب زيد»: «ذهبت بزيد»، كما تقول: «أذهبت زيداً». "المغنى" بتغيّر.

(٨) **قوله: [ذهب الله بنورهم]** أي: أذهب الله نورهم.

ونحو: «ذهبت بزيد» أي: أذهبته، وللمقابَلة[1]، نحو: «اشتريت العبد بالفرس»[2]، وللقسم[3]، نحو: «بالله لأفعلنَّ كذا»، وللاستعطاف، نحو: «ارحم بزيد»، وللظرفية[4]، نحو: «زيد بالبلد»، وللزيادة[5]، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تُلْقُواْ

---

(١) **قوله: [وللمقابلة]** أي: لإفادة وقوع شيء في مقابلة مجرورها، وهي الباء الداخلة على الأعواض، ومنه قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النحل: ٣٢] "المغني" بزيادة.

(٢) **قوله: [اشتريت العبد بالفرس]** أي: بمقابلة الفرس.

(٣) **قوله: [وللقسم]** وهي الباء الداخلة على المقسم به، نحو: «بالله... إلخ»، وهي أصل أحرف القسم، ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل معه، وتدخل على المظهر والمضمر كليهما، "المغني" بزيادة.

(٤) **قوله: [وللظرفيّة]** وهي الباء الداخلة على أسماء المواضع والأماكن، وعلامتها أن يصحّ وضع «في» موضعها.

(٥) **قوله: [وللزيادة]** وهي الباء الّتي لا يفسد أصل المعنى بحذفها، وتسمّى «باء التوكيد» أيضاً لأنها تفيد التأكيد، **واعلم** أنّ زيادة الباء تكون في ستّة مواضع أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه قد تكون واجبة نحو: «أحسن بزيد»، وقد تكون غالبة كما في فاعل «كفى» إذا كان بمعنى «اكتف» كقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾[النساء: ٧٩] وأمّا إذا كانت بمعنى «أجزأ» أو «أغنى» فلا تزاد، كقول الشاعر:

قليل منك يكفيني ولكن		قليلك لا يقال له قليل

أي يجزأني، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾[الأحزاب: ٢٥] أي: أغنى الله... إلخ، وقد تكون ضرورة كقول الشاعر:

مهما لي الليلة مهما ليه		أودى بنعلي وسرباليه

أي: أودى نعلاي، والموضع الثاني: المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[مريم: ٢٥] أي: جذع النخلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة: ١٩٥] أي: أيديكم، والثالث: المبتدأ، نحو: «بحسبك درهم»، و«خرجت فإذا بزيد». والرابع: الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ﴾[البقرة: ٧٤] وقوله تعالى: ﴿جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[يونس: ٢٧] وزيادة الباء في الخبر الموجب سماعيّة، والخامس: الحال المنفيّ عاملها، كقول الشاعر:

⬅

بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة: ١٩٥]. واللام[1] للاختصاص[2]، نحو: «الجُلّ للفرس»، ....

فما رجعت بخائبة ركاب	حكيم بن المسيب منتهاها

أي: فما رجعت خائبة، والسادس: التوكيد بـ«النفس» و«العين»، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[البقرة: ٢٢٨] ثمّ **اعلم** أنّ المصنّف قد أهمل بعض المعاني، فمنها: البدل، كقول الشاعر الحماسيّ:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا	شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

أي: فليت لي بدلهم... إلخ، ومنها: الاستعلاء، نحو قول الشاعر:

أ ربّ يبول الثعلبان برأسه	لقد هان من بالت عليه الثعاليب

أي على رأسه... إلخ، ومنها: التبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان : ٦] وقوله ﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾[المائدة : ٦]، ومنها: الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف : ١٠٠] أي: إليّ، ومنها: التفدية، نحو: «بأبي أنت وأمّي يارسول الله» صلى الله تعالى عليك وعلى آلك وأصحابك وبارك وسلم، ومنها: التجريد، نحو: «رأيت بزيد أسداً»، ومنها: المجاوزة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾[الإنفطار : ٦] وإنّما ترك المصنّف هذه المعاني في البيان لكونها نادرة، ملخصاً من "البشير" و"المغني" وغيرهما بتصرّف.

(١) **قوله: [واللام] اعلم** أنّ هذه اللام مكسورة أبداً مع كلّ اسم مظهر، نحو: «لزيد»، إلاّ مع المستغاث المباشر لـ«يا» فهي مفتوحة، نحو: «ياللهِ»، ومفتوحة مع كلّ ضمير، نحو: «لنا»، و«لكم» و«لهم» وغيرها، إلاّ مع ياء المتكلّم فهي مكسورة، نحو: «لي»، ملخّصاً من "المغني".

(٢) **قوله: [للاختصاص]** وهي اللام الداخلة بين ذاتين، والمراد بالاختصاص إضافة وارتباط للشيء بمجرورها، إمّا بالملكيّة، نحو قوله تعالى: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[البقرة: ٢٥٥]، أو بالتمليك، نحو: «وهبت لزيد ديناراً»، أو بشبه التمليك، كقوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾[النحل: ٧٢] وتسمّى هذه اللام «لام النسبة» أيضاً، ومنها: لام التقوية وهي اللام المزيدة لتقوية عامل ضعيف، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف: ٤٣] وقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة : ٨٩] فالعامل في الأوّل فيه نوع من الضعف لتأخّره، وفي الثاني لكونه فرعاً في العمل، "المغني" بتصرّف.

وللزيادة[1]، نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[النمل: ٧٢]، أي: ردفكم، وللتعليل[2]، نحو: «جئتك لإكرامك»، وللقسم[3]، نحو: «لله لا يؤخّر الأجل»، وللمعاقبة[4]،

---

(١) **قوله: [وللزيادة]** وهي اللام الّتي لا يختلّ أصل المعنى بإسقاطها وتسمّى «لام التأكيد»، نحو قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل : ٧٢] أي: ردفكم، فاللام فيه زائدة عند المبرّد ومن وافقه، وأنكره صاحب "المغني"، والمعنى: عسى أن يكون ردفكم أي: لحقكم بعض الذي تستعجلون حلوله، وهو عذاب يوم بدر والباقي من العذاب يأتيكم بعد الموت، "شرح الشرح" بتغيّر. **واعلم** أنّ اللام الزائدة على أنواع فمنها: اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله، نحو قوله:

وملكت ما بين العراق وطيبة ❶ ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

أي: أجار مسلماً ومعاهداً، ومنها: اللام المقحمة وهي اللام المعترضة بين المتضايفين كقوله: «يابؤس للحرب»، والأصل: «يابؤس الحرب»، ملخّصاً من "المغني" و"شرح الشرح" وغيرهما.

❶ في الأصل: "يثرب" وهو الاسم القديم للمدينة المنورة وهو لا يجوز أن يطلق على المدينة الطيبة كما صرح به الشيخ عبد الحق الدهلوي في "جذب القلوب" وقال من أطلقه على المدينة المباركة مرة فعليه أن يقول "المدينة" عشر مرات كفارة له.

(٢) **قوله: [وللتعليل]** إمّا لبيان العلّة الذهنيّة للشيء الّتي تكون علّة غائيّة، وهذه العلّة تكون مقدّمة في الذهن على الفعل ومؤخّرة في الوجود، نحو قولك: «جئتك... إلخ» فالإكرام مقدّم على المجيء في الذهن مؤخّر عنه في الوجود، وإمّا لبيان العلّة الخارجيّة للشيء وهذه العلّة تكون مقدّمة في الوجود على الفعل باعثة عليه، نحو: «خرجت لمخافتك»، فالخوف مقدّم على الخروج في الوجود باعث عليه. "الكامل".

(٣) **قوله: [وللقسم]** أي: للقسم والتعجّب معاً، وتختصّ باسم الجلالة عزّوجلّ ذكره، ويكون فعله محذوفاً دائماً، وجوابه أمراً عظيماً منشأ التعجّب، فلا يقال: «لرب الكعبة»، ولا: «أقسم لله»، ولا: «لله لقد طار الذباب»، "الكامل".

(٤) **قوله: [وللمعاقبة]** وتسمّى هذه اللام «لام المعاقبة» و«لام الصيرورة» و«لام المآل» و«لام التعقيب»، وهي اللام الّتي تدلّ على أنّ ما بعدها يكون عاقبة لما قبلها ونتيجة له، نحو: «لزم الشرّ... إلخ» أي: فلان التزم الشرّ فحصلت الشقاوة، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ [القصص : ٨]

نحو: «لزم الشرّ للشقاوة» و«من» وهي لابتداء الغاية[1]، نحو: «سرت من البصرة[2] إلى الكوفة»، وللتبعيض[3]، نحو: «أخذت من الدراهم» أي: بعض

واعلم أنّ اللام تجيء لمعان أخرى أيضاً فمنها: الاستحقاق، نحو: «الحمد لله»، ومنها: الملك، نحو قوله تعالى: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ومنها: التمليك، نحو: «وهبت لزيد ديناراً»، ومنها: شبه التمليك، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾[النحل: ٧٢]، ومنها: موافقة «إلى»، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[الزلزلة: ٥] أي: إليها، ومنها: موافقة «على»، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[الصافات: ١٠٣] أي: على الجبين، ونحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[الإسراء: ٧] أي: فعليها، ومنها: موافقة «في»، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[الأنبياء: ٤٧] أي: في يوم القيامة، ومنها: موافقة «عند»، نحو: «كتبته لخمس خلون»، أي: عند خمس... إلخ، ومنها: موافقة «بعد»، نحو قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[الإسراء: ٧٨] أي: بعد زوالها، ومنها: موافقة «من»، نحو: «سمعت له صراخاً»، أي: منه... إلخ، وقول الشاعر:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ	وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي: منكم... إلخ، ومنها: التعجّب المجرّد عن القسم، كقولهم «يا للماء» و«ياللعشب» إذا تعجّبوا من كثرتهما، وقولهم: «لله دره فارساً»، إذا تعجّبوا من فراسته، "الكامل" وغيره.

(١) **قوله: [وهي لابتداء الغاية]** أي: لابتداء النهاية، والمراد أنها لبيان ابتداء جميع المغيا، وعلامته أن يصحّ في مقابلتها «إلى» نحو: «أعوذ بالله... إلخ» أي: ألتجئ إليه، وهذا المعنى غالب عليها حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليها، وإنّما تقع «من» لابتداء الغاية في غير الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[الإسراء: ١]، وفي الزمان أيضاً عند الكوفيين والأخفش والمبرّد وابن درستويه، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[التوبة: ١٠٨] وفي الحديث: «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة». "المغني" وغيره.

(٢) **قوله: [من البصرة... إلخ]** لفظة «من» مبنيّة في الأصل على السكون، وإذا وقعت بعدها الألف واللام نقلت حركتها إليها فتصير مفتوحة وهاهنا كذلك، "الكامل" ملخّصاً.

(٣) **قوله: [وللتبعيض]** أي: بمعنى البعض، وعلامتها أن يصحّ وضع لفظ «بعض» موضعها كما أشار إليه المصنّف بقوله: «أي: ببعضها»، وجعلها المبرّد وعبد القادر والزمخشري ابتدائيّة، فإنّ الدراهم في المثال المذكور

الدراهم، وللتبيين[1]، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، أي: الرجس الذي هو الأوثان، وللزيادة[2]، نحو قوله تعالى[3]:

مبدء أخذ عندهم، ونحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[آل عمران: ٩٢] أي: بعض ما تحبّون، ويؤيّده قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: «حتى تنفقوا بعض ما تحبّون» "الكامل" وغيره.

(١) **قوله: [وللتبيين]** أي: لتوضيح المراد بأمر مبهم، وعلامتها أن يصحّ وضع الموصول موضعها كما أشار إليه المصنّف بقوله: «أي: الرجس الذي... إلخ»، أو يصحّ جعل المجرور بها خبراً لأمر مبهم قبله؛ فإنّه يصحّ أن يقال في المثال المذكور: «الرجس هو الأوثان»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾[الفتح : ٢٩] أي: الذين آمنوا هم هؤلاء، "الكامل" وغيره.

(٢) **قوله: [وللزيادة] اعلم** أنّ لزيادة «من» ثلاثة شرائط عند الجمهور أحدها: تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بـ«هل»، والثاني: تنكير مجرورها، والثالث:كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾[الأنعام: ٥٩] وقولك: «لا تضرب من أحد»، ونحو قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام: ٣٨] قال أبو البقاء: «من» فيه زائدة و«شيء» في موضع المصدر، أي: تفريطاً، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[فاطر: ٣]، ولم يشترط أبو الحسن الأخفش شيئاً من الشرطين الأولين واستدلّ على عدم اشتراطهما بنحو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[الأحقاف: ٣١] ولم يشترط الكوفيون الأوّل فقط واستدلّوا على عدم اشتراطه بقولهم: «قد كان من مطر»، " الكامل".

(٣) **قوله: [نحو قوله تعالى... إلخ]** كون «من» زائدة في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[الأحقاف: ٣١] مبنيّ على مذهب الأخفش كما بيّناه فإنّه لا يشترط عنده لزيادتها تقدّم شيء من نفي وغيره ولا تنكير مجرورها، وأمّا عند سيبويه فـ«من» فيه للتبعيض، والمعنى: «يغفر لكم بعض ذنوبكم»، وليس هذا معارضاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾[الزمر: ٥٣] إذ الخطاب في الأوّل لأمّة نوح على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام وفي الثاني لأمّة نبيّنا عليه أفضل الصلاة وأكمل التحيّات، **واعلم** أنّ «من» تجيء لمعان أخرى غير المعاني المذكورة في المتن، فمنها: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[نوح: ٢٥]، ومنها: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة، ومنها: المجاوزة: نحو: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾[الأنبياء: ٩٧] أي: مجاوزين عن هذا، ومنها:

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]. و«إلى» لانتهاء الغاية في المكان[1]، نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة»، وللمصاحبة[2]، نحو قوله

الاستعانة، نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[الشورى: ٤٥] أي: بطرف خفي، ومنها: الظرفيّة، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[الجمعة: ٩] أي: في يوم الجمعة، ومنها: موافقة «عند»، نحو قوله تعالى: ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللّهِ شَيْئاً ﴾ [آل عمران : ١٠] أي: عند الله، قاله أبو عبيدة، ومنها: مرادفة «على»، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ [الأنبياء : ٧٧] أي: على القوم... إلخ، ومنها: النسبة، نحو قوله عليه السلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» أي أنت بالنسبة إليّ كـ«هارون» بالنسبة إلى موسى، ومنها: الغاية، نحو: «قربت منه» أي: إليه، ومنها: الفصل و«مِنْ» الفصليّةُ تدخل على ثاني المتضادّين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] قاله ابن مالك، ومنها: التجريد نحو: «لقيت من زيد أسداً» ومنها: القسم عند سيبويه، وأيضاً «مُنْ» بالضمّ والسكون عنده وتختصّ بلفظ «رب» نحو: «من ربّي لأفعلنّ كذا»، وقد تكون مع اسم الجلالة، نحو قولهم: «النار في الشتاء خير من الله» فإنّه محمول على هذا المعنى أي: القسم، "الكامل" وغيره.

(١) **قوله: [لانتهاء الغاية في المكان]** وكذا لانتهاء الغاية في الزمان أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّليْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧].

(٢) **قوله: [وللمصاحبة]** أي: المعيّة، وعلامتها أن يصحّ وضع «مع» موضعها، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في كونه محكوماً به، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ ﴾ [آل عمران : ٥٢] أي: مع الله، أو محكوماً عليه، نحو: «الذود إلى الذود إبل» ❶ أي: مع الذود، أو في التعلّق، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة : ٦] أي: مع المرافق، ومنه المثال المذكور في المتن، **واعلم** أنّ «إلى» تجئ لمعان غير الانتهاء والمصاحبة، فمنها: التبيين، وهي المبينة لفاعليّة مجرورها، نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف : ٣٣]، ومنها: مرادفة اللام، نحو: «والأمر إليك»، أي: لك، ومنها: موافقة «عند»، نحو قوله:

أم لاسبيل إلى الشباب وذكره		أشهى إليّ من الرحيق السلسل

أي: أشهى عندي، ومنها: موافقة «في»، نحو: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [النساء : ٨٧]، أي: في يوم القيامة، "المغني" وغيره، ملخّصاً.

❶ [هذا القول من أمثال العرب، يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثيركما يقال بالفارسية : «قطره قطره هم شود دريا»، «والذّود» يطلق على الثلاثة من الجمل إلى العشرة.]

تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[النساء: ٢]، أي: مع أموالكم، وقد يكون(١) **ما بعدها داخلاً في ما قبلها**(٢) **إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها، نحو قوله تعالى**(٣)**: ﴿فاغْسِلُوْا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[المائدة: ٦]، وقد لا يكون**(٤) **ما بعدها داخلاً في ما قبلها إن لم يكن ما بعدها من جنس ما قبلها،**

---

(١) **قوله: [وقد يكون... إلخ] اعلم** أنّ في دخول ما بعد «إلى» في حكم ما قبلها مذاهب أوّلها: أنّ ما بعدها داخل في حكم ما قبلها حقيقة وخروجه عنه يكون مجازاً وهذا المذهب ذهب إليه قليل من النحويين، قال في "التلويح": لم يعرف به قائل، والثاني: أنه خارج عنه حقيقة ودخوله فيه يكون مجازاً وعليه جمهور النحاة، قال في "التلويح": وإليه ذهب كثير من النحاة، وقال الرضي: هذا هو المذهب، وعلى هذا يكون المرافق داخلة في حكم الغسل بطريق المجاز، والثالث: الاشتراك، أي: الدخول والخروج كلاهما بطريق الحقيقة، والرابع: أنّ «إلى» لا تدلّ على الدخول ولا على الخروج بل كلّ منهما موقوف على الدليل، قال في "التلويح": هذا المذهب هو المختار عندنا والبواقي من المذاهب ضعيفة، والخامس: التفصيل كما ذكره الشارح عليه الرحمة بقوله: «وقد يكون... إلخ» وفيه إشارة إلى اختياره هذا المذهب، ووجه الاختيار أنه يوافق لضابطة مشايخنا الّتي ذكروها في كتب الأصول إذا لم تدلّ قرينة على الدخول أو الخروج، والضابطة: أنه إذا اشتمل صدر الكلام الغاية دخلت في حكم المغيا كالمرافق في حكم الغسل، وإلاّ فلا كالليل في إتمام الصيام، " الكامل".

(٢) **قوله: [داخلاً في ما قبلها]** أي: في حكم ما قبل «إلى» بتقدير المضاف قبل «ما قبلها».

(٣) **قوله: [نحو قوله تعالى]** ﴿ فاغْسِلُوْا ﴾ [المائدة : ٦] الآية؛ فإنّ المرفق من جنس اليد؛ إذ اليد إطلاقها من الأنملة إلى الإبط كما في "الكامل" فلو لم يذكر المرافق لشمل الأيدي الإبط ولمّا ذكرت سقط ما بعدها وبقيت هي نفسها داخلة في حكم الغسل، ويسمّى مثل هذا "غاية الإسقاط" لأنه يسقط ما بعدها.

(٤) **قوله: [وقد لا يكون... إلخ]** لايخفى أنّ ما بيّن الشارح من ضابطة دخول ما بعد «إلى» في حكم ما قبلها

نحو قوله تعالى: ﴿ثم أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾[البقرة: ١٨٧]، و«حتّى»[1] لانتهاء الغاية في الزمان، نحو: «نمت البارحة[2] حتى الصباح» وفي المكان،

وخروجه عنه ليس بيقينيّ بل مبنيّ على الظهور إذا لم تدلّ قرينة على تعيين أحدهما أي: الخروج أو الدخول كما في "المغني"، فإن دلّت قرينة على عدم الدخول حمل عليه ولوكان ما قبلها وما بعدها من جنس واحد، نحو: «قرأت الكتاب إلى باب القياس»، وإن دلّت على الدخول حمل عليه ولو كانا من جنسين، نحو قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ [الإسراء : ١] فإنّ القرينة أي: الأحاديث المشهورة دالّة على أنّ المسجد الأقصى داخل في حكم الإسراء. "الكامل".

(١) **قوله: [وحتّى] اعلم** أنّ «حتّى» على ثلاثة أوجه أحدها: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو إلاّ أنّ بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه أحدها: أنّ لمعطوف «حتّى» ثلاثة شرائط: الأوّل أن يكون ظاهراً لامضمراً، والثاني: أن يكون معرفة وبعضاً من جمع قبلها، نحو: «قدم الحاجّ حتّى المشاة» أو جزء من كلّ، نحو: «أكلت السمكة حتّى رأسها» أو كجزء من كلّ، نحو: «أعجبني الجارية حتّى حديثها»، والثالث: أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء» و«زارك الناس حتّى الحجامون»، والثاني من الأوجه الفارقة بين «حتّى» العاطفة والواو: أنها لا تعطف الجمل، والفرق الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، نحو: «مررت بالقوم حتّى بزيد»، وقيّده ابن مالك بأن يتعيّن كونها للعطف، نحو: «عجبت من القوم حتّى بنيهم»، والثاني من أوجه «حتّى»: أن تكون ابتدائيّة أي: حرفاً تبتدأ بعده الجمل، وتسمّى «ابتدائية» و«حرف ابتداء» و«استينافية»، كقراءة نافع رحمه الله تعالى: ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] برفع «يقول»، والثالث من أوجه «حتّى»: أن تكون جارّة بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل، لكنّها تخالفها في ثلاثة أمور أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً، والثاني: أنها إذا لم يكن قرينة تقتضي دخول ما بعد «حتّى» في حكم ما قبلها أو عدم دخوله فيه حمل على الدخول، والثالث: أن كلاًّ منهما قد ينفرد بمحلّ لا يصلح للآخر؛ فإنّه يجوز «كتبت إلى زيد» ولا يجوز «كتبت حتّى زيد» ويجوز «سرت حتّى أدخل المدينة» ولايجوز «سرت إلى أدخل المدينة». "المغني" ملخّصاً.

(٢) **قوله: [نمت البارحة... إلخ]** نمت أصله «نومت» على حدّ «سمع» قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فسقطت لالتقاء الساكنين فصار «نمت»، و«البارحة» اليلة الماضية بلا فصل، "القاموس" وغيره.

نحو: «سرت البلد حتّى السوق»، وللمصاحبة[1]، نحو: «قرأت وِردي[2] حتّى الدعاء» أي: مع الدعاء. وما بعدها[3] قد يكون داخلاً في حكم ما قبلها نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، وقد لا يكون داخلاً فيه، نحو المثال المذكور[4]، وهي مختصّة[5] بالاسم الظاهر بخلاف «إلى» فلا يقال: «حتّاه»[6] ويقال: «إليه».

---

(١) **قوله: [وللمصاحبة]** أي: بمعنى المعيّة، فالمراد بها معيّة مدخولها لما قبلها في الحكم من غير اعتبار الغاية، و«حتّى» بهذا المعنى كثيرة الوقوع بخلاف «إلى» فإنّها قليلة الوقوع به.

(٢) **قوله: [وردي]** بكسر الواو، والمراد به الآيات أو الأذكار ممّا يداوم عليه، "الكامل".

(٣) **قوله: [وما بعدها... إلخ] اعلم** أنّ ما بعد «حتّى» يكون داخلاً في حكم ما قبلها إن كان جزءً أخيراً منه نحو: «أكلت السمكة... إلخ»؛ فإنّ الرأس جزء من السمكة فيكون داخلاً في حكم الأكل، ولا يكون داخلاً فيه إن لم يكن جزءً منه بل ملاقياً بجزء أخير، نحو: «نمت البارحة... إلخ»؛ فإنّ الصباح ليس بجزء من البارحة بل ملاق بجزئها الأخير وهو الصبح الكاذب، فلا يكون داخلاً في حكم النوم، "الكامل" بتغيّر.

(٤) **قوله: [نحو المثال المذكور]** أي: «نمت البارحة حتّى الصباح».

(٥) **قوله: [وهي مختصّة... إلخ]** أي: عند غير الكوفيين والمبرّد، وقيل: علّة منع دخولها على المضمر أنّ مجرورها لا يكون إلاّ بعضاً ممّا قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ، وقيل: لأنه لو دخلت «حتّى» على المضمر لحذفت ألفها أو قلبت ياء فيلزم على الأوّل مخالفتها للأسماء الغير المتمكّنة ولـ«إلى»؛ لأنّ ألفها تقلب ياء، نحو: «لديه» و«إليه»، ويلزم على الثاني التصرّف بلا ضرورة لأن «إلى» أوسع منها تصرّفاً فهي الأولى بالتصرّف، وإليه أشار الشارح بقوله: «فلا يقال حتّاه ويقال إليه»، وأمّا عند الكوفيين والمبرّد فجائز دخولها على المضمر أيضاً، بدليل قوله:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ	تَرَجَّى مِنْكَ أَنهَا لاَ تَخِيْبُ

والجواب أنه لضرورة، وكلامنا في السعة، "المغني" وغيره بتصرّف.

(٦) **قوله: [فلا يقال: حتّاه]** بإبقاء الألف، وكذا لا يقال: «حتّيه» بإبدالها ياء، وإنّما جاء الشارح بإبقائها جرياً على مذهب القائلين بجواز دخول «حتّى» على الضمير، فإنّهم لا يجوّزون إبدالها ياء. "الكامل".

و«على»[1] للاستعلاء[2]، نحو: «زيد على السطح» و«عليه دَين»، وقد تكون بمعنى الباء[3]، نحو: «مررت عليه»[4] بمعنى «مررت به»، وقد تكون بمعنى «في»[5]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾[البقرة: ٢٨٣]، أي، في سفر.

---

(١) **قوله: [وعلى] اعلم** أنّ «على» على قسمين أحدهما: أن تكون اسماً بمعنى «فوق» وذلك إذا دخلت عليها «من»، كقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا		تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

أي: من فوقه، والثاني: أن تكون حرفاً، وخالف فيه جماعة فزعموا أنها لا تكون إلاّ اسماً، ونسبوه إلى سيبويه، و«على» الحرفيّة لها تسعة معان، وإنّما ذكر الشارح منها ثلاثة لكثرتها، "المغني" وغيره.

(٢) **قوله: [للاستعلاء]** حقيقة كان الاستعلاء نحو: «زيد على السطح» أو مجازاً نحو: «عليه دين»، فأشار الشارح ببيان المثالين إلى قسمي الاستعلاء.

(٣) **قوله: [بمعنى الباء]** أي: بمعنى الإلصاق؛ لأنه المتبادر عند إطلاق معنى الباء.

(٤) **قوله: [مررت عليه]** أي: التصق مروري بمكان يقرب منه زيد، فـ«على» في المثال المذكور بمعنى الباء أي: الإلصاق.

(٥) **قوله: [بمعنى «في»]** أي: بمعنى الظرفيّة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم﴾ [النساء : ٤٣]... إلخ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] أي: في زمن ملكه، ومن المعاني الّتي ترك ذكرها الشارح: المصاحبة كـ«مع»، نحو قوله تعالى: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة : ١٧٧] أي: مع حبّه، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ [الرعد : ٦] أي: مع ظلمهم، ومنها: المجاوزة كـ«عن»، نحو قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُوْ قُشَيْرٍ		لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِيْ رِضَاهَا

أي: عنّي، ومنها: التعليل كـ«اللام»، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٥] أي: لماهداكم، ومنها: موافقة «من»، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[المطففين : ٢] أي: من الناس، ومنها: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقول الشاعر:

و«عن»[1] للبعد والمجاوَزة[2]، نحو: «رميت السهم عن القوس».

بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا		عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

ثم قال:

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَارَ لَيْسَ بِنَافِعٍ		إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِيْ وُدٍّ

فأبطل الشاعر بـ«على» الأولى عموم قوله: «لم يشف ما بنا» فقال: بلى إنّ فيه شفاء ما، ثمّ أبطل بـ«على» الثانية قوله: «على أنّ القرب خير من البعد»، "المغني" بتصرّف.

(١) **قوله: [و«عن»] اعلم** أنّ «عن» على ثلاثة أوجه أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً في لغة بني تميم، نحو: «أعجبني عن تفعل»، أي: أن تفعل، وكذا يفعلون في «أنّ» المشدّدة، فيقولون: «أشهد عنّ محمّداً رسول الله»، وتسمّى «عن» هذه «عنعنة تميم»، والثاني: أن تكون اسماً بمعنى «جانب» وذلك في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها «من» وهو كثير، كقول الشاعر:

فَلَقَدْ أُرَانِيْ لِلرِمَاحِ دَرِيْئَةً		مِنْ عَنْ يَمِيْنِيْ تَارَةً وَأَمَامِيْ

أي: من جانب يميني... إلخ، والثاني: أن يدخل عليها «على» وهو نادر، كقول الشاعر:

عَلَى عَنْ يَمِيْنِيْ مَرَّتِ الطَيْرُ سُحًّا		وَكَيْفَ سُنُوْحٌ وَالْيَمِيْنُ قَطِيْعُ

أي: على جانب يميني... إلخ، والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمّى واحد قاله الأخفش، نحو قول الشاعر:

دَعْ عَنْكَ لَوْمِيْ فَإِنَّ اللَوْمَ إِغْرَاءُ		وَدَاوِنِيْ بِالَّتِيْ كَانَتْ هِيَ الدَاءُ

والوجه الثالث: أن تكون حرف جرّ، ولها عشرة معان، وذكر منها الشارح واحداً لكثرته وترك الباقية. "المغني" وغيره.

(٢) **قوله: [والمجاوزة]** أي: لبعد المفعول عن مجرورها بسبب إحداث مصدر الفعل، نحو: «رميت... إلخ» أي: بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي، ونحو: «أطعمه عن جوع»، أي: بعّده عن الجوع بسبب الإطعام، ونحو: «أدّيت الدين عن زيد»، أي: بعّدت زيداً عن الدين بسبب التأدية، وفي ذكر «البعد» مع المجاوزة إشارة إلى أنّ المجاوزة هاهنا بمعنى أصل الفعل وليست للمشاركة، ومن المعاني الّتي لم يذكرها الشارح: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً﴾[البقرة : ٤٨] أي: بدل نفس، وفي الحديث: «صومي عن أمّك» أي:

و«في» للظرفية(١)، نحو: «المال في الكيس» و«نظرت في الكتاب»، وللاستعلاء(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه: ٧١]، والكاف(٣)

بدل أمّك، ومنها: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [محمد : ٣٨] أي: على نفسه، ومنها: التعليل، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ [التوبة : ١١٤] أي: لموعدة، ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [هود : ٥٣] أي: لأجل قولك، ومنها: مرادفة «بعد»، نحو قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء : ٤٦] أي: من بعد مواضعه، ومنها: مرادفة «من»، نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾[الشورى : ٢٥] أي: من عباده، ومن السيّئات، "المغني" وغيره.

(١) **قوله: [و«في» للظرفية]** أي: للدلالة على أنّ مجرورها محلّ لشيء، والظرفيّة أعمّ من أن تكون مكانيّة أو زمانيّة مثالهما قوله تعالى: ﴿ الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم :١-٤] ومن أن تكون حقيقيّة، نحو: «المال في الكيس» أو مجازية، نحو: «نظرت في الكتاب»، وفي إيراد المثالين في المتن إشارة إلى هذين القسمين.

(٢) **قوله: [للاستعلاء]** أي: بمعنى «على»، نحو قوله تعالى حكاية عن قول فرعون: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الأعراف : ١٢٤]... إلخ، أي: على جذوع النخل، **واعلم** أنّ «في» لعشرة معان، وذكر منها الشارح اثنين، ومنها: المصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [القصص : ٧٩] أي: مع زينته، ومنها: التعليل، كقوله تعالى حكاية: ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [يوسف : ٣٢] أي: لأجله، ومنها: مرادفة «إلى»، نحو قوله تعالى: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٩] أي: إلى أفواههم، ومنها: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[التوبة : ٣٨] أي: بالمقايسة إلى الآخرة، "المغني" وغيره.

(٣) **قوله: [والكاف] اعلم** أنّ الكاف على قسمين، أحدهما: اسميّة، وهي مرادفة لـ«مثل» مضافة إلى مدخولها، وعلامتها أن يصحّ دخول الجارّ عليها، وجوّزه في الاختيار كثير، منهم الأخفش والفارسي، فجوّزوا في نحو: «زيد كالأسد»، أن تكون الكاف في موضع رفع على الخبريّة و«الأسد» مخفوضاً بالإضافة، ولا يجوز ذلك عند سيبويه والمحقّقين إلاّ في الضرورة أي: إذا لم يمكن حملها على الحرفيّة بأن دخل عليه الجارّ

للتشبيه[1]، نحو: «زيد كالأسد»، وقد تكون زائدة[2]، نحو قوله تعالى[3]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١]، ومذ ومنذ[4] ....

كقول الشاعر:

بِيْضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جَمٍّ	يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

والثاني: حرفيّة، ولها خمسة معان، وذكر الشارح منها الاثنين، والثالث: التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة : ١٩٨] أي: لأجل هدايته إيّاكم، والرابع: الاستعلاء، كقوله: «كخير»، في جواب «كيف أصبحت» أي: على خير، والخامس: المبادرة، أي: قد تكون الكاف للدلالة على حصول فعل بعد فعل على الفور وذلك إذا اتصلت بـ«ما»، نحو: «سلّم كما تدخل» و«صلّ كما يدخل الوقت»، "المغني" وغيره بتصرّف.

(١) **قوله: [للتشبيه]** أي: لبيان تشريك شيء بمجرورها في وصف، نحو: «زيد كالأسد»، فإنّه لبيان أنّ زيداً شريك بأسد في الجرأة.

(٢) **قوله: [زائدة]** وهي للتوكيد، وذلك إذا اتصلت بـ«مثل»، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] أو اتصل بها «مثل» كقول الشاعر: شعر

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيْل	فَصُيِّرُوْا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُوْل

"الكامل" ملخصاً.

(٣) **قوله: [نحو قوله تعالى... إلخ]** فالكاف فيه زائدة، والتقدير: ليس شيء مثله، إذ لو لم تقدّر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيكون نفي مثل المثل لا نفي المحال، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً، ويجوز ألاّ يحكم بزياتها بل يكون على طريقة قولك: «ليس لأخي زيد أخ»، أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فـ«أخو زيد» ملزوم، و«الأخ» لازمه، لأنه لا بدّ لأخي زيد من أخ وهو زيد، فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم، أي: ليس لزيد أخ، إذ لو كان له أخ، لكان لذلك الأخ أخ، وهو زيد، وقد نفيت ذلك. "الرضي" وغيره.

(٤) **قوله: [مذ ومنذ]** «مذ» بضمّ الميم وسكون الذال المعجمة، وإذا لقيت بساكن رجع السكون إلى الضمّ، نحو: «مذُ اليوم»، و«منذ» بضمّ الميم وسكون النون وضمّ الذال المعجمة، وكسر الميمين فيهما لغة سليميّة، وقد جاء «مذ» و«منذ» اسمين أيضاً بمعنى ابتداء المدّة أو بمعنى جميع المدّة ويكون ما بعدهما مرفوعاً على الخبريّة، ولمّا كان مقصود الشارح بيان الحرفيّة لم يذكرهما، "الكامل" بتغيّر.

لابتداء الغاية[1] في الزمان الماضي، نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يوم الجمعة» أي: ابتداء عدم رؤيتي إيّاه كان يوم الجمعة إلى الآن، وقد تكونان[2] بمعنى جميع المدّة، نحو: «ما رأيته مذ يومين أو منذ يومين» أي: جميع مدّة انقطاع رؤيتي إيّاه يومان. و«رُبَّ»[3] للتقليل[4]، ولا يكون مجرورها إلاّ نكرة موصوفة[5]، ....

---

(١) **قوله: [لابتداء الغاية... إلخ]** أي: لإفادة أنّ بداية الفعل الماضي منفياً كان أو مثبتاً من زمان مدخولهما، ويكون الفعل المذكور ممتدًّا إلى وقت التكلّم، وفي هذه الصورة تكونان بمعنى «من» ويكون مدخولهما مفرداً معرفة، نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة... إلخ».

(٢) **قوله: [وقد تكونان... إلخ]** أي: لإفادة أنّ تمام زمان الفعل المذكور مدخولهما متصلاً آخره بوقت التكلّم، وفي هذه الصورة تكونان بمعنى «في» و«إلى» ويكون مدخولهما نكرة معدودة، نحو: «ما رأيته مذ يومين... إلخ».

(٣) **قوله: [وربّ] اعلم** أنّ في «ربّ» ستّ عشرة لغة: ضمّ الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحرّكة، ومع التجرّد منها فهذه اثنتا عشرة، والضمّ والفتح مع إسكان الباء، وضمّ الحرفين مع التشديد ومع التخفيف، "المغني".

(٤) **قوله: [للتقليل]** أي: لإنشاء تقليل مدخولها الّذي هو في ذهن المتكلّم، **واعلم** أنّ «ربّ» ليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً. "المغني" بتصرّف.

(٥) **قوله: [إلاّ نكرة موصوفة]** أمّا كونه نكرة فلعدم الاحتياج إلى المعرفة، وأمّا كونه موصوفاً فلتحقّق التقليل الذي هو مدلول «ربّ» لأنه إذا وصف الشيء صار أخصّ وأقلّ ممّا لم يوصف، ثمّ الوصف يكون إمّا جملة فعليّة، نحو: «ربّ رجل يعمل بعلمه»، أو اسميّة، نحو: «ربّ رجل أبوه منطلق»، أو جارًّا مجروراً، نحو: «ربّ رجل في الدار»، أو ظرفاً نحو: «ربّ رجل أمامك»، أو صفة مشتقّة، كما في الحديث النبويّ «ألا ربّ نفس طاعمة

ولا يكون متعلَّقه[(١)] إلاّ فعلاً ماضياً[(٢)]، نحو: «رُبَّ رجل كريم لقيته»، وقد تدخل[(٣)] على الضمير المبهم، ولا يكون تمييزه إلاّ نكرة موصوفة، نحو: «رُبّه رجلاً جواداً[(٤)] لقيته». والواو للقسم[(٥)]، ....

ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة»، ثمّ إنّ الوصف قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة المذكورة، وقد يكون مقدّراً كقولك: «ربّ رجل» في جواب من قال: «هل لقيت رجلاً كريماً»، أي: ربّ رجل كريم لقيته، والموصوف أيضاً قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة الماضية، وقد يكون مقدّراً، نحو:

أَلاَ رُبَّ مَأْخُوْذٍ بِأَجْرَامِ غَيْرِهِ	فَلاَ تَسْأَ مِنْ هِجْرَانِ مَنْ كَانَ مُجْرِمَا

أي: ربّ رجل مأخوذ... إلخ، "الفوائد" و"الكامل" ملخّصاً.

(١) **قوله: [متعلّقه]** يعني: الّذي تعلّق به «ربّ»، ويسمّى «جواب ربّ».

(٢) **قوله: [إلاّ فعلاً ماضياً]** لفظاً كان، نحو: «ربّ رجل كريم لقيت»، أو معنى، كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[الحجر : ٢]، لأنّ إخبار الواجب واجب الصدق فكان الودّ محقّقاً فكان كأنهم ودّوا، ولمّا وجب كونه فعلاً ماضياً لايجوز «ربّ رجل كريم أضربه»، وأيضاً يجب أن يكون بعدها جملة خبريّة، فلا يجوز «ربّ رجل كريم هل ضربته» وهذا مذهب أكثر النحاة، والصحيح أنه لا يجب بعدها فعل ماض بل يصحّ وقوع الحال والمستقبل إلاّ أنّ الماضي أكثر، "الكامل".

(٣) **قوله: [وقد تدخل... إلخ]** المراد بالضمير المبهم ما ليس له مرجع معيّن يقصد الرجوع إليه، وهذا الضمير مفرد مذكر أبداً ولوكان التمييز مثنّى، نحو: «ربّه رجلين»، أو مجموعاً، نحو: «ربّه رجالاً»، أو مؤنثاً، نحو: «ربّه امرأة» خلافاً للكوفية؛ فإنّهم يقولون: «ربّهما رجلين»، و«ربّهم رجالاً»، و«ربّها امرأة»، و«ربّهما امرأتين»، و«ربّهن نساء»، "الفوائد" ملخصاً.

(٤) **قوله: [جواداً]** على وزن «سحاب» أي: بتخفيف الواو، ومن الخطأ تشديدها؛ لأنه صيغة مبالغة وصيغ المبالغة سماعيّة ولم يسمع تشديدها في كلام العرب "الكامل".

(٥) **قوله: [والواو للقسم] اعلم** أنّ الأصل في القسم من بين أحرفه هي الباء؛ لأنّ أصلها الإلصاق، وهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، والواو بدل منها، "الرضي" ملخّصاً.

وهي لا تدخل[1] إلاّ على الاسم الظاهر لا على المضمر، نحو: «والله لأشربنّ اللبن»، وقد تكون بمعنى رُبَّ[2]، نحو: «وعالم يعمل[3] بعلمه» أي: رُبَّ عالم يعمل بعلمه والتاء للقسم[4]، وهي لا تدخل إلاّ على اسم الله تعالى، نحو:

---

(١) **قوله: [وهي لا تدخل... إلخ] اعلم** أنّ واو القسم لها ثلاثة شروط، أحدها: حذف فعل القسم معها، فلا يقال: «أقسم والله»، كما يقال: «أقسم بالله»، والثاني: ألاّ تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: «والله أخبرني»، كما يقال: «بالله أخبرني»، والثالث: أنها لا تدخل على الضمير، فلا يقال: «وك» كما يقال: «بك»، وبيّن الشارح هذا الشرط بقوله: «وهي... إلخ»، "الرضي" وغيره.

(٢) **قوله: [وقد تكون بمعنى «ربّ»... إلخ]** الواو هذه عاطفة عند البصريين، والجرّ بعدها عمل «ربّ» المحذوفةِ، ولا يخفى أنّ حروف الجرّ لا تحذف مع بقاء عملها قياساً إلاّ في اسم الجلالة قسماً وإلاّ إذا كان الجارّ «ربّ» بشرطين، أحدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصّة، والثاني: أن يكون بعد الواو أو الفاء أو «بل»، نحو قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسٌ	إِلاَّ الْيَعَافِيْرُ وَإِلاَّ الْعِيْسُ

وأمّا حذفها من دون هذه الحروف فشاذّ عندهم، وأمّا عند الكوفيين والمبرّد فالواو هذه أي: الّتي تكون بمعنى «ربّ» كانت حرف عطف، ثمّ صارت قائمة مقام «ربّ» جارّة بنفسها، فلا يشترط عندهم شيء لعملها، فتمثيل الشارح بقوله: «وعالم يعمل... إلخ» مبنيّ على مذهبهم "الرضي" وغيره.

(٣) **قوله: [وعالم يعمل... إلخ]** الواو هذه تلحقها نكرة موصوفة خاصّة، ومتعلّقها يكون فعلاً ماضياً، والفرق بينها وبين «ربّ» أنّ الواو لا تدخل على الضمير بخلاف «ربّ»، "الكامل".

(٤) **قوله: [والتاء للقسم]** وهي أيضاً مشروط كونها للقسم بأربعة شروط: الثلاثة المذكورة في واو القسم، والرابع: أنها تختصّ باسم الجلالة من بين الأسماء الظاهرة، وهذا الشرط بيّن بقوله: «وهي لا تدخل... إلخ» وما حكاه الأخفش من «تربّي» و«تربّ الكعبة» فشاذّ، "الكامل".

«تالله لأضربنّ زيداً». اعلم أنّه[(١)] لا بدّ للقسم[(٢)] من الجواب[(٣)]؛ فإن كان جوابه[(٤)] جملة اسميّة؛ فإن كانت مثبَتة[(٥)] وجب أن تكون مصدّرة بـ«إن» أو «لامِ الابتداء»، نحو: «والله إنّ زيداً قائم»[(٦)]، و«والله لَزيد قائم»[(٧)]، وإن كانت منفيّة

---

(١) **قوله: [اعلم أنه... إلخ] اعلم** أنّ «اعلم» خطاب عامّ لكلّ من يصلح أن يخاطب به قارياً كان أو سامعاً، حاضراً كان أو غائباً على سبيل البدل، ولهذا آثر صيغة المفرد، والضمير المنصوب في قوله: «أنّه»، ضمير الشأن.

(٢) **قوله: [للقسم... إلخ]** سواء كان القسم لفظاً كما في المثال المذكور في المتن، أو تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[الأنعام : ١٢١] أي: والله إنكم... إلخ، "الكامل".

(٣) **قوله: [من الجواب]** المراد بالجواب جملة جيء بالقسم لتقويتها وتأكيدها، ويسمّون نحو هذه الجملة «جواباً»؛ فإنّهم يسمّون الجملة إذا كان شيء طالباً لها بـ«الجواب» لذلك الشيء، كقولهم: «جواب لمّا» و«جواب لولا» و«جواب ربّ» كذا «جواب القسم»، أمّا إضافة الجواب إلى القسم فلأنّ القسم طالب لها فتكون من قبيل «إضافة المطلوب إلى الطالب» أو لأنّ هذه الجملة جواب لسائل منكر محقّقاً كان الإنكار أو مقدّراً، وتؤكّد تلك الجملة بالقسم، فتكون من قبيل «إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد»، "الكامل".

(٤) **قوله: [فإن كان جوابه... إلخ]** أي: جواب القسم، **واعلم** أنّ جواب القسم قد يكون جملة إنشائيّة، نحو: «بالله أخبرني»، ويسمّى هذا القسم بـ«القسم الاستعطافي» وهذا مختصّ بالباء، وهذا القسم ليس مقصوداً بالبيان هاهنا؛ إذ هو ليس بقسم حقيقة بل صورة، ولذا قال صاحب "الكشّاف" وغيره: إنّ الاستعطاف قسيم القسم، وقد يكون جوابه جملة خبريّة، وتفصيله في الكتاب "الكامل".

(٥) **قوله: [فإن كانت مثبتة]** بأن لم يكن حرف نفي من «ما» و«لا» و«إن».

(٦) **قوله: [والله إنّ زيداً قائم]** يصلح مثالاً لـ«أن» المشدّدة والمخفّفة كلتيهما، أمّا دخول اللام في خبر المخفّفة فعند ابن الحاجب، وأمّا عند غيرهم من كثير النحاة ومنهم سيبويه فلا يجب؛ لأنّ الفرق بينها وبين النافية ظاهر بالعمل؛ فإنّ النافية لا تعمل، "الكامل".

(٧) **قوله: [والله لزيد قائم]** مثال لمجيئ اللام على المبتدأ، وقد تجيء على الخبر أو على معمول الخبر إذا كان الخبر ومعموله واقعين موقع المبتدأ، نحو: «الله لقائم زيد» و«والله لطعامك زيد آكل»، وقد لا يذكر اللام

كانت مصدّرة بـ«ما» و«لا» و«إنْ»[1]، مثل: «والله ما زيد قائماً»، و«والله لا زيد في الدار ولا عمرو»، و«والله إنْ زيد قائم»[2]. وإن كان جوابه جملة فعليّة فإن كانت مثبَتة كانت مصدّرة باللام و«قد»[3] أو باللام وحده[4]، مثل: «والله لقد قام زيد»، و«والله لأفعلنّ كذا»[5]،........

ولا «إنّ» لفظاً لطول القسم، كقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: «والذي لا إله غيره هذا المقام الذي أنزلت فيه سورة البقر»، أي: لَهذا المقام...إلخ، أو: إنّ هذا المقام...إلخ، "الكامل".

(١) **قوله: [بـ«ما» و«لا» و«إن»]** المراد بـ«ما» الّتي تكون مشابهة بـ«ليس»، وهي عاملة عند أهل الحجاز، ولا يعملها بنو تميم، والمراد بـ«لا» الّتي تكون لنفي الجنس، و«إن» هي النافية.

(٢) **قوله: [والله إن زيد قائم]** فإن قلت: إنّ «إن» النافية لا تقع إلاّ وبعدها «إلاّ» نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[الملك : ٢٠] أو«لمّا» نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق : ٤]، قلنا: الحصر غير مسلّم، فإنّها تقع بدونهما أيضاً، كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [يونس : ٦٨] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠٩]، "الكامل".

(٣) **قوله: [باللام وقد... إلخ]** أي: بـ«لقد»، أو بما في معنى «قد» كـ«ربما» بشرط أن يكون جواب القسم ماضياً متصرفاً وأن لا يكون فيه معنى التعجّب والمدح، نحو: «والله لربما قام زيد»، "الكامل".

(٤) **قوله: [باللام وحده]** أي: من دون لفظة «قد»، وذلك إذا كان جواب القسم ماضياً غير متصرّف، نحو: «والله لنعم الرجل زيد»، فإنّ «نعم» غير متصرّف، ولا يدخل عليه «قد»، أو كان ماضياً يفهم منه التعجّب والمدح، نحو: «والله لظرف الرجل زيد»، بمعنى: ما أظرفه، و«لكرم المرء زيد»، بمعنى: ما أكرمه، أو كان جوابه مضارعاً، ويجب حينئذ تأكيده بنون التأكيد كما في المثال المذكور في المتن، وهذا إذا كانت اللام داخلة على نفس فعل المضارع، وإن كانت اللام داخلة على متعلّق المضارع المقدّم، أو على حرف التنفيس من «سين» و«سوف» فلا يجب تأكيده بها، نحو قوله تعالى حكاية: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران : ١٥٨] ونحو: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً﴾[مريم : ٦٦].

(٥) **قوله: [والله لأفعلنّ كذا]** مثال لتصدير الجواب باللام وحده، **واعلم** أنّ الاقتصار على اللام وحده غير جائز عند

وإن كانت منفيّة فإن كانت فعلاً[(١)] ماضياً كانت مصدّرة بـ«ما»، مثل: «والله ما قام زيد». وإن كانت فعلاً مضارعاً كانت مصدّرة بـ«ما»[(٢)] و«لا» و«لن»[(٣)]، مثل: «والله ما أفعلنّ كذا»، و «والله لا أفعلنّ كذا»، و«والله لن أفعل كذا»[(٤)].

البصريين إلاّ عند الضرورة، وأجازه الكوفية، وأمّا الاقتصار على «قد» وحده فلا يجوز إلاّ إذا طال القسم أو مسّت الضرورة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس : ١] إلى قوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾ [الشمس : ٩]، والاقتصار على اللام وحده أكثر، وقد يقدّر كلتاهما، كقوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ [البروج : ١] إلى قوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾[البروج : ٤] أي: لقد قتل... إلخ، "الكامل".

(١) **قوله: [كانت فعلاً... إلخ] اعلم** أنّ ضمير «كانت» راجع إلى الجملة الفعليّة المنفيّة ولكنّ المراد به الفعل وحده مجازاً من قبيل «إطلاق الكلّ وإرادة الجزء» ليصحّ حمل الخبر، "الكامل".

(٢) **قوله: [كانت مصدّرة بـ«ما»]** أو بـ«لا» أوبـ«إن» النافية، وإذا كانت مصدّرة بـ«لا» أو بـ«إن» صار الماضي بمعنى المستقبل، نحو قوله:

حَسْبُ الْمُحِبِّيْنَ فِي الدُنْيَا عَذَابُهُمْ		وَاللهِ لاَ عَذَّبَتْهُمْ سَقَرُ

أي: لا تعذبهم سقر، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾[فاطر: ٤١] أي: لا يمسكهما...إلخ، "الكامل".

(٣) **قوله: [بـ«ما» و«لا» و«لن»... إلخ]** وقد يحذف حرف النفي إذا كان الجواب مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] أي: لا تفتؤ... إلخ.

(٤) **قوله: [لن أفعل كذا]** قال الرضي: لا يصدّر جواب القسم المنفي بـ«لن»، والصحيح أنّه غير صحيح، وكفى بقول علي كرّم الله تعالى وجهه الكريم ردًّا عليه:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوْا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ		حَتَّى أوصل فِي التُرَابِ دَفِيْنَا

وكلّ ذلك من تفصيل جواب القسم إذا لم يكن الجواب جملة شرطيّة امتناعيّة وإلاّ يصدّر بـ«لولا» نحو:

فَوَاللهِ لَوْلاَ اللهِ تَخْشَى عَوَاقِبُهُ		لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَرِيْرِ جَوَانِبُهُ

الكامل".

وقد يكون جواب القسم محذوفاً[1] إن كان قبل القسم جملة كالجملة التي وقعت جوابه، مثل: «زيد عالم والله»[2] أي: والله إنّ زيداً عالم، أو كان القسم واقعاً بين الجملة المذكورة، مثل: «زيد والله عالم» أي: والله إنّ زيداً عالم، وحاشا وخلا وعدا، كلّ واحد منها للاستثناء[3]، مثل: «جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد»[4]. وقال بعضهم: إنّ الاسم الواقع بعدها يكون منصوباً على المفعوليّة فحينئذ[5] ....

---

(١) **قوله: [وقد يكون جواب القسم محذوفاً] اعلم** أنّ حذف الجواب قد يكون جوازاً نحو قولك: «بلى وربّنا»، في جواب من قال: «أليس زيد بقائم»؛ أي: بلى وربّنا إنّ زيداً قائم، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[النازعات : ١] أي: لتبعثنّ، وقد يكون وجوباً كما بيّنه الشارح بقوله: «إن كان... إلخ»، "الكامل".

(٢) **قوله: [زيد عالم والله... إلخ]** فجملة «زيد عالم» ليست بجواب بل الجواب محذوف والتقدير: إنّ زيداً عالم، فحذف جملة الجواب لدلالتها عليها، وإنّما لا يسمّون مثل هذه الجملة جواباً لعدم ما لا بدّ للجواب منه من «إنّ» أو اللام أوغيرهما، أو لأنّ القسم يقتضي الصدارة لكونه إنشاءً، فلو جعل الجملة المتقدّمة عليه جواباً لفات الصدارة.

(٣) **قوله: [للاستثناء]** أي: للاستثناء المتّصل؛ إذ يختصّ الاستثناء المنقطع بلفظ «إلاّ» و«غير» على ما صرّح به بعض الأفاضل وكذا لفظ «بَيد» بفتح الباء وسكون الياء فإنّه مختصّ بالاستثناء المنقطع، نحو: «زيد كثير المال بيد أنّه بخيل»، وهذه الحروف الثلاثة مشتركة في كونها للاستثناء المتّصل، ويختصّ «حاشا» من بينها بتنزيه مدخولها عن السوء، نحو: «ضرب القوم حاشا زيد»، ولذلك لا يحسن «صلّى الناس حاشا زيد»؛ لعدم التنزيه، "الكامل".

(٤) **قوله: [وخلا زيد وعدا زيد]** أي: وجاءني القوم خلا زيد، وجاء ني القوم عدا زيد، فهو عطف على قوله: «جاءني القوم حاشا زيد»، لا على «حاشا زيد» فقط.

(٥) **قوله: [فحينئذ... إلخ]** أي: حين نصب الاسم الواقع بعدها على المفعوليّة... إلخ.

تكون هذه الألفاظ أفعالاً[1]، والفاعل فيها ضمير[2] مستتر دائماً[3]؛ فالمثال المذكور[4] في معنى «جاءني القوم حاشا زيداً وخلا زيداً وعدا زيداً»، وإذا وقعت «خلا» و«عدا» بعد «ما»[5] مثل: «ما خلا زيداً.........

---

(١) **قوله: [أفعالاً]** أي: أفعالاً غير متصرّفة لكونها قائمة مقام «إلاّ»؛ لأنّ «إلاّ» غير متصرّفة، ولذا لا تدخل عليها «قد» مع أنها في محلّ النصب على الحاليّة، ولا بدّ للماضي المثبت الواقع حالاً من «قد»، وقال بعضهم: ليست هي في محلّ النصب بل هي جمل مستانفة.

(٢) **قوله: [والفاعل فيها ضمير]** أي: هو، وهذا الضمير راجع إمّا إلى مصدر الفعل المتقدّم، والمعنى: جاءني القوم حاشا (مجيئهم) زيداً، وجاءني القوم خلا (مجيئهم) زيداً، وجاءني القوم عدا (مجيئهم) زيداً، أو إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدّم، والتقدير: جاءني القوم حاشا وخلا وعدا (الجائي منهم) زيداً، أو إلى بعض المستثنى منه يعني: جاءني القوم حاشا وخلا وعدا (بعضهم) زيداً، و«حاشا» إن كانت بمعنى «برء» كان المرجع اسم الجلالة لكونه متعيّناً في الأذهان، فالتقدير: جاءني القوم حاشا (أي: برء الله تعالى عن المجئ إليّ) زيداً، وقال بعضهم: إنّ هذه الكلمات بمعنى «إلاّ»، ومدخولها منصوب على الاستثناء، وعلى هذا التقدير لا حاجة إلى بيان محلّ إعرابها، ولا إلى تقدير فاعليها، ولا إلى توجيه ترك لفظة «قد» ولا إلى التزام الإضمار، "الكامل".

(٣) **قوله: [مستتر دائماً]** كما في «ليس» و«لا يكون» إذا استعملتا للاستثناء؛ فإنّه يكون اسمها أيضاً ضميراً مستتراً دائماً.

(٤) **قوله: [فالمثال المذكور]** أي: «جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد»، في معنى «جاءني القوم حاشا زيداً»... إلخ، ولا يخفى ما في هذا التفريع من نوع تسامح؛ إذ لا يقال: «الجرّ في معنى النصب».

(٥) **قوله: [بعد ما]** و«ما» هذه مصدريّة أو زائدة، والمستفاد من موارد الاستعمال الأوّل، و«ماخلا» مثلاً يكون منصوباً على الحاليّة بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: «جاءني القوم ما خلا (أي: مجاوزا) زيداً»، أو

وما عدا زيداً»[1] أو في صدر الكلام؛ مثل: «خلا البيت زيداً» و«عدا القوم زيداً» تعيّنتا للفعليّة[2].

بتقدير «وقت» مضاف إلى المصدر، نحو: «جاءني القوم ما خلا (أي: وقت مجاوزته) زيداً»، ووقوع «حاشا» بعد «ما» قليل، روى الأخفش قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشا   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاً   "الكامل".

(١) **قوله: [ما خلا زيداً وما عدا زيداً]** أي: جاءني ما خلا زيداً... إلخ، و«ما» فيه إمّا مصدريّة أو زائدة كما ذكرنا، وعلى كلا التقديرين متعيّن كون ما بعدها فعلاً، أمّا على الأوّل؛ فلأنّ «ما» المصدريّة لا تدخل إلاّ على الفعل، وأمّا على الثاني؛ فلأنّ «ما» الزائدة لا تدخل على الحرف بل تلحق آخره نحو: «إنّما» و«ربّما» و«فبما رحمة» فتعيّن فعليّتها؛ إذ لا قائل باسميّتها أحد، "الكامل".

(٢) **قوله: [تعيّنتا للفعلية]** أي: على كلا التقديرين من وقوعهما بعد «ما» ووقوعهما في صدر الكلام، **واعلم** أنّ من الحروف الجارّة: «لعلّ» في لغة عقيل، نحو:

وَدَاعٍ دَعَانَا مَنْ يُجِيْبُ إِلَى النَدَى		فَلَمْ يَسْتَجِبْ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيْبُ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَوْتَ		دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

ومنها: «لولا» الامتناعيّة عند سيبويه، ومنها: «لات» عند الفرّاء، ومنها: «كي» عند البصريين إذا دخلت على «ما» الاستفهاميّة أو المصدريّة، ومنها: «متى» الّتي قد تكون بمعنى «من» وقد تجيء بمعنى «في» " الكامل".

النوع الثاني

الحروف المشبّهة بالفعل[١]، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، تنصِب المبتدأ[٢] وترفَع الخبر[٣]، وهي ستّة حروف[٤]: ....

---

(١) **قوله: [الحروف المشبّهة بالفعل]** فإن قلت: الأولى تقديم الحروف المشبّهة بالفعل على الحروف الجارّة لأنها تجرّ الاسم، وهذه تنصب الاسم وترفع الخبر، والمنصوب والمرفوع مقدّمان على المجرور، قلنا: عمل الحروف الجارّة أصليّ بخلاف الحروف المشبّهة بالفعل؛ فإنّ عملها فرعيّ غير أصليّ، لأنها تعمل لكونها مشابهة للفعل والأصليّ أولى بالتقديم من الغير الأصليّ، وتسميتها بـ«الحروف المشبّهة بالفعل» لكونها مشابهة للفعل لفظاً ومعنًى، أمّا لفظاً ففي الثلاثيّة والرباعيّة وفي الإدغام، وفي لحوق كاف الخطاب ونون الوقاية في أواخرها، نحو: «إنك» و«إنّني»، ودخولها على الاسمين، وفي كونها مبنيّة على الفتح، وأمّا معنى؛ فلأنّ معانيها معاني الأفعال فمعنى «إنّ» و«أنّ» حقّقت، ومعنى «كأنّ» شبّهت، ومعنى «لكنّ» استدركت، ومعنى «ليت» تمنّيت، ومعنى «لعلّ» ترجّيت، وتسمّى بـ«الحروف النواسخ»؛ لأنها إذا دخلت على المبتدأ والخبر تنسخ العمل السابق وهو الرفع في كليهما، وتسمّى بـ«الحروف الدواخل» لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، وتسمّى بـ«حروف المعاني» لدلالتها عليها، "عبد الرحمن" و"حاشية الشمة" وغيرهما.

(٢) **قوله: [تنصب المبتدأ... إلخ]** إنّما أعطيت هذه الحروف عمل النصب والرفع لمشابَهتها بالفعل المتعدّي خاصّة في الدخول على الاسمين، **واعلم** أنّ للفعل عملين أصليّ وفرعيّ، فالأصليّ رفع الجزء الأوّل ونصب الثاني، والفرعيّ عكسه، فأعطي هذه الحروف العمل الفرعيّ لكونها فرعاً في العمل لما ذكرنا.

(٣) **قوله: [ترفع الخبر]** رفع هذه الحروف الخبرَ عند البصريين، أمّا عند الكوفيين فهو مرفوع بالعامل المعنويّ وهو الابتداء، لا بهذه الحروف.

(٤) **قوله: [ستّة حروف]** فإن قلت: لمّا كانت هذه الحروف ستّة كان المناسب أن يعبّر عنها بـ«أحرف» الّذي هو جمع القلّة لا بـ«حروف» الّذي هو جمع الكثرة، قلنا: إنّه لمّا عبّر عن الّتي قبلها بـ«الحروف الجارّة» لم يستحسن تغيير الأسلوب مع شيوع استعمال كلّ من صيغتي الكثرة والقلّة في الأخرى كما ذكره صاحب "الفوائد" من أنه قد يستعار أحدهما للآخر كقوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] مع وجود «أقراء».

«إنّ»[1] و«أنّ»[2] وهما لتحقيق مضمون الجملة[3] الاسميّة، مثل: «إنّ زيداً قائم» أي: حقّقتُ قيام زيد، و«بلغني أنّ زيداً منطلق» أي: بلغني ثبوت انطلاق زيد،

---

(١) **قوله: [إنّ] اعلم** أنّ «إنّ» المكسورة المشدّدة على وجهين، أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد تنصبهما في لغة، في الحديث: «إنّ قعر جهنّم سبعين خريفاً» أي: سبعون خريفاً، وأجيب بأنّ القعر مصدر «قعرت البئر» إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، أي: إنّ بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً، وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون»، الأصل: «إنه» أي: الشأن... إلخ، والثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى «نعم» خلافاً لأبي عبيدة، كما في قول ابن الزبير رضي الله تعالى عنه لمن قال له: «لعن الله ناقة حملتني إليك»: «إنّ وراكبها» أي: نعم، ولعن راكبها، "المغني".

(٢) **قوله: [وأنّ] اعلم** أنّ «أنّ» المشدّدة المفتوحة أيضاً على وجهين، أحدهما: أن تكون حرف توكيد كـ«إنّ» والأصحّ أنها فرع عنها، والأصحّ أنها موصول حرفيّ مؤوّل مع معموليها بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًّا فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير «بلغني أنك منطلق»: «بلغني ثبوت انطلاقك»، وإن كان جامداً قدّر بالكون، نحو: «بلغني أنّ هذا زيد» تقديره: «بلغني كونه زيداً»، والثاني: أن تكون لغة في «لعلّ» كقول بعضهم: «إيت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً» أي: لعلّك... إلخ. "المغني".

(٣) **قوله: [لتحقيق مضمون الجملة]** يعني أنّ «أنّ» المكسورة والمفتوحة كلتيهما تفيدان ثبوت مضمون الجملة إلاّ أنّ بينهما فرقاً، فإنّ المكسورة تؤكّد النسبة التامّة، والمفتوحة تؤكّد النسبة الناقصة، أي: تؤكّد المركّب التقييديّ الّذي يكون منتزعاً من الاسم والخبر، فمعنى «بلغني أنّ زيداً قائم»: «بلغني ثبوت قيام زيد»، ووجه الفرق أنّ المفتوحة تغيّر معنى الجملة بخلاف المكسورة، فإنّها لا تغيّره، ولذا تكون في مقامات المفرد مفتوحة، وفي مقامات الجملة مكسورة، وفي مقام يصحّ فيه المفرد والجملة يصحّ كلتاهما، والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول فمضمون «إنّ زيداً قائم» مثلاً: «قيام زيد»، كما أشار إليه الشارح في قوله: «حقّقت قيام زيد، وثبوت انطلاق زيد»، ومضمون «إنّ زيداً ضارب عمرواً»: «ضرب زيد عمرواً»، وطريق تحصيل المضمون هذا إذا كان المسند مشتقًّا سواء كان مذكوراً كما في الأمثلة المذكورة أو مقدّراً نحو: «إنّ زيداً في الدار»، مضمونه: استقرار زيد في الدار، وإذا كان جامداً يلحق بآخره ياء النسبة

و«كأنّ»[١] وهي للتشبيه[٢]، نحو: «كأنّ زيداً أسد»، و«لكنّ»[٣] هي للاستدراك[٤]،

أو المصدر يضاف إلى المسند إليه، فيكون مضمون «إنّ زيداً أسد»: «أسديّة زيد»، أو قدّر بالكون كما قدّمنا، "الكامل" بتصرّف.

(١) **قوله: [وكأنّ]** حرف مركّب من كاف التشبيه و«إنّ» عند أكثرهم، قالوا: والأصل في «كأنّ زيداً أسد»: «إنّ زيداً كالأسد»، ثمّ قدّم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «إنّ» لدخول الجارّ عليه، وبسيط غير مركّب عند بعضهم، ثمّ ذكروا لـ«كأنّ» أربعة معان، أحدها: التشبيه، وسيجيء بيانه، والثاني: الشكّ والظنّ، والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون، وأنشدوا عليه:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا		كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه «كأنك بالشتاء مقبل» وحمله ابن الأنباري على الظنّ. "المغني" بتصرّف.

(٢) **قوله: [للتشبيه]** أي: لتشريك شيء بشيء في وصف، وهذا المعنى هو الغالب والمتّفق عليه وأطلقه الجمهور لـ«كأنّ»، وزعم جماعة منهم ابن السيّد البطليوسي أنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: «كأنّ زيداً أسد» بخلاف «كأنّ زيداً قائم» أو «في الدار» أو «عندك» أو «يقوم»؛ فإنّها في ذلك كلّه للظنّ، "المغني" بتصرّف.

(٣) **قوله: [ولكنّ]** وهي بسيطة عند البصريين، وقال الكوفيون: هي مركّبة من «لا» و«إنّ» المكسورة المصدّرة بالكاف الزائدة، وأصلها: «لا كإنّ»، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة، وقال الفرّاء: أصلها «لكنْ أنّ» فطرحت الهمزة للتخفيف ونون «لكنْ» للساكنين، فصار «لكنّ». وفي معناها ثلاثة أقوال، أحدهما: أنها للاستدراك فقط وسيجيء بيانه، والثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وللتوكيد أخرى، قاله جماعة منهم صاحب "البسيط"، والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل «إنّ» ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، "الرضي" وغيره بتصرّف.

(٤) **قوله: [للاستدراك]** وهو في اللغة: تلافي ما فات بشيء، وفي الاصطلاح: ما أشار إليه الشارح بقوله: «لدفع توهّم... إلخ».

أي: لدفع التوهُّم[1] الناشي من الكلام السابق؛ ولهذا لا تقع إلاّ بين الجملتين[2] اللتين تكونان متغايرتين[3] بالمفهوم[4]، مثل: «غاب زيد[5] لكنّ بكراً حاضر»، و«ما جاءني زيد لكنّ عمرواً جاءني»، ....

---

(١) **قوله: [لدفع التوهّم... إلخ]** ولا يخفى أنّ الاستدراك بهذا المعنى لا يوجد في نحو: «ما هذا ساكن لكنّه متحرّك» و«ما هو الأبيض لكنّه أسود» و«لولا جاءني زيد لأكرمته لكنّه لم يجئ» فإنّه لا يتوهّم من نفي السكون نفي التحرّك في المثال الأوّل، ولا من نفي البياض نفي السواد في المثال الثاني، وعدم مجيء زيد مستفاد من «لولا» الامتناعيّة، في المثال الثالث، فلا توهّم فيه ولا دفع، ولهذا فسّر الاستدراك بعض النحاة بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، والاستدراك لهذا المعنى صحيح في المثال الأوّل والثاني ويشكل بالثالث، فذهب بعض إلى أنّ «لكنّ» للاستدراك مرّة وللتوكيد أخرى، في "القاموس": «لكنّ» للاستدراك والتحقيق، فهي في الثالث للتأكيد. "الكامل" وغيره بتصرّف.

(٢) **قوله: [بين الجملتين... إلخ]** وهاتان الجملتان تسمّى الأولى منهما «موهمة»؛ لأنها منشأ التوهّم والثانية «دافعة» لأنها تدفع التوهّم.

(٣) **قوله: [متغايرتين]** أي: لا يلزم التضادّ بين الموهمة والدافعة تضادًّا حقيقيًّا بل يكفي تنافيهما بوجه مّا، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُونَ ﴾[البقرة : ٢٤٣] فإنّ عدم الشكر والإفضال ليسا بمتضادّين؛ لوقوع الاجتماع، إلاّ أنّ بينهما تنافياً في الجملة، "الرضي" وغيره.

(٤) **قوله: [بالمفهوم]** أي: بالمعنى نفياً وإثباتاً، فيمكن أن تكونا مثبتتين لفظاً، نحو: «غاب زيد لكنّ بكراً حاضر»، فإنّهما وإن كانتا مثبتتين لفظاً متغايرتان معنى؛ لأنّ معنى «لكنّ بكراً حاضر»: «لكنّ بكراً ما غاب»، أو تكونا منفيّتين لفظاً، نحو: «ما سافر زيد لكنّ عمرواً لم يقم»؛ فإنّهما وإن كانتا منفيّتين لفظاً مختلفتان معنى؛ لأنّ معنى «لكنّ عمرواً لم يقم»: «لكنّ عمرواً سافر»، "الكامل".

(٥) **قوله: [غاب زيد]** فإنّه لمّا قيل: «غاب زيد» توهّم أنّ بكراً أيضاً غائب لِما بينهما من الألفة والتلابس والتماثل في الطريقة، فاستدرك بقوله: «لكنّ بكراً حاضر»، وكذا التقرير في قوله: «ما جاءني... إلخ» "الكامل" وغيره.

و«ليت»[1] هي للتمنّي[2]، مثل: «ليت زيداً قائم» أي: أتمنّى[3] قيامه، و«لعلّ»[4] وهي للترجّي[5]، مثل: «لعلّ السطان يكرمني»، والفرق بين التمنّي والترجّي أنّ

---

(١) **قوله: [وليت]** قد تبدّل الياء تاءً فتدغم في التاء فتصير «لتّ».

(٢) **قوله: [للتمنّي]** والتمنّي: محبّة حصول الشيء، نحو: «ليت زيداً قائم» فإنك تحبّ قيامه، ويتعلّق بمستحيل الوقوع غالباً نحو: «ليت الشباب يعود» فإنك تحب عود الشباب وهو مستحيل، وبممكن الوقوع قليلاً نحو: «ليت زيداً قائم»، ولا يتعلّق بشيء واجب الوقوع فلا يقال: «ليت الشمس تغرب»، إلاّ إذا اعتبر مستبعداً كما أنه قد يستبعد العشّاق انجلاء ليلة الفراق، نحو: «ليت الليلة تنجلي».

(٣) **قوله: [أي: أتمنّى]** إنّما فسّر بصيغة الحال؛ لأنّ التمنّي إنشاء والمعنى الإنشائيّ يكون موجوداً في الحال، ولذا يفسّر نحو: «أفّ» و«أوه» بـ«اتضجّر» و«أتوجّع» مع أنهما من أفعال الأسماء، وهي تكون إمّا بمعنى الأمر أو بمعنى الماضي، ولا يخفى أنّ كون أسماء الأفعال بمعنى الأمر أو الماضي عند الأكثر، وذهب بعضهم إلى أنها تكون أيضاً بمعنى المضارع كما في "الأشموني"، "الكامل".

(٤) **قوله: [لعلّ]** فيه لغات، إحداها: «لَغَنّ» بقلب العين المهملة بالغين المعجمة وقلب اللام الثانية نوناً، والثانية: «رَغَنّ» بقلب اللام الأولى راءً والثانية نوناً وقلب العين بالغين، والثالثة: «رَعَنّ» بقلب اللامين راءً ونوناً، والرابعة: «لَعَاء» بقلب اللام الأخيرة بالألف الممدودة، والخامسة: «لَعَلَّتْ» بإلحاق التاء الساكنة بالآخر، والسادسة: «لَعَلِّ» بكسر اللام الثانية، والسابعة: «عَلِّ» بحذف اللام الأولى وكسر الثانية، والثامنة: «عَنِّ» بحذف اللام الأولى وقلب الأخيرة نوناً مكسورة، والبواقي من لغاته ذكرنا في "**عناية النحو**" فأطلب هناك، "الكامل" بتصرّف.

(٥) **قوله: [للترجّي]** أي: لارتقاب أمر محبوب أو مكروه لا وثوق بحصوله، مثال الأوّل قوله: «لعلّ السلطان يكرمني» ولمّا كان ارتقاب الأمر المحبوب أكثر اكتفى الشارح على مثاله، ومثال الثاني: «لعلّ الرقيب حاضر» فلا تستعمل «لعلّ» لأمر مستحيل الوقوع أو واجب الوقوع فلا يقال: «لعلّ الشباب يعود»، ولا: «لعلّ الشمس تغرب»؛ لأنّ المفهوم من عدم الوثوق أن يكون ذلك الأمر ممكناً إلاّ أنّ في حصوله تردّداً، والمستحيل غير ممكن والواجب لا تردّد فيه، "الكامل".

الأوّل يستعمل في الممكنات[1] كما مرَّ، والممتنعات[2] مثل: «ليت الشباب يعود»، والترجّيَ مخصوص بالممكنات[3]؛ فلا يقال: «لعلّ[4] الشباب يعود»، وتدخل «ما» الكافّةُ[5] على جميعها[6]؛ فتكفّها[7] عن العمل، كقوله تعالى[8]: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، و«إنّما زيد منطلق».

---

(١) **قوله: [في الممكنات]** أي: فيما لايستحيل وقوعه ولا يجب ويكون محبوباً.

(٢) **قوله: [والممتنعات]** سواء كان الامتناع عقليًّا كقول المعتزلة: «ليتنا نرى الله بأعيننا»، و«ليت الذنوب مغفورة»؛ فإنّ رؤية الله تعالى ومغفرة الذنوب بغير توبة ممتنع عقلاً عندهم، أو كان عادياً نحو:

فَيَا لَيْتَ الشَبَابَ يَعُوْدُ يَوْماً	فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيْبُ

فإنّ عود الشباب ممتنع عادة، أمّا عود شباب زليخا فأمر خارق للعادة لا ينافي الامتناع العادي "الكامل".

(٣) **قوله: [بالممكنات]** أي بما لا يستحيل وقوعه ولا يجب، ويكون مترقّباً، محبوباً كان أو مكروهاً.

(٤) **قوله: [فلا يقال: «لعلّ... إلخ»]** لأنّ عود الشباب غير ممكن عادة، ولا يخفى أنّ «لعلّ» لا تستعمل أيضاً في أمر غير مترقّب فلا يقول من أيس من إكرام السلطان: «لعلّ السلطان يكرمني»، "الكامل".

(٥) **قوله: [ما الكافّة]** الكافّة مأخوذ من «كفّ» بمعنى "منع كردن" وتسمّى «ما» هذه كافّة؛ لأنها تدخل على الحروف المشبّهة بالفعل فتكفّها عن العمل، ومذهب الجمهور أنّ «ما» الكافّة حرف، وقال ابن درستويه وبعض الكوفيين: إنّها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً والجملة بعدها خبرها، "الرضي" وغيره.

(٦) **قوله: [على جميعها]** أي: على جميع الحروف المشبّهة بالفعل، كـ«إنّما» و«أنّما» و«كأنّما» و«لكنّما» و«ليتما» و«لعلّما».

(٧) **قوله: [فتكفّها... إلخ]** أي: تكفّ الحروفَ المشبّهةَ بالفعل «ما» الكافّةُ عن عملها بعد دخولها عليها، لأنّ تلك الحروف إنّما تعمل لمشابهتها بالفعل كما بيّنا في أوّل هذا النوع، وقد زالت المشابهة بلحوق «ما» الكافّة بآخرها من وجه، فإنّه لم يبق آخرها مبنيًّا على الفتح لصيرورتها كالجزء منها.

(٨) **قوله: [كقوله تعالى... إلخ]** لو ذكر الآية بتمامها لكان مثالاً لـ«إنّما» و«أنّما» بالكسر والفتح، والكريمة بتمامها هكذا: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

النوع الثالث

«ما» و«لا»[1] المشبّهتان بـ«ليس» في النفْي والدخول على المبتدأ والخبر، ترفَعان الاسم[2] وتنصِبان الخبر، ....

(١) **قوله: [ما ولا... إلخ]** إنّما أخّرهما عن الحروف المشبّهة بالفعل لأنّ تلك الحروف تعمل لمشابهتها بفعل تامّ متصرّف، وهاتين تعملان لمشابهتهما بفعل ناقص غير متصرّف، والفعل الناقص متأخّر عن التامّ رتبة، فيكون مشابهه متأخّراً عن مشابهه، وما كان متأخّراً مرتبة فالأولى تأخيره ذكراً، وإنّما سمّيتا مشبهتين لمشابهتهما بـ«ليس» في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتسمّيان «ما ولا النافيتين»، و«حرفي الدواخل»، و«حرفي النواسخ»، و«حرفي المعاني»؛ لما ذكر فيما سبق.

(٢) **قوله: [ترفعان الاسم... إلخ] اعلم** أنّ «ما» و«لا» لا تعملان شيئاً في لغة بني تميم، فالمبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان بعد دخولهما بما كانا مرفوعين به قبل الدخول أعني: بالابتداء، نحو: «ما زيد قائم»، ولغة أهل الحجاز إعمالهما عمل «ليس»، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَراً ﴾ [يوسف : ٣١] وقال تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[المجادلة : ٢] ولكنّ لإعمال «ما» شروطاً ستّة عندهم، الأوّل: أن لا تزاد بعدها «إن» فإن زيدت بطل العمل نحو: «ما إن زيد قائم» برفع قائم، وأجاز بعضهم النصب، والثاني: أن لا ينتقض النفي بـ«إلاّ» نحو: قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الأحقاف : ٩]، والثالث: أن لا يتقدّم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جارّ ومجرور، نحو: «ما قائم زيد» فإن كان الخبر المتقدّم ظرفاً أو جارًّا ومجروراً نحو: «ما عندك زيد» و«ما في الدار زيد» ففيه خلاف الناس فمن ذهب إلى كونها عاملة قال: إنّ الظرف والجارّ والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنّهما في موضع رفع على الخبريّة، والرابع: أن لا يتقدّم معمول الخبر على الاسم والمعمول غير ظرف ولا جارّ ومجرور، نحو: «ماطعامك زيد آكل» فإن كان المعمول ظرفاً أو جارًّا ومجروراً لم يبطل العمل، نحو: «ما عندك زيد مقيماً» و«ما بي أنت معنياً»، والخامس: أن لا تتكرّر «ما» نحو: «ما ما زيد قائم» فإنّ الأولى نفت النفي فبقي إثباتاً، فلا يجوز النصب، والسادس الذي عدّ من الشروط: أن لا يبدّل من خبرها موجب، نحو: «ما زيد بشيء إلاّ بشيء لا يعبأ به» فـ«بشيء» في موضع الرفع على الخبريّة، وعمل «لا» قليل مقصور على السماع لنقصان المشابهة بـ«ليس»؛

وتدخل «ما»[1] على المعرِفة والنكِرة[2]، مثل: «ما زيد قائماً»، ولا تدخل «لا»[3] إلاّ على النكِرة، نحو: «لا رجل ظريفاً»[4].

فإنّها لمطلق النفي و«ليس» لنفي الحال خاصّة قال الشاعر:

تَصْبِرُ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِياً	وَلاَ وِزْرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

"شرح ابن عقيل" وغيره.

(١) **قوله: [وتدخل ما... إلخ]** إنّما تدخل «ما» على المعرفة والنكرة ولا تدخل «لا» إلاّ على النكرة؛ لأنّ مشابهة «ما» بـ«ليس» أقوى من مشابهة «لا» بها؛ لأنها لنفي الحال إذا لم يقع قرينة على خلافه وإلاّ فحمل عليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾[الأنعام : ٢٩]، وهذه لمطلق النفي، فيضعف مشابهتها بها، "الكامل".

(٢) **قوله: [على المعرفة والنكرة]** فقد يكون اسمها وخبرها كلاهما معرفتين نحو قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[المجادلة : ٢] وقد يكونان نكرتين نحو: «ما رجل أفضل منك»، وقد يكون الاسم معرفة والخبر نكرة نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَراً ﴾[يوسف : ٣١] ولا يوجد في كلامهم أن يكون المسند إليه نكرة والمسند معرفة.

(٣) **قوله: [ولا تدخل «لا»... إلخ]** لأنّ النكرة خفيفة لنكارتها والمعرفة قويّة لتعريفها، وأيضاً «لا» عامل ضعيف لضعف مشابهتها بـ«ليس»، فاختصّ الضعيفة بالخفيفة تناسباً بينهما، فإن قلت: قد تدخل «لا» على المعرفة أيضاً نحو: «لا زيد في الدار ولا عمرو»، وكقول النابغة الجعدي رضي الله تعالى عنه:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِياً

قلنا: إنّ «لا» في المثال الأوّل لنفي الجنس بطل عملها لفوت بعض شرائط، ووجب تكرير «لا»، وليس بمشابهة بـ«ليس»، وأمّا في الشعر فهي المشابهة لكنّه نادر، والنادر كالمعدوم. "الكامل".

(٤) **قوله: [لا رجل ظريفاً]** الظريف: "زيرك وخوش طبع"، **واعلم** أنّ لـ«لا» هذه عملاً آخر وهو نصب الاسم ورفع الخبر، وهذا لمشابهتها بـ«إنّ» في المبالغة؛ لأنها للمبالغة في الإثبات، وهذه للمبالغة في النفي وتسمّى «لا النافية للجنس»، وهي نصّ في استغراق النفي، بخلاف «لا» المشبهة بـ«ليس»؛ فإنّها لنفي الجنس ونفي الوحدة كليهما، فيقال على الأوّل: «لا رجل في الدار بل امرأة»، وعلى الثاني: «لا رجل في الدار بل رجلان». ثمّ **اعلم** أنه قد تلحقها «تاء» والتاء هذه للتأنيث عند الجمهور كما في «ثمّة» و«ربّة» وزائدة للمبالغة في النفي عند الشارح الرضي، كما في «العلاّمة»، وفي عملها ثلاثة أقوال، الأوّل: أنها لا تعمل شيئاً،

النوع الرابع

حُروف تنصِب[1] الاسم فقط[2]، وهي سبعة أحرف: «الواو»[3] ....

فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[ص : ٣] على قرأة الرفع، أي: ولا حينُ مناص كائن لهم، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول الأخفش، والتقدير عنده في الآية على قراءة النصب: «لا أرى حين مناص»، والثاني: أنها تعمل عمل «إنّ» كما مرّ، وهذا قول آخر للأخفش، والثالث: أنها تعمل عمل «ليس» وهو قول الجمهور، وعلى كلّ قول فلا يذكر بعدها إلاّ أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، "المغني" وغيره ملخّصاً.

(١) **قوله:** [**حروف تنصب... إلخ**] وهي سبعة أحرف: الواو، وإلاّ، وها، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة المفتوحة، وتسمّى هذه الحروف «الحروف النواصب»؛ لأنّ عملها النصب على الخلاف فيكون تسمية المؤثّر باسم مشتقّ من الأثر، و«حروف النداء»؛ لأنه يطلب بأكثرها توجّه المخاطب وتسمية الكلّ به تغليب، و«حروف المعاني»؛ لدلالتها عليها، **واعلم** أنّ في عملها خلافاً فذهب بعضهم إلى أنّ هذه الحروف هي الناصبة لِما بعدها، وذهب بعضهم إلى أنّ الناصبة هي الأفعال الّتي قبلها لفظاً نحو: «استوى الماء والخشبة»، أو معنًى نحو: «ما شأنك وعمرواً»، أي: ما تصنع وعمرواً، بتوسّط الواو، الّتي بمعنى «مع» وهو الأصحّ، وإضافة النصب إلى هذه الحروف أنفسها إمّا لأنّ المختار عند الشيخ ما ذهب إليه الأوّلون، وإمّا باعتبار أنها واسطة بين العامل والمعمول، فيكون مجازاً عقليًّا، وإنّما أخّرها عن «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»؛ لأنّ عملها النصب فقط أو الرفع فقط بخلافهما، فإنّ عملهما الرفع والنصب، فكانت أنقص منهما عملاً والناقص مؤخّر. "الكامل" و"الشمة" وغيرهما.

(٢) **قوله:** [**فقط**] الفاء فيه فصيحة، و«قط» اسم فعل بمعنى «انته» فإن تعلّق معنى بـ«الاسم» فالتقدير: اذا نصبت بها الاسم فانته عن الإعمال في غيره من الفعل وإن تعلق معنى بـ«تنصب» فالتقدير: «إذا أعملتها عمل النصب فانته عن إعمالها عملاً غير النصب من عمل الرفع والجرّ».

(٣) **قوله:** [**الواو**] الواو هذه تكون بمعنى «مع»، وتسمّى «واو المصاحبة» وهي في الأصل واو العطف، جيء بها مكان «مع» للاختصار، والفرق بينهما أنه إذا قيل: «سرت أنا وزيد» بواو العطف يفهم شركة زيد مع المتكلّم في السير سواء واحداً كان زمان سيرهما أو لا، وإذا قيل: «سرت أنا وزيداً» بواو المصاحبة ونصب

وهي بمعنى «مع»، نحو: «استوى الماء[1] والخشبةَ»، و«إلاَّ»[2] وهي للاستثناء[3]، نحو: «جاءني القوم إلاّ زيداً»، و«يَا» وهي لنداء القريب والبعيد[4]، و«أَيَا»

زيد على أنه مفعول معه يفهم أيضاً مع الشركة اتّحاد الزمان، وقد يفهم اتّحاد المكان نحو: «لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها»؛ فإنّه لا بدّ للرضاع من اتّحاد المكان، "الكامل".

(١) **قوله: [استوى الماء... إلخ]** الخشبة هاهنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته، ويقولون ذلك إذا ارتفع الماء ووصل إلى الخشبة لبيان قدر ارتفاعه، فالظاهر أنّ الواو فيه بمعنى «مع» ولا يجوز أن تكون للعطف لفوات المعنى المقصود؛ لأنه لا يفهم حينئذ معيّة الماء بالخشبة في الارتفاع بل يفهم ارتفاع كليهما.

(٢) **قوله: [وإلاّ] اعلم** أنّ في ناصب المستثنى خلافاً بينهم، فقال البصريّون: العامل فيه الفعل المتقدّم أو معنى الفعل بتوسّط «إلاّ»، وقال المبرّد والزجّاج: العامل فيه «إلاّ» لكونها نائبة عن «أستثني» كما أنّ حرف النداء نائب عن «أدعو» وهو المختار عند الشيخ؛ لذا عدّها من النواصب، وقال الكسائي: إذا انتصب المستثنى فنصبه بـ«أنّ» المقدّرة المحذوفة الخبر بعد «إلاّ»، فتقدير «قام القوم إلاّ زيداً»: «قام القوم إلاّ أنّ زيداً لم يقم»، وقال الفرّاء: «إلاّ» مركّبة من «إنّ» و«لا» العاطفة بأن حذفت النون الثانية وأدغمت الأولى في «لا»، فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ«إنّ»، وإذا تبع ما قبلها في الإعراب فبـ«لا» العاطفة، "الرضي" ملخّصاً.

(٣) **قوله: [للاستثناء]** الاستثناء في الاصطلاح: إخراج شيء من حكم آخر، وهو مأخوذ «من ثنيته من الأمر» إذا صرفته عنه؛ لأنك تصرف المستثنى عن حكم المستثنى منه، أو من «ثنيت الحبل» إذا فتلته؛ لأنك تفتل بالاستثناء الخبر فإنّه يفهم منه خبر آخر غير الأوّل فإذا قلت: «جاءني القوم إلاّ زيد» يفهم منه «ما جاءني زيد» وهذا غير الأوّل، "الكامل" ملخّصاً

(٤) **قوله: [ويا وهي لنداء القريب والبعيد] اعلم** أنّ في المعنى الموضوعة له «يا» ثلاثة أقولة، الأوّل: أنها حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً كالنائم، وقد ينادى به القريب توكيداً وأمّا «يا الله» و«ياربّ» مع كونه تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد، فلاستبعاد النفس عن مرتبته تعالى، والثاني: أنها مشتركة بين القريب والبعيد، وهذا القول اختار المصنّف، والثالث: أنها مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسّط، وقال الشيخ غلام الجيلاني الميرتهي: هو الأظهر بناءً على الاستعمال في الثلاثة على السواء.

و«هَيَا» وهما لنداء البعيد، و«أَيْ» و«الهمزة المفتوحة»، وهما لنداء القريب، وهذه الحروف[1] الخمسة تنصب الاسم إذا كان مضافاً[2] إلى اسم آخر، نحو: «يا عبدَ الله»، و«أيا غلامَ زيد» و«هيا شريفَ القوم»، و«أي أفضلَ القوم»، و«أعبدَ الله»، وترفع الاسم[3] إنْ لم يكن ....

---

(١) **قوله: [وهذه الحروف... إلخ] اعلم** أنّ في ناصب المنادى ثلاثة أقوال، الأوّل: أنّه الفعل المقدّر أعني: «أدعو» و«أنادي»، واختار هذا القول سيبويه بل جمهور النحاة، والثاني: أنه حروف النداء بنفسها؛ لنيابتها عن الفعل، قاله المبرّد، واتبعه المصنّف وإليه أشار بقوله: «وهذه الحروف تنصب الاسم»، والثالث: أنّ «يا» وأخواتها أسماء أفعال بمعنى «أدعو» وهي الناصبة، وهذا مذهب أبي علي، "الكامل" بتصرّف.

(٢) **قوله: [إذا كان مضافاً... إلخ]** سواء كان مضافاً حقيقة كما في الأمثلة المذكورة في الكتاب، أو حكماً بأن كان مشابهاً بالمضاف، وهو اسم غير مضاف يجيء بعده شيء من تمامه، ويسمّى هذا المشابه «المضارع للمضاف» و«الطويل» و«المطول» ويسمّى ذلك الشيء «المتمم» وهذا المتمم إمّا معمول للطويل، نحو: «يا طالعاً جبلاً»، و«يا حسناً وجهه»، وإمّا معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد، نحو: «يا ثلاثة وثلاثين»؛ لأنّ المجموع اسم لعدد معين إلاّ أنه لم يركّب لفظه، ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً أو لا، وهو ظاهر مذهب سيبويه على ما ذكر الشيخ الرضي، وإمّا نعت هو جملة أو ظرف، نحو: «يا عظيماً يرجى لكلّ عظيم» و«أداراً بحزوى» وهذا من قبيل نداء الموصوف لا توصيف المنادى وإلاّ يلزم وصف المعرفة بالجملة، ولا يكون المنادى بسائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد مشابهاً بالمضاف، "الرضي" وغيره.

(٣) **قوله: [وترفع الاسم] اعلم** أنّ أسماء الحروف والحركات الإعرابيّة: «رفع» و«نصب» و«جرّ»، وتسمّى الحروف والحركات البنائيّة بـ«ضمّ» و«فتح» و«كسر»، والضمة والفتحة والكسرة مشتركة بينهما، فعلى هذا مجازان في عبارة المصنّف، الأوّل: تسمية حركة المنادى المفرد المعرفة رفعاً مع أنها حركة بنائيّة، والثاني: نسبة الرفع إلى نفس حروف النداء وجعل حركة المنادى أثراً لها مع أنّ الحركة البنائيّة لا تكون أثراً للعامل، والمجاز الأوّل استعارة تبعيّة، بيانه أنه شبّه الضمّ بالرفع في العروض والتبعيّة، واشتقّ من اسم المشبه به أعني:

ذلك الاسم مضافاً[1]، مثل: «يا زيدُ»، و«يا رجلُ».

الرفع فعلاً أعني: «ترفع» فاستعمله في المشبّه، أعني: «الضم»، وهذا هو الاستعارة التبعية، والمجاز الثاني مجاز عقليّ، تبيينه: أنّ المنادى المفرد المعرفة إنّما يكون مبنيًّا لمشابهته بكاف الخطاب الحرفيّة بواسطة كاف الخطاب الاسميّة، لأنّ المنادى يشبه الكاف الاسميّة لوقوعه موقعها نحو: «يا زيد» موضع «أدعوك» وهي مشابهة بالكاف الحرفيّة لفظاً ومعنًى، أمّا لفظاً فظاهر فإنّهما مفردتان، وأمّا معنًى فلأنّ كلتيهما للخطاب، ومشابه مشابه شيء يكون مشابهاً لذلك الشيء، فكان المنادى المفرد المعرفة مشابهاً للكاف الحرفيّة، وهي مبنيّ الأصل، والمشابهة بمبني موجبة للبناء، فكان المنادى مبنيًّا، ولكنّ هذا البناء إنّما حصل لوقوعه بعد حروف النداء فكانت الحروف سبباً في الجملة، فيكون نسبة الرفع إلى هذه الحروف من قبيل نسبة الشيء إلى سببه، وهذا هو المجاز العقليّ كما في ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً ﴾ [غافر : ٣٦] "الكامل".

(١) **قوله: [مضافاً]** أي: لا حقيقة ولا حكماً، ولا بدّ أن يكون معرفة أيضاً سواء كان قبل النداء نحو: «يا زيد»، أو بعده نحو: «يا رجل»، فإن قلت: قد اجتمع في المثال الأوّل آلتا التعريف حرف النداء والعلمية، واجتماع آلتي التعريف محظور عندهم، قلنا: الآلة يكون لفظاً، والعلمية ليست بلفظ، فليس هذا من قبيل اجتماع آلتي التعريف بل من قبيل اجتماع التعريفين وليس هو بممنوع عند الجمهور، والمبرّد لا يجوّزه ويجعل مثل ذلك منادى بعد جعله نكرة، "الكامل".

النوع الخامس

حروف تنصب(١) الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف(٢): «أنْ» و«لَنْ» و«كَيْ» و«إِذَنْ»؛ فـ«أنْ» للاستقبال(٣) وإن دخلت على الماضي(٤)، نحو: «أسلمت أن أدخلَ الجنّة(٥)» ....

---

(١) **قوله:** [**حروف تنصب... إلخ**] لمّا فرغ عن بيان الحروف الّتي هي من دواخل الأسماء، شرع في بيان الحروف الّتي هي من دواخل الأفعال، فقال: حروف... إلخ، وإنّما أخّرها عنها لِما أشرنا إليه "الشمّة" بزيادة.

(٢) **قوله:** [**وهي أربعة أحرف**] وستّة أحرف مزيدة عليها عند الكوفيّة فالمجموع عشرة كاملة: الأربعة المذكورة، والخامس: «حتّى»، والسادس: «لام الجحود»، والسابع: «فاء» الواقعة بعد النهي والاستفهام والنفي والتمنّي والعرض والأمر، والثامن: «الواو» الواقعة بعد الأشياء الستّة المذكورة، والتاسع: «الواو» بمعنى «إلى أن» أو «إلاّ أن»، والعاشر: «لام كي»، **واعلم** أنّ «أن» إنّما تعمل لمشابهتها بـ«أنّ» المفتوحة المشدّدة لفظاً ومعنًى، أمّا لفظاً فعند تخفيف المشدّدة في التخفيف، وأمّا معنى فلأنها تجعل المدخول بتأويل المصدر كـ«أنّ» المشدّدة، وهي الأصل في العمل، والبواقي محمولة عليها عند الجمهور لمشابهتها إيّاها في المعنى الاستقبالي، وعن الخليل أنّ البواقي ليست بناصبة بنفسها بل بتقدير «أن» وتسمّى هذه الحروف «الحروف النواصب» و«حروف المعاني» و«حروف المصدر» من قبيل تسمية الكلّ باسم البعض، فإنّ حرف المصدر من بينها إنّما هي «أن»، "الشمّة" وغيره بتصرّف.

(٣) **قوله:** [**فـ«أن» للاستقبال**] وتسمّى «حرفاً مصدريًّا»؛ لجعلها ما بعدها بتأويل المصدر، ولذلك لا تدخل إلاّ على الفعل المتصرّف، فـ«أن» الأولى في قوله تعالى: ﴿ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] مخففة لا مصدريّة، والثانية مصدريّة، ثمّ «أن» هذه تدخل على المضارع والماضي، ولكنّ النصب وجعله مستقبلاً مختصّ بالمضارع، وقال ابن طاهر: إنّ «أن» الداخلة على الماضي ليست هي بمصدريّة بل هي إمّا مخفّفة أو مفسّرة أو زائدة بحسب المقام، "الكامل".

(٤) **قوله:** [**وإن دخلت على الماضي**] **اعلم** أنه لا تنافي بين كونها للاستقبال وبين دخولها على الماضي؛ لأنها تفيد في المضارع النصب والتخصيص بالاستقبال والمصدريّة، وفي الماضي المصدريّة فقط.

(٥) **قوله:** [**أسلمت أن أدخل الجنّة**] بتقدير اللام، أي: لأن أدخل الجنّة، وحذف اللام عن «أنّ» و«أن»

وأن دخلت الجنّة»[1] **، وتسمّى هذه مصدريّة**[2] **، و«لن» لتأكيد**[3] **نفْي المستقبل، مثل: ﴿لَن تَرَانِي﴾[الأعراف: ١٤٣]، وأصلها**[4] **«لاَ إنْ» عند الخليل؛ فحذفت الهمزة تخفيفاً، فصارت «لاَنْ» ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقيت «لَنْ»، و«كي»**[5] **للسببيّة، أي: يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، مثل: «أسلمت كَي**

قياسيّ وهل المحلّ بعد حذف الجارّ جرّ أو نصب؟ فيه خلاف. ولا يخفى أنّ «أن» قد تكون في محلّ الرفع على الابتداء كقوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النساء : ٢٥]، أي: صبركم خير لكم، وقد تكون في محلّ النصب على المفعوليّة كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى ﴾ [يونس : ٣٧] وقد تكون في محلّ الجرّ كقوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [المنافقون : ١٠]، وقد يحتمل النصب والجرّ، كما في المثال المذكور في المتن، "الكامل".

(١) **قوله: [وأن دخلت الجنّة]** أي: أن أدخل الجنّة، وإنّما عبّر عن المضارع بالماضي؛ تفاؤلاً وتنزيلاً لمرغوب الوقوع منزلة الواقع؛ لأنّ الراغب في الشيء ربّما يتخيّل حاصلاً إليه لكثرة تصوّره.

(٢) **قوله: [وتسمّى هذه مصدريّة]** ولا يختصّ هذه التسمية بها، بل تسمّى أيضاً «ما» و«أنّ» المشدّدة والمخفّفة مصدريّة إلاّ أنّ بين التسميتين فرقاً وهو أنّه إذا أطلقت المصدريّة بمقابلة المفسّرة والمخفّفة فإنّما المراد هذه لا غير، "الكامل".

(٣) **قوله: [ولن لتأكيد... إلخ]** مختار الزمخشري أنّ «لا» تفيد نفي الفعل، وإذا أرادوا تأكيد نفي الفعل جاءوا بـ«لن» وإيّاه اختار الشيخ، وقال بعضهم: إنّ «لن» لتأبيد النفي، وهو دعوى بلا دليل، ولوكانت للتأبيد لم يقيّد منفيّها باليوم في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴾[مريم : ٢٦]، "الكامل" وغيره.

(٤) **قوله: [واصلها..الخ]** أي: أصل «لن».. الخ، **اعلم** أنّ في أصلها خلافاً بينهم فعند الجمهور وسيبويه هي حرف برأسها من غير اعتبار أصل أخذت منه وهو الظاهر وعند الفرّاء أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً وفيه أنّ المعروف إنّما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً﴾[العلق : ١٥] أي: لنسفعن، وعند الخليل أصلها «لا أن» وإليه ذهب الكسائي، وفيه أنّ «أن أفعل» مفرد و«لن أفعل» كلام تامّ، فلوكان أصل «لن»: «لا أن»، لكان «لن أفعل» مفرداً، "المغني" ملخّصاً وغيره.

(٥) **قوله: [وكي]** اختار الشيخ هاهنا مذهب الكوفيين من أنّ «كي» ناصبة في جميع استعمالاتها مثل «أن» ولذا

أدخلَ الجنّة»؛ فإنّ الإسلام سبب لدخول الجنّة[1]، و«إذن»[2] للجواب والجزاء[3]، وهو لا يتحقّق[4] إلاّ في الزمان المستقبل؛ فهي لا تدخل[5] إلاّ على الفعل المستقبل، مثل: «إذن تدخلَ الجنّة» في جوابِ من قال: «أسلمتُ».

عدّها من النواصب، ومذهب البصريين أنها قد تكون ناصبة بنفسها كـ«أن» وجارّة مضمراً بعدها «أن» فإذا تقدّمها اللام نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد : ٢٣] فهي ناصبة لا غير، بمعنى «أن» وليس فيها معنى التعليل، بل هي مستفاد من اللام، وإذا جاء بعدها «أن» نحو: «كيما أن تغر» فهي إذن جارّة لا غير بمعنى لام التعليل، وهي في غير هذه المواضع نحو: «جئتك كي تكرمني» يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن تكون جارّة كاللام مضمراً بعدها «أن». "الرضي" وغيره ملخّصاً.

(١) **قوله: [سبب لدخول الجنّة] اعلم** أنّ المراد بالسبب هاهنا هو السبب الظاهريّ دون الحقيقيّ، إذ السبب الحقيقي هو المؤثّر الحقيقيّ، فلا يعارض قول المصنّف لما جاء في الحديث النبوي: «لن يدخل أحدكم الجنّة بعمله»، فإنّ الإسلام سبب ظاهريّ لدخول الجنّة، والنفي لكون العمل سبباً حقيقيًّا، فلا تنافي بينهما، "الكامل".

(٢) **قوله: [وإذن]** هي حرف عند الجمهور، وقيل: اسم، وعلى القول الأوّل فالصحيح أنها بسيطة لا مركّبة من «إذ» و«أن» وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا «أن» مضمرة بعدها، **واعلم** أنّ لعملها شروطا ثلاثة، الأوّل: أن تكون في صدر الكلام، فإذا قيل لك: «آتيك»، فتقول: «إذن أكرمَك» بالنصب، ولو قلت: «أنا إذن» قلت: «أكرمُك» بالرفع لفوات التصدير، والثاني: أن يكون الفعل بعدها استقبالاً، فلو قيل لك: «أحبّك»، فقلت: «إذن أظنُّك صادقاً» رفعت، لأنه حال لا مستقبل، والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل إلاّ بالقسم أو بـ«لا» النافية، كما إذا قيل لك: «سأزورك»، فقلت: «إذن أكرمَك» نصبت؛ لأنه وجد فيه الشرائط الثلاثة، "المغني" وغيره.

(٣) **قوله: [للجواب والجزاء]** في كلّ موضع أو في الأكثر على اختلاف القولين، وقد تتمحّض للجواب بدليل أنه يقال لك: «أحبّك» فتقول: «إذن أظنّك صادقاً»؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة، والأكثر أن تكون جواباً لـ«إن» أو «لو» ظاهرتين أو مقدّرتين، "المغني" ملخّصاً.

(٤) **قوله: [وهو لا يتحقّق]** أي: عمل «اذن»، فالضمير راجع إلى عمل «إذن» لتقدّم ذكره ضمناً.

(٥) **قوله: [فهي لا تدخل... إلخ]** أي: إذا ثبت أنّ عملها لا يتحقّق إلاّ في الزمان المستقبل فهي لا تدخل عاملة إلاّ على الفعل المستقبل.

النوع السادس

حروف تجزِمُ[1] الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف[2]: «لَمْ» و«لَمَّا»[3] و«لاَمُ الأمْرِ» و«لاَ النَهْيِ» و«إِنْ» للشرط والجزاء[4]؛..............

---

(١) **قوله: [حروف تجزم... إلخ]** وتسمّى «حروف المعاني» و«حروف الجوازم» و«حروف النقل»؛ لأنها تنقل المضارع من حال إلى آخر، فإنّ كلمة «لم» و«لمّا» تنقلان المضارع إلى الماضي، ومن الإيجاب إلى السلب، و«إن» و«لام الأمر» و«لا النهي» تنقله من الإخبار إلى الإنشاء. "الشمّة" وغيره.

(٢) **قوله: [وهي خمسة أحرف]** أربعة منها وهي «لم» و«لمّا» و«لام الأمر» و«لا النهي» تجزم فعلاً واحداً بالأصالة كالأسماء الجازمة حيث تجزم المضارع باعتبار تضمّنها معنى «إن» لا بالأصالة، وواحد منها وهي «إن» تجزم الفعلين نحو: «إن تضرب أضرب»، فإن قلت: كان الأحسن ذكر كلمة «إن» في النوع السابع؛ لأنها مثل ما في النوع السابع في جزم الفعلين، قلنا: إنّما عدّها المصنّف منها لكونها بخلاف ما في النوع السابع من حيث إنّ «إن» تجزم الفعلين أصالة، وما في النوع السابق من الأسماء الجازمة تجزم الفعلين لتضمّنها معنى «إن» لا أصالة، ولانها حرف وما في النوع السابع أسماء، "الحاشية على الشمّة".

(٣) **قوله: [لم ولمّا... إلخ]** «لم» بفتح وسكون، و«لمّا» بفتح وميم مشدّدة مفتوحة، وفى إضافة اللام إلى الأمر في «لام الأمر» احتراز عن لام التأكيد ولام الجرّ ممّا لا يسمّى لام الأمر، وفي إضافة اللام إلى النهي في «لام النهي» احتراز عن اللام النافية واللام الزائدة و«لا» التبرية ممّا لا يسمّى لام النهي، وفي تقييدها بالشرط والجزاء في قوله: «إن للشرط والجزاء» احتراز عن «إن» النافية والمخفّفة ممّا لا يسمّى شرطيّة، فإن قلت: لا يصحّ إضافة «لا» إلى النهي؛ لأنها لا تخلو إمّا أن تكون حرفاً أو علماً فعلى الأوّل يلزم إضافة الحرف مع أنها خاصّة للاسم، وعلى الثاني يلزم إضافة العلم وهي أيضاً غير جائزة؛ لاجتماع التعريفين العلميّ والإضافيّ، قلنا: إنّ «لا» في «لا النهي» علم وإضافة العلم إنّما تكون بعد جعله نكرة، فلا يلزم المحظور المذكور، "الكامل" بزيادة.

(٤) **قوله: [للشرط والجزاء]** فسّر أكثر النحاة الشرطَ بالسبب والجزاءَ بالمسبّب، وبهما فسّرهما الشارح في النوع الآتي بقوله: «ويكون الفعل الأوّل سبباً... إلخ»، واعترض عليه الشارح الرضي بأنه غير لازم كون

فـ«لَـمْ»[1] تجعـل المـضارع[2] ماضـياً منفيـاً، مثـل: «لَـم يـضرب» بمعـنى «مـا ضرب»[3]، و«لَمّا» مثل «لَم»، ....

الأوّل سبباً؛ فإنّه قد يكون سبباً، نحو: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، وقد يكون شرطاً، نحو: «إن كان لي استطاعة فحججت»، وقد يكون لا سبباً ولا شرطاً، نحو: «إن كان زيد أبا عمرو فكان عمرو ابنه»، فإنّ أبوة زيد ليست بسبب ولا بشرط لبنوة عمرو؛ لأنّ السبب والشرط يكونان مقدّمين على المسبّب والمشروط والأبوة والبنوة متضائفتان لا يكون فيهما تقدّم وتأخّر، والتفسير الصحيح عنده: أن يكون الأوّل ملزوماً والثاني لازماً، واختاره الشيخ عبد الرحمن الجامي قدّس سرّه السامي في "الفوائد"، وفسّرهما أهل الميزان بصدق الثاني عند صدق الأوّل، وهذا شامل للقضيّة اللزوميّة والاتفاقيّة جميعاً، بخلاف تفسير الرضي فإنّه غير شامل للاتفاقيّة ظاهراً، وفي "شرح الشرح": أنّ المراد بالملزوم واللازم ما يعمّ اللزوميّة والاتفاقيّة، فعلى هذا يتّفق التفسيران، وقال في "التكملة": إنّ مراد النحاة بالسببيّة مجرّد اتّصال في اعتقاد المتكلّم حقيقة كان أو إدّعاء، نحو: «إن تشتمني أكرمك»، وعلى هذا يتّحد التفاسير الثلاثة مآلاً، والله تعالى أعلم "الكامل".

(١) **قوله: [فـ«لم»]** إنّما قدّم المصنّف الحروف الأربعة على «إن»؛ لأنها تجزم فعلاً واحداً وهي تجزم فعلين، والواحد مقدّم على الاثنين، فالمناسب تقديم العامل في الواحد على العامل في الاثنين، وإنّما قدّم «لم» على الثلاثة الباقية؛ لأنها أصل «لمّا» زيدت عليها «ما» لإفادة الاستغراق، والأصل مقدّم على الفرع، ومدخول «لم» يدلّ على الزمان الماضي ومدخول لام الأمر ولام النهي على الزمان المستقبل، والماضي مقدّم على المستقبل، فالمناسب تقديم ما هو العامل في الدالّ على الماضي على ما هو العامل في الدالّ على المستقبل، "الكامل".

(٢) **قوله: [تجعل المضارع... إلخ]** معناه أنّ «لم» تقلّب المضارع ماضياً منفيًّا معنًى لا لفظاً كما زعم بعضهم.

(٣) **قوله: [بمعنى ما ضرب]** المفهوم من كلام سيبويه أنّ «ما» تفيد التقريب في النفي مثل إفادة «قد» التقريب في الإثبات، فمعنى «ما ضرب»: انتفى الضرب في الماضي القريب، بخلاف «لم» فإنّها تدلّ على انتفاء فعل في الماضي قريباً كان أو بعيداً، فمعنى «لم يضرب»: انتفى الضرب في الزمان الماضي مع قطع النظر عن القرب والبعد، وظهر بهذا أنّ «ما» و«لم» متّفقتان في الدلالة على انتفاء الفعل في الماضي وتختلفان في تقريب النفي، فمقصود الشارح عليه الرحمة بقوله: «بمعنى ما ضرب» مجرّد بيان المعنى المشترك فيه، أي: «لم يضرب» بمعنى

لكنّها[1] مختصّة بالاستغراق[2]، مثل: «لَمّا يضربْ زيد» أي: ما ضرب زيد في شيء من الأزمنة الماضية، و«لاَمُ الأَمْرِ»[3] وهي لطلب الفعل[4] إمّا عن الفاعل

«ما ضرب» باعتبار انتفاء الضرب في الزمان الماضي، لا من كلّ الوجوه، "الكامل".

(١) **قوله: [لكنّها]** استدراك لما يتوهّم من قوله: «ولمّا مثل لم» أنها مثلها في جميع الأمور، **واعلم** أنّ «لمّا» تفارق «لم» في خمسة أمور، الأوّل: أنها لا تقترن بأداة الشرط فلا يقال: «إنّ لمّا تقم» بخلاف «لم» نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا ﴾ [المائدة : ٧٣]، والثاني: أنّ منفيّها مستمرّ النفي إلى الحال نحو: «لمّا يضرب زيد»، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: «مختصّة بالاستغراق» بخلاف «لم» فإنّ منفيّها يحتمل الاتّصال أي: الاستغراق، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً ﴾[مريم : ٤] ويحتمل الانقطاع، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾[الإنسان : ١]، ولهذا جاز «لم يكن ثمّ كان» ولم يجز «لمّا يكن ثمّ كان»، والثالث: أنّ منفيّ «لمّا» لا يكون إلاّ قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفيّ «لم» تقول: «لم يكن زيد مقيماً في العام الماضي» ولا يجوز «لمّا لم يكن الخ»، والرابع: أنّ منفيّها متوقّع ثبوته في المستقبل، نحو: «خرج الأمير ولمّا يركب»، ولا يلزم ذلك في منفيّ «لم»، والخامس: أنّ منفيّها جائز الحذف لقرينة، نحو قوله:

فَجِئْتُ قُبُوْرَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا	فَنَادَيْتُ الْقُبُوْرَ وَلَمْ يُجِبْنَه

أي: ولمّا أكن بدأ قبل ذلك، أي: سيّداً، ولا يجوز «وصلت إلى بغداد ولم» أي: ولم أدخلها، "المغني" بزيادة.

(٢) **قوله: [بالاستغراق]** أي: بإفادة استمرار النفي من وقت انتفاء الفعل إلى وقت التكلّم، ومعنى الاختصاص أنّ «لمّا» لا تخلو عن إفادة الاستمرار في وقت من الأوقات لا أنّ «لم» لا تفيده، فالباء داخلة على المقصور عليه لا المقصور، "الكامل" بتصرّف.

(٣) **قوله: [ولام الأمر]** اللام هذه تكون مكسورة إمّا للفرق بينها وبين لام الابتداء الداخلة على المضارع، أو لمشابهتها باللام الجارّة في اختصاص العمل بنوع واحد من الكلمة، ومفتوحة في لغة سليم، وإسكانها بعد الواو والفاء عاطفتين أكثر من تحريكها، قال الله تعالى: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [البقرة : ١٨٦] ، وقد تسكن بعد « ثمّ» نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ [الحج : ٢٩]، "الكامل".

(٤) **قوله: [لطلب الفعل... إلخ]** ولا فرق في اقتضاء اللام للجزم بين كون الطلب أمراً، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق : ٧] أو دعاء، نحو قوله تعالى: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا ﴾ [الزخرف : ٧٧] ، أو التماساً،

الغائب، مثل: «لِيضربْ»، أو عن الفاعل المتكلّم[1]**، مثل: «لِأضربْ»، و«لِنضربْ»، أو عن المفعول الغائب**[2]**، مثل: «لِيُضربْ»، أو عن المفعول المخاطَب، مثل: «لِتُضربْ»، أو عن المفعول المتكلّم، مثل: «لِأُضربْ»، و«لِنُضربْ»، و«لاَ النهْيِ» وهي ضدّ لامِ الأمر، أي: لطلب ترك الفعل**[3] **إمّا عن**

كقولك لمن يساويك: «ليفعل فلان كذا»، إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا لو أخرجت اللام عن الطلب إلى غيره من الخبر أو التهديد ممّا يناسب اعتباره بحسب المقام، فإن قلت: لِمَ لم يقل الشارح: «أو عن الفاعل المخاطب» مع أنّ اللام يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[يونس : ٥٨] في قراءة، وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم» قلنا: لم يذكره لغاية قلّته، "المغني" وغيره.

(١) **قوله: [أو عن الفاعل المتكلّم]** واحداً كان المتكلّم، نحو قول النبي عليه الصلاة والسلام: «قوموا فالأصلّ لكم» أو مع الغير، كقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٢]، والطلب عن الفاعل المتكلّم قليل جدًّا، **وأقول** على ما فهمت من كلماتهم والله تعالى أعلم: إنّ الطلب من الفاعل المتكلّم خارج عن معنى الطلب إلى الخبر غالباً، فمعنى «فالأصلّ»: «أصلّي لكم»، ومعنى «ولنحمل»: «نحمل خطاياكم»، كما صرّح به في "المغني".

(٢) **قوله: [أو عن المفعول الغائب]** فإن قلت: لا معنى لطلب الفعل عن المفعول غائباً أو مخاطباً أو متكلّماً، قلنا: المراد بالفعل المصدر من قبيل ذكر الكلّ وإرادة الجزء وعلى المعنى اللغوي سواء كان ذلك المصدر مبنيًّا للفاعل كما في الطلب من الفاعل، أو مبنيًّا للمفعول كما في الطلب من المفعول، فالمطلوب في «لِيَضرِب زيد» ضرب بمعنى ضاربية، وفي «لِيُضرَب زيد» ضرب بمعنى مضروبيّة، وهذا في الواقع طلب ضرب من الفاعل المحذوف، أي: «ليضربه أحد»، "الكامل" بتصرّف.

(٣) **قوله: [لطلب ترك الفعل]** أي لطلب ترك الفعل الداخل عليه «لا» ولوكان تركاً، فإذا قلت: «لا تترك الصلاة» فقد طلبت ترك ترك الصلاة، و«لا» هذه أعمّ تصرّفاً من لام الأمر؛ لدخولها على صيغ المضارع كلّها بخلاف اللام،كما أشار إليه الشارح بقوله: «إمّا عن الفاعل...إلخ»، "الكامل" بتصرّف.

الفاعل الغائب، أو المخاطَب، أو المتكلّم[1]، مثل: «لا يَضربْ»، و«لا تضربْ»، و«لا أَضربْ»، و«لا نَضربْ»، و«إنْ»[2] وهي تدخل على الجملتين[3]، والجملة الأولى تكون فعليّة[4]، والثانية قد تكون فعليّة، وقد تكون اسميّة[5]، وتسمّى الأولى شرطاً[6] ....

---

(١) **قوله: [أو المتكلّم]** وهذا قليل كما في لام الأمر لما ذكرنا، وطلب الترك من الفاعل المتكلّم أيضاً خارج إلى الخبر غالباً، فالمراد بقولك: «لا أضرب» الإخبار بعدم ضربك في المستقبل، والله تعالى أعلم وعلمه جلّ مجده أتمّ وأحكم.

(٢) **قوله: [وإن] اعلم** أنّ «إن» أمّ الكلمات الشرطيّة ومن ثمّه يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصّة مع القرينة كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ	كَانَ فَقِيْراً مُعْدَماً قَالَتْ وَإِنْ

أي: وإن كان فقيراً معدماً رضيته، ويحذف في السعة أي: النثر شرطها وحده إذا كان منفيًّا بـ«لا» مع إبقاء «لا»، نحو قولك: «إيتني وإلاّ أضربك»، أي: وإن لا تأتني أضربك، "الرضي" وغيره.

(٣) **قوله: [على الجملتين]** لأنّ «إن» تقتضي الشرط والجزاء وهما لا يكونان إلاّ جملتين، فلا جرم تدخل «إن» على الجملتين اللّتين يكون إحداهما شرطاً والثانية جزاءً، إلاّ أن يتقدّمها ما يغني عن الجزاء أو توسّطت هي بين ما يغني عنه، نحو: «أضرب إن ضربتني»، وليس «أضرب» جزاءً عند البصرية لفوت الصدارة، وعند الكوفية جزاء لم يجزم لتقدّمه.

(٤) **قوله: [تكون فعليّة]** لوجوب كون مدخول «إن» فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُوْا يُغَفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال : ٣٨]، أمّا قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] فأصله: «وإن استجارك»... إلخ، حذف «استجارك» الأولى لتفسير الثانية.

(٥) **قوله: [قد تكون اسميّة]** نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم : ٣٦].

(٦) **قوله: [تسمّى الأولى شرطاً]** لأنّ الشرط في اللغة: "العلامة" ومنه أشراط الساعة أي: علاماتها، وتحقّق مضمون الأولى أيضاً علامة على تحقّق مضمون الثانية، وقد تسمّى «شرطيّة» بإلحاق ياء النسبة، والإطلاق الأوّل أشهر، "الكامل" بتصرّف.

والثانية جزاءً[1]؛ فإن كان الشرط والجزاء، أو الشرط وحدَه[2] فعلاً مضارعاً[3] فتجزمه «إنْ» على سبيل الوجوب، مثل: «إن تضربْ[4] أضربْ»، و«إن تضربْ ضربتُ»، و«إن تضربْ فزيد ضارب»، وإن كان الجزاء وحده[5] فعلاً مضارعاً فتجزمه على سبيل الجواز[6]، نحو: «إن ضربتُ أضربْ».

---

(١) **قوله: [والثانية جزاءً]** أي: وتسمّى الثانية جزاءً، لأنّ الجزاء في اللغة: "العوض" والثانية تبتني على الأولى ابتناء العوض على العمل، وتسمّى «جزائيّة» أيضاً، ولا يخفى أنّ الشرط أو الجزاء إنّما هو الجملة لا الفعل فقط كما يتوهّم من بعض عباراتهم، فإنّهم قد يطلقون الشرط أو الجزاء على الفعل فقط مجازاً من قبيل إطلاق الكلّ على الجزء، كقول العلاّمة ابن حاجب: «وكلم المجازاة تدخل على الفعلين ويسمّيان شرطاً وجزاءً» وكقول الشارح الآتي : «فإن كان الشرط والجزاء أو الشرط وحده فعلاً مضارعاً»، "الكامل".

(٢) **قوله: [أو الشرط وحده... إلخ]** بأن كان الجزاء ماضياً أو أمراً نحو: «إن تلقه فأكرمه»، أو نهياً نحو: «إن تلقه فلا تهنه»، أو دعاء نحو: «إن تتركنا فمن يرحمنا»، أو جملة اسميّة.

(٣) **قوله: [فعلاً مضارعاً]** أي: غير داخلة عليه «لم» ومجرّداً عن نون جمع المؤنّث؛ إذ المضارع على الثاني مبنيّ فلا يظهر أثر «إن» لفظاً، وعلى الأوّل عمل الجزم لفظاً لـ«لم» للقرب.

(٤) **قوله: [مثل إن تضرب... إلخ]** المثال الأوّل للقسم الأوّل ممّا يكون فيه الشرط والجزاء كلاهما فعلاً مضارعاً، والثاني للثاني ممّا يكون فيه الشرط وحده مضارعاً والجزاء ماضياً، والثالث أيضاً للثاني ممّا يكون فيه الجزاء جملة اسميّة، وقد ذكرنا أمثلة البواقي من القسم الثاني.

(٥) **قوله: [وإن كان الجزاء وحده... إلخ]** بأن كان الشرط ماضياً.

(٦) **قوله: [على سبيل الجواز]** أي: تجزم «إن» فعلاً مضارعاً جوازاً لا وجوباً، فيجوز في الجزاء في نحو: «إن ضربت أضرب» الرفع والجزم، والثاني أكثر، أمّا الجزم فلوجود الجازم وعدم المانع، وأمّا الرفع فلضعف عمل «إن» في هذه الصورة؛ لحيلولة الماضي بينها وبين الجزاء، فإذا لم تعمل فيه لفظاً مع قربه فكيف في الجزاء مع بعده، **واعلم** أنّ في عامل الشرط والجزاء خلافاً بينهم، فقال السيرافي: إنّ العامل فيهما كلمة الشرط؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً، وذهب الخليل والمبرّد إلى أنّ كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معاً تعملان في الجزاء لارتباطهما، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين، وقال الأخفش: إنّ الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده؛ لضعف الأداة عن عملين، وعند الكوفية الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار، كما أنّ «أرجلكم» في آية الوضوء جرّ بالجوار، وقال المازني: الشرط والجزاء مبنيّان على السكون؛ لمشابهتهما بالأمر الحاضر في عدم الوقوع موقع الاسم، "الرضي" بتصرّف.

النوع السابع

أسماء تجزم[1] الفعل المضارع حال كونها[2] مشتملة على معنى «إن»[3]، وتدخل على الفعلين[4]، ....

---

(١) **قوله: [أسماء تجزم... إلخ]** إنّما أخّر المصنّف الأسماء الجازمة عن الحروف الجازمة مع أنّ الاسم أولى بالتقديم كما لايخفى؛ لأنّ هذه الأسماء إنّما تجزم المضارع لمشابهتها بـ«إن» فحرف «إن» مشبّه به وهذه الأسماء مشبّه بها، والمشبّه به يكون أصلاً والمشبّه فرعاً، والأصل مقدّم على الفرع، **واعلم** أنّ في ما ذكر في هذا النوع من الأسماء الجازمة «إذما» وفي حرفيّتها واسميّتها اختلاف بين النحاة، فذهب بعضهم إلى الأوّل وبعضهم إلى الثاني، واختار الشارح الثاني، لذا عدّها من الأسماء، "الكامل" بتصرّف.

(٢) **قوله: [حال كونها... إلخ]** احتراز عمّا لا يشتمل على معنى «إن»؛ فإنّه لا يجزم حينئذ، نحو: «من أبوك» و«أكرمت من جاءني».

(٣) **قوله: [معنى إن]** أي: معنى «إن» الشرطيّة، وهو التعليق أي: توقّف حصول مضمون الجملة الثانية على حصول مضمون الأولى.

(٤) **قوله: [وتدخل على الفعلين]** يفهم من قوله: «على الفعلين» أنّ الشرط والجزاء لا يكونان إلاّ فعلين وليس كك؛ لأنّ الجزاء قد يكون جملة اسميّة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾[النساء : ٩٣]، وإنّما اقتصر الشارح على بيان دخولها على الفعلين؛ لأنه قد بيّن في بحث «إن» وقوع الجزاء جملة اسميّة، وهي أصل هذه الأسماء في العمل، وحكم الأصل يكون ثابتاً في الفرع، "الكامل".

ويكون الفعل الأوّل[1] سبباً للفعل الثاني، ويسمّى الأوّل[2] شرطاً، والثاني جزاء؛ فإن كان الفعلان مضارعين، أو كان الأوّل مضارعاً دون الثاني[3]، فالجزم واجب[4] في المضارع، وهي تسعة أسماء: «مَنْ» و«مَا» و«أَيٌّ»[5] و«مَتَى» و«أَيْنَمَا» و«أَنَّى» و«مَهْمَا» و«حَيْثُمَا» و«إِذْمَا»؛ فـ«مَنْ»[6] وهو لا

---

(١) **قوله: [ويكون الفعل الأوّل... إلخ] اعلم** أنّ كون الأوّل سبباً للثاني المراد به أعمّ من أن يكون حقيقة وعرفاً كقولك: «من يضحك يضحك»، أو باعتبار المتكلّم إيّاه سبباً، نحو: «من يشتمني أكرمه» فالشتم اعتبره المتكلّم سبباً لإكرامه إظهاراً لمكارم أخلاقه.

(٢) **قوله: [ويسمّى الأوّل... إلخ]** أي: الفعل الأوّل، ولايخفى أنّ إطلاق الشرط أو الجزاء على الفعل وحده مجاز من قبيل إطلاق الكلّ على الجزء كما سبق، وإن أريد بالفعل الفعل مع المتعلّقات فإطلاقه عليه حقيقة؛ لأنّ الفعل مع المتعلّقات جملة.

(٣) **قوله: [دون الثاني]** هذا على ثلث صور، الأولى: أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، نحو: «إن تزرني زرتك»، والثانية: أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء أمراً، نحو: «إن يزرك زيد فأكرمه»، والثالثة: أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء نهياً، نحو: «إن يضربك أحد فلا تشتمه».

(٤) **قوله: [فالجزم واجب]** لأنّ الأسماء الجازمة مقتضية لعمل الجزم لتضمّنها معنى «إن» الشرطيّة، والمضارع صالح لقبوله عملاً لفظياً عند ارتفاع الموانع.

(٥) **قوله: [وأي]** وكذا «أية»، ولم يذكرها اكتفاء بذكر الأصل، أو لأنّ ثبوت كونها جازمة في محلّ النظر؛ لأنه لم تذكر في فهرس الأسماء الجازمة في عامّة الكتب، والسكوت في مثل هذا المقام دليل النفي، ولكنّ في "الكافية" وشرحه "غاية التحقيق" تحت بحث الأسماء الموصولة ما نصّه: «وأيّ للمذكر بمعنى الّذي، وأيّة للمؤنث بمعنى الّتي كـ«من» في أوجهها، أي: تكونان موصولتين نحو: «اضرب أيّهم وأيّتهنّ»، واستفهاميتين نحو: «أيّهم أخوك وأيّتهنّ أختك»، وشرطيتين نحو قوله تعالى: ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠] و«أيّة طريقة سلكت سلكت»، وموصوفتين نحو: «يا أيّها الرجل»، و«يا أيتها المرأة»، "الكامل".

(٦) **قوله: [فمن] اعلم** أنّ «مَن» لفظها مفرد مذكر ولكنّه يصلح معنى لمفرد ومثنّى ومجموع مذكراً ومؤنّثاً، وقد

يستعمل إلاّ في ذوي العقول[1]، نحو: «من يكرمني أكرمه» أي: إن يكرمني زيد أكرمه، وإن يكرمني عمرو أكرمه، و«مَا»[2] وهو لا يستعمل إلاّ في غير ذوي العقول غالباً، نحو: «ما تشترِ أشترِ»[3] أي: إن تشتر الفرس أشتر الفرس، وإن تشتر الثوب أشتر الثوب، و«أيٌّ»[4] وهو لا يستعمل إلاّ في ذوي

يعامل معه في إرجاع الضمير عليه معاملة المفرد رعاية للفظ، وقد يعامل معاملة المثنّى أو المجموع رعاية للمعنى إلاّ أنّ الأوّل أكثر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾ [الطلاق : ١١] فجيء بـ«يؤمن» و«يعمل» بصيغة المفرد، و«يدخله» و«له» بضمير المفرد؛ رعاية للفظ، و«خالدين» بصيغة الجمع؛ رعاية للمعنى، "الكامل".

(١) **قوله: [إلاّ في ذوي العقول]** أي: حقيقة، لأنه قد يستعمل لغير ذوي العقول أيضاً مجازاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ [النور : ٤٥] أو تغليباً، نحو: «من تشتر أشتر»، أي: «إن تشتر غلاماً أشتر غلاماً» و«إن تشتر فرساً أشتر فرساً»، **واعلم** أنّ العقول جمع العقل إمّا بمعنى العلم، فيشمل الباري تعالى أيضاً، وإمّا بمعنى القوّة الدرّاكة الّتي ترتسم فيها صور الأشياء، فلا يشمل الباري تعالى وتقدّس شأنه عن ذلك، "الكامل".

(٢) **قوله: [وما]** وهي مثل «مَن» في كون لفظها مفرداً، وصلاحيّتها معنى لمفرد ومثنّى ومجموع مذكراً ومؤنّثاً.

(٣) **قوله: [ما تشتر أشتر]** لفظ «ما» فيه منصوب على المفعوليّة، وإنّما العامل فيه الشرط لا الجزاء فإنّ مفعوله محذوف، ويلزم على هذا أن يكون كلمة الشرط عاملاً في الشرط والشرط عاملاً في كلمة الشرط، ولكن لا بأس به لاختلاف الجهة، كما في المبتدأ والخبر؛ فإنّ الأوّل عامل في الثاني والثاني في الأوّل لاختلاف الجهة، فإنّ المبتدأ عامل في الخبر من جهة اقتضائه المحكوم به، والخبر عامل في المبتدأ من جهة اقتضائه المحكوم عليه، فكذا كلمة الشرط في «ما تشتر» مثلاً عامل من حيث تضمّنها معنى «إن» والشرط عامل من حيث وقوعه عليها، "الشرح".

(٤) **قوله: [وأيّ]** بفتح الهمزة وتشديد الياء، اسم، **واعلم** أنه يأتي على خمسة أوجه، الأوّل: أن يكون للشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ [الإسراء : ١١٠]، وهو المعرب من بين كلمات الشرط؛ للزوم إضافته إلى المفرد والإضافة إلى المفرد التزاماً من خواصّ الاسم المتمكّن، والثاني: أن يكون

العقول[1]، وتلزمه الإضافة[2]، مثل: «أيّهم يضربني أضربه» أي: إن[3] يضربني زيد أضربه، وإن يضربني عمرو أضربه، و«مَتَى»[4] ....

للاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف : ١٨٥]، والثالث: أن يكون موصولاً، نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[مريم : ٦٩]، والرابع: أن يكون دالاًّ على معنى الكمال، فيقع صفة للنكرة، نحو: «زيد رجل أي رجل»، أي: كامل في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة، كـ«مررت بعبد الله أي رجل»، والخامس: أن يكون وصلة إلى نداء ما فيه «أل»، نحو: «يا أيها الرجل»، "المغني" بحذف وزيادة.

(١) **قوله: [إلاّ في ذوي العقول] اعلم** أنّ استعمال لفظ «أيّ» لا ينحصر في ذوي العقول مطلقاً، بل شائع في غيرهم أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصص : ٢٨]، وكما في الآية الّتي ذكرنا قبل، ولكن يفهم من قول "الكافية" في بحث الأسماء الموصولات: وأي وأية كـ«من»، أنّ استعماله في ذوي العقول حقيقة مثل «من»، فكان استعماله في غيرهم مجازاً مثل «من»، والحصر في قول الشارح باعتبار الحقيقة، "الكامل" ملخصاً.

(٢) **قوله: [وتلزمه الإضافة]** أي: إذا لم يلحق بآخره «ما»، وإلاّ يستغني عن الإضافة، كما في الآية الّتي ذكرنا قبل، وإذا أضيف «أيّ» فإن كان المضاف إليه نكرة كان «أيّ» بمنزلة لفظ «كلّ»، نحو: «أيّ رجل» بمعنى «كلّ رجل» و«أيّ رجلين» بمعنى «كلّ رجلين» و«أيّ رجال» بمعنى «كلّ رجال» وإن كان معرفة كان بمعنى «بعض» وعلى هذا لا يدخل على المفرد، نحو: «أيّ الرجلين»، و«أيّ الرجال» بمعنى «بعض من الرجلين، و«بعض من الرجال»، "الكامل" بتغيّر.

(٣) **قوله: [أي: إن... إلخ]** تفسير لقوله: «أيّهم يضربني... إلخ»، وهذا التفسير إنّما يصحّ إذا كان زيد وعمرو داخلين في مرجع الضمير، كما لا يخفى.

(٤) **قوله: [ومتى]** وهي منصوب دائماً على الظرفيّة، والعامل فيه وفي كلّ ظرف تضمّن معنى «إن» الشرطيّة شرط، دون الجزاء، **واعلم** أنّ «متى» على خمسة أوجه، الأوّل: اسم شرط، كما في ما نحن فيه، قال الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا	مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِيْ

والثاني: اسم استفهام، كقوله تعالى: ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢١٤]، والثالث: اسم مرادف لـ«الوسط»،

وهو للزمان[1]، مثل: «متى تذهب أذهب» أي: إن تذهب اليوم أذهب اليوم، وإن تذهب غداً[2] أذهب غداً، و«أَيْنَمَا» وهو للمكان[3]، مثل: «أينما تمشِ أمشِ» أي: إن تمش إلى المسجد أمش إلى المسجد، وإن تمش إلى السوق أمش إلى السوق، و«أنَّى»[4] وهو أيضاً[5] للمكان، مثل: «أنَّى تكن أكن» أي: إن

والرابع: حرف بمعنى «في»، واختلف في قول بعضهم: «وضعته متى كمي»؛ فقال ابن سِيدَة: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، والخامس: حرف بمعنى «من»، نحو قولهم: «أخرجها متى كمه»، أي: من كمه، "المغني" وغيره.

(١) **قوله: [وهو للزمان]** بحذف المضاف، والتقدير: «لاستغراق الزمان»، وقد يلحقه «ما» المزيدة فيتأكّد إبهامه واستغراقه، نحو: «متى ما تلق من تهوي دع الدنيا وأمهلها»، "الشرح".

(٢) **قوله: [غدا]** معناه بالفارسية «فردا»، أي: اليوم الآتي عكس «أمس» بمعنى «دبروز»، أي: اليوم الماضي، وأصله «غدو» فحذفت الواو من غير عوض، والدليل على حذفها رجوعها عند لحوق ياء النسبة، يقال: «غدويّ».

(٣) **قوله: [وهو للمكان]** بحذف المضاف، والتقدير: «لاستغراق المكان»، ويلحقه «ما» المزيدة فتزيده استغراقاً وإبهاماً، قال الله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء : ٧٨].

(٤) **قوله: [وأنى] اعلم** أنّ «أنّى» كما يجيء شرطيًّا فكذلك يجيء استفهاميًّا، وعندئذ قد يكون بمعنى «من أين»، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّى لَكِ هَـذَا ﴾ [آل عمران : ٣٧]، وقد تكون بمعنى «كيف»، وقد يكون بمعنى «متى»، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[المائدة : ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٣].

(٥) **قوله: [وهو أيضاً]** استعماله في مفعول مطلق لفعل مقدّر: «آض»، ولصحّة استعمال لفظ «أيضاً» شرطان، أحدهما: أن يكون استعماله في شيئين يشتركان في حكم؛ فإنّ هاهنا شيئين: «أنّى» و«أينما»، ويشتركان في الكون للمكان فصحّ مجيئه، وعلى هذا لا يقال: «جاءني زيد أيضاً»، ولا «جاء زيد ومات عمرو أيضاً»، والثاني: أن يمكن استغناء كلّ واحد منهما في بيان الحكم، فإنّ «أنّى» هاهنا لا يحتاج في بيان

تكـن في البلـدة[1] أكـن في البلـدة، وإن تكـن في الباديـة أكـن في الباديـة، و«مَهْمَا»[2] وهو للزمان، مثل: «مهما تذهب أذهب» أي إن تذهب اليوم أذهب اليوم، وإن تذهب غداً أذهب غداً، و«حَيْثُمَا»[3] ....

حكمه إلى «أينما» ولا «أينما» إلى «أنّى» فصحّ وقوعه، وعلى هذا لا يقال: «اختصم زيد وعمرو أيضاً» لعدم استغناء كلّ واحد منهما في بيان حكم الاختصام، "الكامل".

(١) **قوله: [في البلدة]** بفتح الباء وسكون اللام، وبلد بفتحتين لمعان، منها: مكّة شرّفها الله تعالى، ومنها: كلّ قطعة من الأرض مستحيزة عامرة أو غامرة، ومنها: الجزء المخصص كـ«البصرة» و«دِمَشق»، "القاموس المحيط" بزيادة.

(٢) **قوله: [ومهما]** اختلف فيها، فقال أبو حيان: هي كلمة غير مركّبة على وزن «فعلى» فحقّها على هذا أن تكتب بالياء، وقال الخليل: هي «ما» الشرطيّة ألحقت بها «ما» الزائدة كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو: «متى ما» و«إمّا»، ثم استكره تتابع المثلين فأبدل ألف «ما» الأولى هاءً فصار «مهما»، وقال الزجّاج: هي مركّبة من «مه» بمعنى «اكفف» و«ما» الشرطيّة، وقال الكوفيون: أصلها «مه» بمعنى «اكفف» زِيد عليه «ما» الزائدة، فصار «مهما»، وأجازه سيبويه، ثمّ **اعلم** أنّ «مهما» لمعان ثلاثة، أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمّن الشرط وهو الأكثر، قال الله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف : ١٣٢]، والثاني: الشرط والزمان فتكون ظرفاً لفعل الشرط ذكره ابن مالك، نحو قوله:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه	وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَمِّ أَجْمَعَا

وباعتبار هذا المعنى قال الشارح: «وهو للزمان»، والثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلّوا عليه بقوله:

مَهْمَا لِيَ اللَيْلَةُ مَهْمَا لِيَه	أَوْدَى بِنَعْلَيّ وَسِرْبَالِيَه

"الرضي" و"المغني" وغيرهما.

(٣) **قوله: [وحيثما]** «ما» فيه كافّة لـ«حيث» عن الإضافة كما في «إذما» لا زائدة، كما في «متى ما» و«إمّا»، وبلحوق «ما» الكافّة تزيدان مشابهة بـ«إن» الشرطيّة؛ لأنّ الإضافة رافعة للإبهام وهي تكفّهما عنها، فتصيران

وهو للمكـان[1]، مثـل: «حيثمـا تقعـدْ أقعـدْ» أي: إن تقعـد في القريـة أقعـد في القرية، وإن تقعد في البلدة أقعـد في البلـدة، و«إِذْمَـا»[2] وهـو يـستعمل في غـير ذوي العقول[3]، مثل: «إذما تفعل أفعل» أي: إن تفعل الخياطة أفعل الخياطـة، وإن تفعل الزراعة أفعل الزراعة، وإن كان الفعل الثاني مضارعاً دون الأول، فالوجهان في المضارع: الجزم والرفع[4]، مثل: «إذما كتبت أكتب».

مشابهتين بـ«إن» في الإبهام أيضاً كما كانتا مشابهتين بها في التعليق، "الكامل".

(١) **قوله: [وهو للمكان]** أي: بالاتفاق، وقال الأخفش: قد يكون للزمان، نحو قوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ		اللهُ نَجَاحاً فِيْ غَابِرِ الأَزْمَانِ

وقال خاتمة المحقّقين العلاّمة محمد أمير المالكي المصري: الحقّ أنه لا مانع من بقاء «حيثما» في هذا الشعر للمكان فلا دليل فيه لكونها للمكان؛ لأنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وقال إمام النحو غلام الجيلاني الميرتهي: **أقول**: لفظ «غابر» قرينة على كون «حيثما» للزمان وإلاّ فلا يبقى الالتيام في المعنى فتأمّل، "الكامل".

(٢) **قوله: [إذما]** أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف برأسها على وزن «فعلى» عند سيبويه بمنزلة «إن» الشرطيّة، وقال بعضهم: هي مركّبة من «إن» الشرطيّة و«ما» الزائدة، ثمّ أبدلت النون ذالاً فصار

(٣) **قوله: [يستعمل في غير ذوي العقول] اعلم** أنّ «إذما» ظرف زمان متضمّن لمعنى الشرط، وعبّره الشارح بقوله: «وهو يستعمل في غير ذوي العقول»، وهذا التعبير لمعنى «إذما» لا نجد في كتب القوم المتداولة وإن كان صحيحاً معنى؛ لأنّ الظرف لا يكون من ذوي العقول إلاّ أنّ غير ذوي العقول أعمّ من الزمان، ويمكن أن يقال: إنّه من سهو الناسخ بأنه كتب «إذما» موضع «مهما» وبالعكس، فلا يشكل، "الكامل" بزيادة.

(٤) **قوله: [الجزم والرفع]** بدل من الوجهان، أمّا جواز الجزم فلوجود الجازم، وأمّا جواز الرفع فقد تقدّم وجهه في النوع السابق تحت قول الشارح: «وإن كان الجزاء وحده فعلاً مضارعاً على سبيل الجواز... إلخ».

النوع الثامن[1]

أسماءُ تنصب الأسماء النكرات[2] على التمييز[3]، وهي أربعة أسماء: الأوّل لفظ «عشر»[4] أو «عشرون»[5] ....

---

(١) **قوله: [النوع الثامن]** لمّا فرع من النوع السابع في بيان الأسماء العاملة في المضارع شرع في النوع الثامن في بيان الأسماء العاملة في الأسماء النكرات، فقال: «النوع الثامن أسماء تنصب الأسماء النكرات»، وهذا النوع مشهور بأسماء العدد لاشتمالها على العدد، **واعلم** أنها تعمل عملاً سماعيًّا، وذواتها أسماء، وعملها نصب، ومعمولها اسم نكرة، وعددها أربعة، وأسمائها «أسماء العدد» و«الأسماء النواصب» و«الأسماء المميّزة»، "الشمة" بزيادة.

(٢) **قوله: [النكرات]** بكسر الكاف جمع نكرة وهي اسم لما ينكر، كالطلبة بكسر اللام اسم لما يطلب، والنكرة والنكارة بمعنى «ناشناختن»، وفي الاصطلاح اسم لما وضع لشيء غير معيّن كـ«رجل» و«فرس».

(٣) **قوله: [على التمييز]** متعلّق بـ«تنصب»، والتمييز بيائين مصدر «تفعيل» يستعمله أهل "فارس" بياء، ومعناه في اللغة: الفصل والفرقة مأخوذ من «ميّز الشيء» إذا فصله، ويسمّى «المبيّن» و«المفسّر» و«المميّز» على صيغة اسم الفاعل، وفي الاصطلاح اسم لما يرفع الإبهام الثابت في أصل الوضع عن ذات مذكورة أو مقدّرة، واللام في قوله: «على التمييز» عوض عن المضاف إليه والتقدير: «على تمييزها» أي: على كون الأسماء النكرات تمييزاً، "الكامل" وغيره.

(٤) **قوله: [لفظ عشر]** المراد هاهنا بلفظ «عشر» مطلق العدد دون المعدود، وإذا أريد باسم العدد مطلق العدد يعبّر عنه مع التاء لوضعه عليها، كما يقال: «ثلاثة نصف ستّة»، ولا يقال: «ثلاث نصف ستّ»، وعلى هذا كان ينبغي للمصنّف أن يقول: «عشرة» مع التاء كما ذكره صاحب "المصباح" إلاّ أنّ الشارح جاء بترك التاء؛ إشارة إلى أنّ كونه ناصباً إنّما إذا كان مع المعدود، فجاء بصورة صيغة العدد الّتي تكون مع المعدود، "الكامل" بتغيّر.

(٥) **قوله: [أو عشرون... إلخ]** معطوف على قوله: «عشر» ولم يقل: «عشرين... إلخ» لكونه حكاية، وفي الحكاية مذهبان، الأوّل: أنه مبنيّ، فعلى هذا يكون «عشرون... إلخ» مجروراً محلاًّ، والثاني: أنه معرب

⬅

أو «ثلاثون»[1] أو«أربعون» أو«خمسون» أو«ستون» أو«سبعون» أو«ثمانون» أو«تسعون»، إذا ركّب[2] مع «أحد» أو«اثنين»[3] أو«ثلاث» أو«أربع»[4] أو«خمس»

وإعرابه تقديريّ وعلى هذا يكون مجروراً تقديراً، **والحكاية**: لفظ نقل عن موضع إلى آخر على حاله، ذكر سيبويه أنّ أعرابياً سئل عن شخصين بلفظ: «أهما قرشيّان»؟ فقال: «ليسا بقرشيان»، وسئل آخر عن شخص بلفظ: «أليس قرشياً»؟ فقال: «وليس بقرشياً»، فجاء الأوّل بـ«قرشيان»، والآخر بـ«قرشيا» مع أنّ كليهما مدخولا الباء؛ لكونهما حكاية، "الكامل".

(١) **قوله: [عشرون أو ثلاثون... إلخ]** لو اقتصر المصنّف على «عشر» ولم يذكر «عشرون» ونظائرها لكان أحسن؛ لأنّ البحث هاهنا عن العوامل السماعيّة وليس «عشرون» وأخواتها منها بل من العوامل القياسيّة؛ فإنّها أسماء تامّة للحوق النون المشابهة بنون الجمع بأواخرها، والاسم التامّ من العوامل القياسيّة، ولا يخرجها تركيبها مع لفظ «أحد» أو«اثنين» أو«ثلث» عن تماميّتها، ويمكن أن يقال: إنّ نحو: «عشرون» عدّه المصنّف من العوامل السماعيّة؛ لكون بعض أحكامه حالة التركيب على خلاف القياس، وهو أن يكون جزئه الأوّل مع التاء للمذكر، وبدونها للمؤنث، نحو: «ثلاثة وعشرون رجلا» و«ثلاث وعشرون امرأة» فعدّ من العوامل السماعيّة، وعند عدم التركيب لا حكم على خلاف القياس، نحو: «عشرون رجلاً» و«عشرون امرأة»، فيدخل في هذه الصورة في العوامل القياسيّة، ولا يخفى أنّ الظاهر من كلام الشارح أنّ الناصب إنّما هو لفظ «عشر» أو«عشرون» أو أخواتها لاغير، والظاهر من عبارات النحاة أنّ الناصب هو العدد المركّب دون نحو «عشر» فقط، فتأمّل، "الكامل" بتغيّر.

(٢) **قوله: [إذا ركّب]** مفعول فيه لفعل مستفاد من الكلام السابق والمعنى: «ينصب لفظ عشر أو عشرون... إلخ إذا ركّب مع أحد... إلخ»، ولا تنس أنّ لفظ «عشر» لا ينصب عند عدم التركيب بل يكون تمييزه حينئذ مجروراً بالإضافة، ولفظ «عشرون» وإن كان ناصباً عند عدم التركيب أيضاً لكنّه عامل قياسيّ عندئذ؛ لما ذكرنا.

(٣) **قوله: [مع أحد أو اثنين]** هذا للمذكر، وللمؤنث إحدى أو اثنتان وثنتان، والأحد في الأصل: «وحد» فأبدلت الواو همزة شذوذاً اتفاقاً، وكذا في «إحدى» خلافاً للمازني، فإنه قياس عنده إبدال الواو في الأوّل همزة كـ«إلدة» من «ولدة» جمع «ولد»، ملخص من "الرضي".

(٤) **قوله: [أو ثلاث أو أربع... إلخ]** وكذا ثلاثة أو أربعة... إلخ، ولو قال: «ثلاثة أو أربعة... إلخ» موضع

أو «ستّ» أو«سبع» أو«ثمان»[1] أو«تسع»؛ فإن كان المميّز مذكّراً فطريق التركيب في لفظ «أحد» أو «اثنين» مع «عشر» أن تقول: «أحد عشر رجلاً»[2]، و«اثنا عشر رجلاً»[3]، ....

«ثلاث أو أربع... إلخ» لكان أنسب بقوله «أحد أو اثنين» في كونه للمذكر اللّهم إلاّ أن يقال: إنّ المناسبة موجودة في التجريد عن علامة التأنيث، "الكامل" بتغيّر.

(١) **قوله: [ثمان]** أصله «ثماني» فأعلّ كـ«قاض» فصار: «ثمان»، وإذا كان مركّباً مع العشرة عادت الياء المحذوفة ويكون مبنيًّا على الفتح، وقد يسكن الياء كما في «معدي كرب»، وقد تحذف، فيجوز كسر النون لتدلّ على الياء المحذوفة، والفتح أولى من الكسر ليوافق لفظ الثمان نظائره؛ لأنها مفتوحة الأواخر مع «العشرة»، وقد تحذف الياء في «ثماني» في غير التركيب ويجعل الإعراب على النون، قال الشاعر:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ	وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

وفي الحديث: «صلّى ثمان ركعات»، بفتح النون، "الرضي" بتغيّر.

(٢) **قوله: [أحد عشر رجلاً] اعلم** أنّ مميّز أحد عشر إلى تسعة عشر منصوب مفرد لا غير، أمّا نصبه فلأنه لو كان مجروراً كان مجروراً بالإضافة والإضافة إليه متعذّرة؛ لأنه يلزم حينئذ جعل الأسماء الثلاثة كاسم واحد وهو مكروه عندهم، وأمّا إفراده فلأنه أصل وأخفّ من الجمع والمقصود من التمييز وهو التفسير حاصل بالمفرد فلا حاجة إلى العدول إلى الجمع، على أنّ الجمعيّة مفهومة من العدد المتقدّم، "الكامل" بزيادة.

(٣) **قوله: [واثنا عشر رجلاً]** مذهب جمهور النحاة أنّ جزئه الأوّل معرب لظهور الاختلاف، نحو: «جاءني اثنا عشر رجلاً» و«رأيت اثني عشر رجلاً»؛ كأنّ لفظ «اثنين» صار مضافاً إلى العشر بعد حذف النون فإنّ حذف نون المثنّى غير معهود في غير إضافة فصار مضافاً حكماً، والإضافة ليست بموجبة للبناء فيبقى معرباً، وقال في "همع الهوامع" في وجه إعرابه: إنّ الجزء الثاني منه قائم مقام النون فيبقى الجزء الأوّل معرباً كما كان مع النون، ولذا لم يجز الإضافة، فلا يقال: «اثنا عشرك» ولا «اثنتا عشرتك» بخلاف نظائره؛ فإنّ إضافتها جائزة، تقول: «أحد عشرك» و«ثلاثة عشرك»، وقال ابن درستويه: إنّ «اثنا عشر» جزئه الأوّل مبنيّ على الألف والياء كما يكون الجزء الأوّل في نظائره مبنيًّا على الفتح، واختلاف الألف والياء لوضع مستأنف؛ فإنّ «اثنا»

بتذكير الجزئين[1]، وإن كان مؤنّثاً فتقول: «إحدى عشرة امرأة»[2]، و«اثنتا عشرة امرأة»، بتأنيث الجزئين، وطريق تركيب غيرهما[3] إلى «تسع» مع «عشر» أن تقول في المذكّر: «ثلاثة عشر رجلاً»، و«أربعة عشر رجلاً» إلى «تسعة عشر رجلاً»، بتأنيث الجزء الأوّل[4] ....

موضوع لمثنّى مرفوع، و«اثني» لمثنّى منصوب ومجرور كما في «اللّذان» و«اللّذين» و«هذان» و«هذين»، وليس لاختلاف العوامل اهـ. وعلى هذا يكون المركّبات العدديّة على نهج واحد، "الكامل".

(١) **قوله: [بتذكير الجزئين]** أي: بتذكير جزئي العدد موافقاً للقياس، وكذا قوله الآتي: «بتأنيث الجزئين».

(٢) **قوله: [إحدى عشرة امرأة] اعلم** أنّ التميميّين يكسرون شين «عشرة» المركّب في المؤنّث؛ لما كرهوا توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الّذي في آخره فتحة، فعدلوا عن فتح وسطها إلى كسره، وقد تفتح الشين على قلّة؛ لأنّ التركيب عارض، وأمّا الحجازيّون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون؛ لئلاّ يكون إزالة ثقل بثقل آخر، وهي اللغة الفصحى، ولذا قرء ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة : ٦٠] بالسكون في القراءة المتواترة، وبالفتح والكسر في الشاذّة، "الكامل".

(٣) **قوله: [طريق تركيب غيرهما]** أي: «غير أحد واثنان» من ثلاث إلى تسع، وكذا لفظ «بضع» و«بضعة» بكسر الباء، وبعضهم يفتحها، يطلق على ما بين الثلاثة إلى التسعة، ينصب التمييز إذا ركّب مع «العشرة»، تقول: «بضعة عشر رجلاً» و«بضع عشرة امرأة»، وكذا إذا ركّب مع العشرين ونظائره على المشهور، تقول: «بضعة وعشرون رجلاً» و«بضع وعشرون امرأة»، وأنكره الجوهريّ وقال: «إذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع»، والمشهور جواز استعماله في جميع العقود، ولم يذكرهما المصنّف لدخولهما في الثلاثة إلى العشرة، "الرضي" وغيره.

(٤) **قوله: [بتأنيث الجزء الأوّل]** أي: بتأنيث «الثلاثة» إلى «التسعة» إبقاءً له بعد التركيب على ما كان قبله عليه، فإنّهم يجيئون فيما فوق الاثنين بالتاء للمعدود المذكّر وبدونها للمؤنّث، مفرداً كان العدد نحو: «ثلاثة رجال» و«ثلاث امرأة» أو مركّباً، نحو: «ثلاثة عشر رجلاً» و«ثلاث عشرة امرأة» أو على سبيل العطف، نحو: «ثلاثة وعشرون رجلاً» و«ثلاث وعشرون امرأة»، والدليل الأشهر على ذلك أنّ المعدود في هذه

وتذكير الجزء الثاني[١]، وفي المؤنث: «ثلاث عشرة امرأة»، و«أربع عشرة امرأة» إلى «تسع عشرة امرأة»، بتذكير الجزء الأوّل[٢] وتأنيث الجزء الثاني[٣]، وأمّا طريق التركيب في «الواحد» و«الاثنين» إلى «تسع» مع «عشرين» و«أخواته»[٤] إلى «تسعين»...........

الصورة في تأويل «الجماعة» والجماعة مؤنّث، ولمّا كان المذكّر سابقاً على المؤنّث قبِل علامة التأنيث قَبل المؤنّث فترك تلك العلامة في المؤنّث فرقاً بينهما، والدليل الأقوى أنّ ما فوق الاثنين مع التاء في أصل الوضع كما أسبقنا، فإذا يستعملونه للمذكّر الّذي هو الأصل بالنسبة إلى المؤنّث يبقون فيه التاء، وإذا يستعملونه للمؤنّث يسقطونها عنه فرقاً بينهما، أو ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع، "الكامل" بزيادة.

(١) **قوله: [وتذكير الجزء الثاني]** أي: بتذكير «العشر» لئلاّ يلزم اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة فإنّه مستكره عندهم، بخلاف «إحدى عشرة امرأة» فإنه قد اجتمع فيه علامتا التأنيث ولكنّها ليستا من جنس واحد؛ لأنّ الأولى ألف مقصورة، والثانية تاء، وبخلاف «اثنتا عشرة امرأة»؛ لأنّ تاء «اثنتا» محمولة على تاء «اثنتان» الّتي هي عوض عن الياء؛ لأنه مأخوذ من «ثني» فلا تكون للتأنيث خالصة وتاء «العشرة» للتأنيث خالصة فلم يبق اتّحاد الجنسين بكماله، "الكامل".

(٢) **قوله: [بتذكير الجزء الأوّل]** أي: بتذكير «ثلث» إلى «تسع»، إبقاءً له بعد التركيب على ما كان قبله عليه.

(٣) **قوله: [وتأنيث الجزء الثاني]** أي: بتأنيث «العشرة»؛ لأنّ وجوب تذكير «عشر» للمؤنّث عند عدم التركيب إنّما كان للفرق بين المذكّر والمؤنّث؛ لأنّ التاء فيه عند الإفراد للمذكّر، وقد حصل الفرق بينهما في التركيب بالجزء الأوّل فإنّه يكون بالتاء للمذكّر وبدونها للمؤنّث، فلا حاجة إلى تذكير «عشرة» في التركيب للفرق بينهما، "الكامل".

(٤) **قوله: [عشرين وأخواته]** أي: نظائره، وهي ثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستّون، وسبعون، وثمانون، وتسعون، ويسمّى هذه العقود بـ«العقود الثمانية»، وقياس هذه العقود أن يعبّر عنها بالعَشرَينِ بتثنية «عشر»، ويقال: «عشران رجلاً»؛ لأنّ العَشرَينِ عشرون، وكذا يعبّر عن الثلاثين بـ«ثلاث عشرات رجلاً»، وعن الأربعين بـ«أربع عشرات رجلاً» إلى «تسع عشرات رجلاً» ولكنّهم حذفوا المضاف إليه أعني: «عشرات»

على سبيل العطف[1]؛ فإن كان المميّز مذكّراً فتقول في تركيب «الواحد» و«الاثنين» لا في غيرهما: «أحد وعشرون رجلاً»، و«اثنان وعشرون رجلاً»، بتذكير الجزء الأوّل[2]، وإن كان المميّز مؤنّثاً فتقول: «إحدى وعشرون امرأة»، و«اثنتان وعشرون امرأة»، بتأنيث الجزء الأوّل، وفي تركيب غير «الواحد» و«الاثنين» إلى «تسع» مع «عشرين» تقول في المميّز المذكّر: «ثلاثة وعشرون رجلاً»، و«أربعة وعشرون رجلاً»، بتأنيث الجزء الأوّل، وفي المميّز المؤنّث: «ثلاث وعشرون امرأة»، و«أربع وعشرون امرأة»، بتذكير الجزء الأوّل، وعلى هذا القياس[3] إلى «تسع وتسعين»، والثاني

وكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة؛ لأنهما معاً عبارة عن عدد واحد كـ«عشرة» و«مئة» و«ألف»، فكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة مؤنّثة بالتاء، فلمّا حذفوا المضاف إليه صارت ككلمة مؤنّثة بالتاء حذف لامها نحو «عزة» و«ثبة» إلاّ أنه لم يستعمل «ثلاثة» بمعنى «ثلاث عشرات» كما استعمل نحو «عزة» و«ثبة» محذوفة اللام في المعنى الذي كان قبل حذف اللام فيه، ومعلوم أنّ جمع المؤنّث بالتاء المحذوف لأمه شائع بالواو والنون، نحو: «قلون» و«ثبون» و«مئون»، فقيل «عشرون» و«ثلاثون»... إلخ بالواو والنون، تشبيهاً لها بهذه المحذوفة اللام، وليس فيها الواو والنون للجمع، وإلاّ لصحّ إطلاق «عشرين» على «ثلاثين» و«ثلثين» على «تسعة» ولم يقل به أحد، "الرضي" بتصرّف.

(١) **قوله: [على سبيل العطف]** جواب «أمّا» بحذف الباء أي: يعطف العقود على النيف لبعدها عن مرتبة الآحاد، لا على سبيل المزج، كما كان مع «العشر» لقربه من مرتبة الآحاد، "الكامل".

(٢) **قوله: [بتذكير الجزء الأوّل]** أي: بتذكير لفظ «أحد» أو «اثنين»، وأمّا الجزء الثاني فلا يتبدّل بتبدّل المعدود تذكيراً وتأنيثاً، ولا يتصرّف فيه بإلحاق التاء كما في لفظ «المئة» و«الألف».

(٣) **قوله: [وعلى هذا القياس]** أي: كما أنّ الجزء الأوّل مقرون بالتاء إذا كان المعدود مذكّراً في «ثلاثة

وعشرون رجلاً» و«أربعة وعشرون رجلاً»، وغير مقرون بها إذا كان المميّز مؤنّثاً في «ثلاث وعشرون امرأة» و«أربع وعشرون امرأة» فكذا في الآحاد الآتية أنها تكون مقرونة بالتاء في المعدود المذكّر نحو: «خمسة وعشرون رجلاً» إلى «تسعة وتسعون رجلاً»، وغير مقرونة بها في المميّز المؤنّث نحو: «خمس وعشرون امرأة» إلى «تسع وتسعون امرأة»، وكما أنّ الآحاد مقدمّة على العقود في «ثلاثة وعشرون رجلاً» و«أربعة وعشرون رجلاً» وفي «ثلاث وعشرون امرأة» و«أربع وعشرون امرأة» فكذلك في الآحاد الآتية أنها تكون مقدمّة على العقود نحو الأمثلة المذكورة، ويجوز تأخير العدد الزائد عن المئة والألف نحو: «مئة وواحد» و«ألف وواحد» و«مئة وواحدة» و«ألف وواحدة» و«مئة واثنان أو اثنتان» و«ألف واثنان أواثنتان» و«مئة وثلاثة عشر رجلاً» و«ألف وثلاثة عشر رجلاً» و«مئة وثلاث عشرة امرأة» و«ألف وثلاث عشرة امرأة» إلى غير ذلك، ويجوز أيضاً تقديمه عليهما، **واعلم** أنك إذا أضفت «ثلاثة» ونظائره إلى «مئة» أسقطت التاء وجوباً ولو كان المعدود مذكّرا، نحو: «ثلاثمئة امرأة» و«ثلاثمئة رجل»، وأبقيتها وجوباً إذا أضفته إلى «ألف» ولوكان المميّز مؤنّثاً، نحو: «ثلاثة آلاف رجل» و«ثلاثة آلاف امرأة»، ثمّ **اعلم** أنه ينظر في تأنيث «الثلاثة» وأخواتها إلى واحد المعدود إن كان جمعاً لا إلى لفظ المعدود، فإن كان المعدود مؤنّثاً حقيقة كـ«ثلاث نسوة وطوالق» أومجازاً كـ«ثلاث غرف وعيون» حذفت التاء فيهما كما رأيت، وإن كان الواحد منه مذكّراً أثبت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث كـ«أربعة حمّامات»، و«ثلاثة بنات عُرس وبنات آوى»؛ فإنّ واحدها: حمّام، وابن عرس، وابن آوى، أو لم تكن فيه علامة التأنيث كـ«ثلاثة رجال» وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه كـ«ساق» و«لسان» و-«طريق» جاز تذكير العدد وتأنيثه، نحو: «أربعة أو أربع ألسن أو أسواق» وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة، قال الله تعالى: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام : ١٦٠] فإنّه حذفت التاء وإن كان المثل مذكّراً؛ إذ المراد بـ«الأمثال» الحسنات، أي: «عشر حسنات أمثالها»، وإن كان المعدود اسم جمع كـ«خيل» أو اسم جنس كـ«تمر» نظر: فإن كان مختصًّا بجمع المذكّر كـ«الرهط» و«النفر» و«القوم» فإنّها بمعنى: الرجال خاصّة فالتاء في العدد واجب، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل : ٤٨] وقالوا: «ثلاثة رجلة» وهو اسم جمع قائم مقام «الرجال»، وإن كان مختصًّا بجمع الإناث فحذف التاء واجب، نحو: «ثلاث من المخاض»؛ لأنها بمعنى حوامل النوق، وإن لم يكن مختصًّا بأحدهما بل يحتمل كليهما كـ«البط» و«الخيل» و«الغنم» و«الإبل»؛ فإنّها تقع على الذكور والإناث فإن نصصتَ على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص،

«كَمْ»(١) **معناه عدد مبهم**(٢)**، وهو على نوعين**(٣)**: أحدهما: استفهاميّة، إن كان**

نحو: «عندي من الخيل ثلاثة ذكور» و«عندي من الخيل ثلاث إناث» إلاّ أن يقع النصّ بعد المميّز والمميّز بعد العدد، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميّز لا النصّ، فإن كان لفظ المميّز مؤنّثاً لا غير كـ«الخيل» و«الإبل» و«الغنم» حذفت التاء، نحو: «عندي ثلاث من الخيل ذكور»، وإن كان مذكّراً لا غير أثبتها، وإن جاء تذكيره وتأنيثه كـ«البط» و«الدجاج» جاز إلحاق التاء وحذفها، نحو: «عندي ثلاثة من البط إناث أو ذكور» و«عندي ثلاث من البط ذكور أو إناث»، وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ فيؤنّث نحو: «خمسة من الضرب» ويذكر نحو: «خمس من البشارة»، ويجوز الأمران في نحو: «ثلاثة من النخل» و«ثلاث من النخل»؛ لأنه يذكّر ويؤنّث، قال الله تعالى: ﴿ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [القمر : ٢٠] و﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٧] ، "شرح الرضي" بتصرّف.

(١) **قوله: [والثاني «كم»]** وهو غير مركّب عند البصريين، ومركّب عقد الكوفيين من كاف التشبيه و«ما»، ثمّ حذفت الألف وسكنت الميم للتركيب، وحَذف ألفها إذا كانت في الاستفهام قياس، نحو: «لم» و«فيم»، "الرضي" بتغيّر.

(٢) **قوله: [عدد مبهم]** أي: يدلّ على عدد غير معيّن من غير قيد الكثرة والقلّة.

(٣) **قوله: [وهو على نوعين]** أحدهما استفهاميّة بمعنى «أيّ عدد»، والثاني خبريّة بمعنى «كثير»، وكلتاهما تدلاّن على عدد ومعدود فالاستفهاميّة لعدد مبهم عند المتكلّم معلوم في ظنّه عند المخاطب، والخبريّة لعدد مبهم عند المخاطب وربّما يعرفه المتكلّم، وأمّا المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهاميّة والخبريّة، فلذا احتيج إلى التمييز المبيّن للمعدود، ولا يحذف إلاّ لدليل كما تقول مثلاً: «كم عندك» إذا جرى ذكر الدنانير، أي: «كم ديناراً عندك» أو «كم عندي» أي: «كم دينار عندي»، **واعلم** أنهما تشتركان في خمسة أمور: الاسميّة، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وتفترقان في خمسة أمور، أحدها: أنّ الكلام مع الخبريّة محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهاميّة، الثاني: أنّ المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر، والمتكلّم بالاستفهاميّة يستدعيه؛ لأنه مستخبر، والثالث: أنّ الاسم المبدّل من الخبريّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدّل من الاستفهاميّة، يقال في الخبريّة: «كم عبيد لي خمسون بل ستّون»، وفي الاستفهاميّة: «كم مالك أعشرون أم ثلاثون»، والرابع: أنّ تمييز الخبريّة مفرد أو مجموع،

متضمّناً لمعنى الاستفهام، وهو ينصب التمييز[1]، مثل: «كم رجلاً ضربته»، والثاني: خبرية[2]، إن لم يكن متضمّناً لمعنى الاستفهام، وهو ينصب المميّز إن كان بينهما فاصلة[3]، مثل: «كم عندي رجلاً»، وإن لم تكن بينهما فاصلة فمميّزه مجرور بالإضافة[4] إليه، مثل: «كم رجل ضربت» و«كم غلمان

تقول: «كم عبد ملكت» و«كم عبيد ملكت»، ولا يكون تمييز الاستفهاميّة إلاّ مفرداً خلافاً للكوفيين، والخامس: أنّ تمييز الخبريّة واجب الخفض وتمييز الاستفهاميّة منصوب، ولا يجوز جرّه مطلقاً خلافاً للفرّاء والزجّاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجرّ «كم» بحرف جرّ فحينئذ يجوز في التمييز الوجهان: النصب، وهو الكثير، والجرّ خلافاً لبعضهم، وهو بـ«من» مضمرة وجوباً لا بالإضافة خلافاً للزجّاج، خلاصته أنّ في جرّ تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جرّت هي بحرف جرّ نحو: «بكم درهم اشتريت» جاز وإلاّ فلا، "المغني" وغيره بتصرّف.

(١) **قوله: [وهو ينصب التمييز]** لأنّ «كم» الاستفهاميّة تدلّ على العدد والعدد على ثلاثة أقسام بالنظر إلى التمييز، الأوّل: من ثلاثة إلى عشرة، تمييزه مجموع مجرور، والثاني: من أحد عشر إلى تسعة عشر، تمييزه مفرد منصوب، والثالث: مئة وألف، تمييزه مفرد مجرور، ويسمّى القسمان الأوّل والثالث بـ«الطرفين» والقسم الثاني بـ«الوسط»، فحملت «كم» الاستفهاميّة في باب التمييز على العدد الوسط فجعل تمييزها منصوباً مفرداً كتمييزه، وهذا إذا لم يلها حرف جرّ وإذا وليها جاز جرّه كما أسبقنا، نحو: «بكم درهم اشتريت»، "الكامل" بزيادة.

(٢) **قوله: [والثاني خبريّة]** وهي بمعنى «عدد كثير» ويستعملها من يقصد بيان تعلّي نفسه، "الشرح".

(٣) **قوله: [إن كان بينهما فاصلة]** لأنّ «كم» الخبريّة حينئذ محمولة على «كم» الاستفهاميّة، أو لأنّ جرّها التمييز عند عدم الفاصلة إنّما للإضافة، ولا يمكن الإضافة مع الفصل، نعم جاز جرّه التمييز عند الفرّاء عند الفصل أيضاً؛ لأنه يجرّه بـ«من» المقدّرة لا بالإضافة، "الرضي".

(٤) **قوله: [مجرور بالإضافة]** ويكون مفرداً ومجموعاً، فقوله: «كم رجل ضربت» مثال لمميّز «كم» الخبريّة المجرور مع كونه مفرداً، وقوله: «كم غلمان اشتريت» مثال له مع كونه مجموعاً، والغلمان جمع غلام، وهو

اشتريت»، والثالث: «كَأَيِّنْ» وهو ينصب التمييز مثل: «كم رجلاً ضربت»، هو مركّب من كاف التشبيه[1] و«أي» لكنّ المراد منه[2] عدد مبهم لا المعنى التركيبيّ، مثل: «كأيّن رجلاً لقيت» وقد يكون[3] متضمّناً لمعنى الاستفهام،

الولد من حين يولد إلى أن يشبّ، وإطلاقه على العبد المملوك مجاز، "الكامل".

(١) **قوله: [من كاف التشبيه]** أي: «أيّ» المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون الأصليّة، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف، وفيه لغات أخرى: إحداهما: «كَاءٍ» كـ«قاض»، والثانية: «كَيْئِنْ» كـ«ظبي»، والثالثة: «كَيْئَنْ» كـ«ظبياً»، والرابعة: «كَأْيِنْ» كـ«دأب»، والخامسة: «كَئِنْ» كـ«صه»، "المغني" وغيره.

(٢) **قوله: [لكنّ المراد منه... إلخ]** لمّا قال: «وهو مركّب من كاف التشبيه وأيّ» توهّم أنّ معناه التشبيه، فاستدرك بقوله: «لكنّ المراد... إلخ»، أي: المراد من «كأين» عدد مبهم أي: غير معيّن مثل «كم»، **واعلم** أنّ «كأين» يوافق «كم» في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ، وإفادة الاستفهام أخرى وهو نادر كما يشير إليه المصنّف بقوله: «وقد يكون متضمّناً... إلخ»، وتخالفها في خمسة أمور، أحدها: أنها مركّبة و«كم» بسيطة على الصحيح، والثاني: أنّ مميّزها مجرور بـ«من» غالباً حتّى زعم ابن عصفور لزوم ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾ [آل عمران : ١٤٦] و﴿ وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ ﴾ [يوسف : ١٠٥] و﴿ وَكَأَيِّن مِن دَابَّةٍ ﴾ [العنكبوت : ٦٠] بخلاف «كم»، والثالث: أنها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور، والرابع: أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، فإنّهما أجازا «بكأين تبيع هذا الثوب»، والخامس: أنّ خبرها لا يقع مفرداً، "المغني" بزيادة.

(٣) **قوله: [وقد يكون... إلخ]** أي: قلّ ما يكون «كأين» متضمّناً لمعنى الاستفهام، وهو نادر حتّى لم يثبته إلاّ ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّوا على إثباته بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله تعالى عنهما: «كأيّ تقرء سورة الأحزاب آية»، يريد بـ«تقرء»: «تعدّ»، فقال: «ثلاثاً وسبعين»، أي: أعدّ الأحزاب ثلاثاً وسبعين آية، "المغني" بزيادة.

نحو: «كأيّن رجلاً عندك»، والرابع: «كَذَا»(١) وهو مركّب من كاف التشبيه و«ذا» اسم الإشارة، ولكنّ المراد منه عدد مبهم(٢)، ولا يكون متضمّناً لمعنى الاستفهام، مثل: «عندي كذا رجلاً».

---

(١) **قوله: [والرابع «كذا»] اعلم** أنّ «كذا» ترد على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه و«ذا» الإشاريّة، كقولك: «رأيت زيداً فاضلاً ورأيت عمرواً كذا»، وتدخل عليها «ها» التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢]، والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركّبة من كلمتين مكنيًّا بها عن غير عدد، كما جاء في الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا»، والثالث أن تكون كلمة واحدة مركّبة مكنيّة بها عن عدد مبهم، وهو المراد هاهنا، ولذا قال: «ولكنّ المراد منه عدد مبهم»، و«كذا» هذه توافق «كأين» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، وتخالفها في خمسة أمور، أحدها: أنها ليس لها الصدر، تقول: «قبضت كذا وكذا درهماً»، والثاني: أنّ تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرّه بـ«من» اتّفاقاً ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين، والثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلاّ معطوفاً عليها، نحو: «عندي كذا وكذا درهماً»، والرابع: أنها لا تفيد التكثير بل هي كناية عن عدد مبهم أيّ عدد كان، والخامس: أنها لا تكون متضمّنة لمعنى الاستفهام أصلاً، "المغني" بزيادة.

(٢) **قوله: [عدد مبهم]** وقد يكون كناية عن غير العدد، كما ذكرنا.

النوع التاسع[1]

أسماء تسمّى[2] أسماء الأفعال[3]، وإنّما سمّيت بأسماء الأفعال؛ لأنّ معانيها أفعال[4]، وهي تسعة[5]: ستة منها موضوعة للأمر الحاضر، وتنصب الاسم على

---

(١) **قوله: [النوع التاسع]** أخّر هذا النوع من النوع السابق؛ لأنّ الأسماء المذكورة في ذلك النوع كلّها ناصبة للاسم بخلاف المذكورة في هذه النوع؛ لأنّ الناصب منها بعضها والبعض الآخر رافع للاسم، "الكامل".

(٢) **قوله: [تسمّى]** من عادة النحاة أنّ اللفظ إن اشترك لفظاً آخر معنًى ولكن يختلف في أحكام لفظيّة، يسمّونه بزيادة لفظ «الاسم» من قبيله «اسم مصدر» و«اسم جمع» و«اسم صفة» ومن قبيله «أسماء الأفعال»، "حاشية الشمّة".

(٣) **قوله: [أسماء الأفعال]** وتسمّى «الأسماء المنقولة»؛ لأنّ كلّها منقولة عن الوضع الأوّل وهو عدم الاقتران بالزمان إلى الوضع الثاني وهو الاقتران به، "حاشية الشمة".

(٤) **قوله: [لأنّ معانيها أفعال]** لأنّ بعضها بمعنى الأمر، وبعضها بمعنى الماضي، فإن قلت: إنّ اسم الفعل قد يكون بمعنى المضارع، نحو: «أف» بمعنى «أتضجّر» و«أوه» بمعنى «أتوجّع»، فلا يصحّ الحصر في الأمر والماضي، قلنا: إنّهما في الأصل بمعنى «تضجّرت» و«توجّعت» وإنّما عبّر عنهما بالمضارع مجازاً، فإن قلت: يلزم أن يكون «الضارب» في «الضارب أمس» بمعنى «الذي ضرب» فإنّه اسم فاعل بمعنى الماضي، قلنا: إنّ اسم الفعل ما يدلّ على الأمر أو الماضي وضعاً، و«الضارب» لايدلّ عليه وضعاً بل للحوق «أمس» فلا يكون من أسماء الأفعال، فإن قلت: فيلزم أن يكون الفعل الماضي أو فعل الأمر اسم الفعل؛ لأنه يدلّ على الماضي أو الأمر وضعاً، قلنا: المراد بالوضع الوضع الثاني؛ فإنّ أسماء الأفعال بعضها مصدر وبعضها ظرف وبعضها جارّ ومجرور باعتبار الوضع الأوّل، وتكون كلّها بمعنى الفعل باعتبار الوضع الثاني وهو الاستعمال، بخلاف الفعل فإنّه يدلّ على الزمان بالوضع ابتداء، "حاشية الشمّة".

(٥) **قوله: [وهي تسعة]** هذا مسلك الشيخ عبد القاهر، أو محمول على الاشتهار وإلاّ فليست بمنحصرة في التسعة؛ لوجود «نزال» و«تراك» بمعنى «أنزل» و«أترك» و«صه» و«مه» بمعنى «اسكت» و«اكفف»، وحروف النداء كلّها أسماء الأفعال وفيها معنى الفعل عند أبي علي، "الشمة" بزيادة.

المفعوليّة[1]، أحدها: «رُوَيْدَ»[2]؛ فإنّه موضوع لـ«أمهل»[3]، وهو يقع في أوّل الكلام[4]، مثل: «رويد زيداً» أي: أمهل زيداً،........

---

(١) **قوله: [على المفعوليّة]** لكونها بمعنى الفعل المتعدّي، **اعلم** أنه يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال غالباً، فإن كان الفعل المنوب عنه يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كـ«صه» بمعنى «اسكت» و«مه» بمعنى «أكفف» و«هيهات زيد» بمعنى «بعد زيد»؛ ففي «صه» و«مه» ضميران مستتران كما في «اسكت» و«اكفف» و«زيد» مرفوع بـ«هيهات» كما ارتفع بـ«بعد»، وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك كـ«دراك زيداً» بمعنى «أدركه» و«ضراب عمرواً» بمعنى «اضربه»؛ ففي «دراك» و«ضراب» ضميران مستتران و«زيداً» و«عمرواً» منصوبان بهما، "شرح ابن عقيل" بزيادة.

(٢) **قوله: [رويد]** تصغير «إرواد» بحذف زيادتيه وهما الهمزة والألف، ويستعمل مصدراً واسم فعل، وهو على تقدير المصدريّة قد ينوّن فينصب المفعول كـ«رويداً زيداً»، وقد يكون مضافاً إليه نحو: «رويد زيد» أي: إمهاله، وعلى تقديركونه اسم فعل الأمر يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، والواحد والتثنية والجمع، تقول: «يا رجل رويد زيداً» و«يا رجلان رويد زيداً» و«يا رجال رويد زيداً» و«يا امرأة رويد زيداً»... الخ، وقد يلحقه كاف الخطاب لا محلّ لها من الإعراب، نحو: «رويدك»، "حاشية الخضري" وغيره.

(٣) **قوله: [موضوع لـ«أمهل»]** وقد يكون بمعنى المصدر نحو: «رويد زيد»، وقد يكون بمعنى اسم الفاعل وعلى هذا التقدير قد يكون صفة مصدر نحو: «ساروا سيراً رويداً» أي: ليناً، وقد يكون حالاً نحو: «سار القوم رويداً» أي: مرودين، ويحتمل في الآية الكريمة: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾ [الطارق : ١٧] الأوجه الثلاثة، فالمعنى على الأوّل: «أمهلهم إمهالاً» وعلى الثاني: «أمهلهم إمهالاً رويداً» ويكون هذا في إفادة المبالغة مثل «عذاب أليم»، وعلى الثالث: «أمهلهم ممهلاً»، ويكون الحال للتأكيد مثل «قم قائماً»، ولمّا كان المقصود بالبيان كونه بمعنى «أمهل» لكونه هو الناصب لم يذكر المصنّف الباقية، "الكامل".

(٤) **قوله: [يقع في أوّل الكلام]** إن كان المراد بوقوعه في أوّل الكلام أن لم يكن مسبوقاً بلفظ أصلاً فغير صحيح؛ لأنّ ما ذكره صاحب "المصباح" من أمثلته المستوي فيها المذكّر والمؤنّث والواحد والتثنية والجمع كما ذكرناها من قبل ليس فيه «رويد» مقدّماً على هذا المعنى؛ لكونه مسبوقاً بنحو: «يارجل»، وإن كان المراد أنه يقع في أوّل كلام هو فيه بمعنى أنه لا يتقدّم عليه معموله فلا يختصّ هذا الحكم بـ«رويد» بل سائر أسماء الأفعال

وثانيها: «بَلْهَ»[1]؛ فإنّه موضوع لـ«دع»، مثل: «بله زيداً» أي: دع زيداً، وثالثها: «دونك»[2]؛ فإنّه موضوع لـ«خذ»، مثل: «دونك زيداً» أي: خذ زيداً، ورابعها: «عَلَيْكَ»[3]؛ فإنّه موضوع لـ«ألزم»[4]، مثل: «عليك زيداً»[5] أي: ألزم زيداً، وخامسها: «حَيَّهَلَ»[6]؛ فإنّه موضوع لـ«ايْتِ»، مثل: «حيّهل الصلاة»[7]

كذلك عند البصريين لضعف عملها، وأجازه الكوفيّون لقوّة مشابهتها بفعل، "الكامل" بزيادة.

(١) **قوله: [بله]** وهو يستعمل مصدراً واسم فعل، فإن جرّ ما بعده فهو مصدر، نحو: «بله زيد» أي: تركه، وإن انتصب فهو اسم فعل، نحو: «بله عمرواً» أي: اتركه، وقد ينوّن مصدراً فينصب المفعول أيضاً نحو: «بله عمرواً»، وقد يكون «بله» بمعنى «كيف» خبراً عمّا بعده كـ«بله زيد» بالرفع، وقد يقع بمعنى «غير» مجروراً بـ«من» كما في الحديث القدسيّ: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه»، "حاشية الخضري" وغيره.

(٢) **قوله: [دونك]** مركّب من «دون» ظرفاً لازم الإضافة وكاف الضمير، وليس المراد معناه التركيبيّ ولكن يختلف ضمير الخطاب في آخره باعتبار المخاطب، نحو: «دونك ودونكما ودونكم ودونكِ و دونكنّ»، وكذا «عليك» إلى «عليكنّ»، و«عندك» و«لديك»، بمعنى «خذ»، "الكامل".

(٣) **قوله: [عليك]** مركّب من «على» الجارّة وكاف الضمير، وليس المراد منه معناه التركيبي.

(٤) **قوله: [لـ«ألزم»]** إمّا مأخوذ من «لزوم» بمعنى "چسپيدن" أو من «إلزام» بمعنى "واجب گردانيدن" فهمزته وصليّة على الأوّل فيقرء بإسقاطها، وقطعيّة على الثاني فيقرء بإثباتها.

(٥) **قوله: [عليك زيداً]** وقد يزاد الباء على المفعول، نحو: «عليك بزيد».

(٦) **قوله: [حيّهلَ]** فيه لغات: منها: «حَيَّهَلَ» بفتح الأربعة وتشديد الياء، ومنها: «حَيَهَلَ» بالفتحات الأربع وتخفيف الياء ومنها: «حَيَّهَلٍ» بفتح الحروف الثلاثة وتشديد الياء وتنوين اللام، ومنها: «حَيَهْلٍ» بالفتحتين وسكون الهاء وتنوين اللام، ومنها: «حَيَّ هَلاَ» بالفتحات الأربع وتشديد الياء وإلحاق الألف بآخر اللام، ومنها: «حَيْ هَلْ» بفتح وسكون ففتح وسكون، وهذه اللغات كلّها للتحضيض والاستعجال، "الكامل".

(٧) **قوله: [حيّهل الصلاة]** بفتح لام «حيّهل» لا بكسرها؛ إذ الكسرة فرع السكون، ولا يجوز السكون من غير

أي: ايت الصلاة، وسادسها: «ها»[1]؛ فإنّه موضوع لـ«خذ»، مثل: «ها زيداً» أي: خذ زيداً، وقد جاء فيه[2] ثلاث لغات: «هَأ»[3] بسكون الهمزة و«هَاءِ»[4] بزيادة الهمزة المكسورة، و«هَاءَ»[5] بزيادة الهمزة المفتوحة، ولا بُدَّ لهذه الأسماء من فاعل[6]، ....

الضرورة، وقد يلحقه الكاف نحو: «حيّهلك»، وقد يجيء «حيّ» بمعنى «إيت» فيتعدّى بنفسه نحو: «حيّ الحمول فإنّ الركب قد ذهبا» أي: إيت الحمول... إلخ، وقد يكون بمعنى «أقبل» فيتعدّى بـ«على» نحو: «حيّ على الصلاة» أي: أقبل عليها، وقد يركّب مع «هَلاَ» فيكون بمعنى «أسرع» ويتعدّى بـ«إلى»، نحو: «حيّ هلا إلى الثريد»، أو بـ«الباء» كما جاء في الحديث: «إذا ذكر الصالحون فحيّ هلا بعمر» أي: أسرع بذكر عمر رضي الله تعالى عنه، "الكامل" بتصرّف.

(١) **قوله: [ها]** بالألف بعد الهاء، يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكّر والمؤنّث.

(٢) **قوله: [فيه]** الضمير راجع إلى «ها»، وتذكيره باعتبار لفظ «ها» وفي بعض النسخ «فيها» ولا يخلو عن لطف؛ لأنه يمكن أن يكون ضميراً راجعاً إلى «ها» وتأنيثه على هذا لتأويل «ها» بالكلمة، ويمكن أن يكون اسم فعل أي: وجاء في «ها»... إلخ، "الكامل" بتصرّف.

(٣) **قوله: [هأ]** بفتح الهاء وسكون الهمزة على زنة «خف» أصله «هاء» سقط الألف لالتقاء الساكنين، وله ستّ صيغ: هأ، وهاءا، وهاءوا، وهائي، وهاءا، وهأن، مثل «خف وخافا... إلخ».

(٤) **قوله: [وهاء]** يستعمل بمعنى "بيار"، نحو: «هاء يا رجل» بمعنى «هات يا رجل»، وله أيضاً ستّ صيغ: هاء، وهائيا، وهاؤا، وهائي، وهائيا، وهائين، مثل «رام، وراميا، وراموا، ورامي، وراميا، وارمين» أمراً من "المراماة"، والهمزة في هذه الصيغ كلّها مكان تاء «هات»، "الكامل".

(٥) **قوله: [هاء]** وله أيضاً ستّ صيغ: هاء، وهاؤما، وهاؤم، وهاء -بغير ياء-، وهاؤما، وهاؤنّ، مثل هاك، وهاكما، وهاكم... إلخ، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩] والهمزة في هذه الصيغ كلّها مكان الكاف، وقد تجتمع معها، نحو: «هاءك وهاءكما وهاءكم... إلخ».

(٦) **قوله: [من فاعل]** لأنّ أسماء الأفعال بمعنى الأفعال ولا يتمّ الفعل إلاّ بالفاعل فكذا ما بمعناه لا يتمّ إلاّ بالفاعل.

وفاعلها ضمير المخاطب[1] المستترُ فيها، وثلاثة منها موضوعة للفعل الماضي، وترفع الاسم بالفاعليّة[2]، أحدها: «هَيْهَاتَ»[3]؛ فإنّه موضوع لـ«بعد»، مثل: «هيهات زيد» أي: بعُد زيد، وثانيها: «سَرْعَانَ»[4]؛ فإنّه موضوع لـ«سرع» مثل: «سرعان زيد» أي: سرع زيد، وثالثها: «شَتَّانَ»[5]؛ فإنّه موضوع لـ«افترق»[6]، مثل: «شتّان زيد وعمرو»[7] أي: افترق زيد وعمرو.

---

(١) **قوله:** [**ضمير المخاطب**] في بعض النسخ: «الضمير المخاطب» بالتركيب التوصيفي وكلاهما صحيحان.

(٢) **قوله:** [**بالفاعليّة**] أي: بسبب كون ذلك الاسم فاعلها.

(٣) **قوله:** [**هيهات**] فيها ثماني عشرة لغة: بالحركات الثلاث في التاء، وقد تبدّل هاءها الأولى همزة مع تثليث التاء أيضاً، وقد تنوّن في هذه اللغات الستّ، وقد يحذف التاء فيهما، نحو: «أيها»، وقد يلحق «أيها» كاف الخطاب نحو: «أيهاك»، وقد تنوّن أيضاً، نحو: «أيها» وقد يقال: «أيهان» بفتح النون وكسرها، فصارت اللغات ثماني عشرة، ثمّ **اعلم** أنّ أصل «هيهات»، «هَيْهَيَتَ» قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت: «هيهات»، "الرضي" وغيره.

(٤) **قوله:** [**سرعان**] بالحركات الثلاث في السين والفتح أشهر، وسكون الراء وفتح النون.

(٥) **قوله:** [**شتّان**] بفتح الشين المعجمة والتاء المشدّدة الفوقانية وفتح النون وقد تكسر.

(٦) **قوله:** [**فإنّه موضوع لـ«افترق»**] أي: لفظ «شتّان» موضوع لـ«افترق» مطلقاً عند الجمهور، وقال الزمخشري: إنّه موضوع لـ«افترق» الّذي يستعمل في المعاني والأحوال من العلم والجهل والصحّة والسقم إلى غير ذلك فلا يستعمل في غيرها فلا يقال: «شتّان الخصمان عن مجلس الحكم» عنده.

(٧) **قوله:** [**شتّان زيد وعمرو**] وقد تزاد بعده «ما»، نحو: «شتّان ما زيد وعمرو». وقد يقال بزيادة «ما بين»، نحو: «شتّان ما بين زيد وعمرو»، **اعلم** أنّ مرفوع «شتّان» يكون إمّا مثنّى نحو: «شتّان الخصلتان» أو بمعناه كما في مثال المتن، "الكامل" بتغيّر.

النوع العاشر[1]

الأفعال الناقصة[2] وإنّما سمّيت ناقصة؛ لأنّها لا تكون[3] بمجرّد الفاعل كلاماً تامًّا، فلا تخلو عن نقصان، وهي تدخل على الجملة الاسميّة[4] أي: المبتدأ والخبر[5]، ترفع الجزء الأوّل منها ويسمّى اسمَها[6]، وتنصب الجزء الثانيَ منها،

---

(١) **قوله: [النوع العاشر]** لمّا فرغ المصنّف من بيان الأسماء العاملة شرع في بيان الأفعال العاملة فقال النوع العاشر... إلخ.

(٢) **قوله: [الأفعال الناقصة]** وهي أفعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها، نحو: «كان زيد جالساً» و«كان» فيه لتقرير وتثبيت زيد على صفة الجلوس وهي غير صفة مصدرها الّتي هي الكون، وإنّما سمّيت ناقصة لما سيجيء، وتسمّى «نواسخ»؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر، وتسمّى «دواخل المبتدأ والخبر» لدخولها عليهما، **واعلم** أنها ثلاثة عشر فعلاً عند الأخفش، ولا حدّ لها عند سيبويه.

(٣) **قوله: [لأنها لا تكون... إلخ]** أي: لأنّ تلك الأفعال لا تصير بمجرّد ذكر فاعلها كلاماً تامًّا يصحّ السكوت عليه بل يحتاج إلى المنصوب الّذي أسند إلى الفاعل وهذا هو النقصان فيها بخلاف الأفعال التامّة فإنّها تكون بمحض فاعلها كلاماً تامًّا ولا يحتاج في التعقّل إلى المنصوب.

(٤) **قوله: [وهي تدخل على الجملة الإسميّة]** أي: على الجملة الاسميّة الّتي لم يكن مبتدأها واجب الحذف كما في: «الحمد لله الحميدُ»، ولا واجب التقدير كما في أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبريّة، فالمقصود بقوله: «وتدخل... إلخ» تعيين مدخولها، أي: إنّها لا تدخل على الجملة الفعليّة.

(٥) **قوله: [أي: المبتدأ والخبر]** المتبادر من المبتدأ والخبر ماكان مشهوراً كونه مبتدأ وخبراً فاحترز به عن نحو: «أقائم الزيدان» فإنّ «قائم» و«الزيدان» فيه وإن كانا مبتدأ وخبراً ولكنّه غير مشهور، فلا يدخل في المدخول.

(٦) **قوله: [ويسمّى اسمها]** أي: يسمّى الجزء الأوّل اسم تلك الأفعال المذكورة معه، وإضافة الاسم إلى الأفعال من قبيل إضافة المعمول إلى العامل وكذا إضافة الخبر، وإنّما سمّي مرفوعها اسمها دون فاعلها؛ لأنّ الفاعل

ويسمّى خبرَها، وهي ثلاثة عشر فعلاً: الأوّل: «كَانَ»[1] وهي قد تكون زائدة[2]، مثل: «إنّ من أفضلِهم كان زيداً»[3] وحينئذ لا تعمل، وقد تكون غير زائدة[4]، وهي تجيء على معنيين: ناقصة وتامّة؛ فالناقصة تجيء على معنيين: أحدهما: أن يثبت خبرَها[5] لاسمها في الزمان الماضي، سواء كان ممكنَ[6]

في الحقيقة مصدر الخبر المضافُ إلى الاسم فإنّ معنى «كان زيد قائماً» كان قيام زيد، أو للفرق بين فاعلي الفعل الناقص والتامّ.

(١) **قوله: [الأوّل «كان»]** أصله «كون» بفتح الواو وضمّها فانقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

(٢) **قوله: [قد تكون زائدة]** بأن لا يُخلّ عدمها بالمقصود، و«كان» هذه تكون في الوسط لا في الأوّل. **واعلم** أنّ «كان» إنّما تزاد لمحض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾ [مريم : ٢٩] فإنّها زائدة غير مفيدة لمعنى الماضي وإلاّ لم يكن محلّ الاستبعاد؛ لأنّ من يتكلّم معه صبيّ في المهد باعتبار الماضي، أمّا إذا دلّت «كان» على الزمان الماضي ولم تعمل فهي زائدة عند سيبويه نحو: «ما كان أحسن زيداً» ومثال المتن: «إنّ من أفضلهم... إلخ» من هذا القبيل.

(٣) **قوله: [إنّ من أفضلهم كان زيداً]** لا يجوز فيه أن يكون «زيداً» اسم إنّ و«كان» خبرها و«من أفضلهم» خبر «كان» وكان «كان» مع اسمها وخبرها خبراً مقدّماً لـ«إنّ»؛ لأنّ خبر «إنّ» لا يجوز أن يتقدّم على اسمها إلاّ إذا كان ظرفاً، بل «من أفضلهم» خبر «إنّ» و«كان» زائدة و«زيداً» اسم «إنّ».

(٤) **قوله: [وقد تكون غير زائدة]** إن قلت: إنّه يفهم من هذا القول أنّ عدم زيادة «كان» قليل؛ لأنّ «قد» للتقليل في المضارع، قلنا: إنّ «قد» هنا ليس إلاّ للتحقيق كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [الأحزاب : ١٨].

(٥) **قوله: [أن يثبت خبرها... إلخ] اعلم** أنّ خبر «كان» لا يكون فعلاً ماضياً؛ لأنها تدلّ بنفسها على الزمان الماضي إلاّ إذا كان شرطاً، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف : ٢٦] أوكان خبره مع «قد»، نحو: «كان قد قعد» فمعنى قوله: «وأن يثبت خبرها لاسمها في الزمان الماضي» أنّ «كان» تثبت خبرها لاسمها في الزمان الماضي الّذي يدلّ عليه فعل ماض مشتقّ من الكون، "الكامل".

(٦) **قوله: [سواء كان ممكن... إلخ]** فيه إشارة إلى ردّ من قال: إنّ «كان» تدلّ على الاستمرار فهي مرادفة لـ«لم

الانقطاع[1]، مثل: «كان زيد قائماً» أو ممتنع الانقطاع[2]، مثل: ﴿كَانَ اللّٰهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾[النساء: ١٧]، وثانيهما[3]: أن يكون بمعنى «صار»، مثل: «كان الفقير غنيًّا» أي: صار الفقير غنيًّا، والتامّة تتمّ بفاعلها، فلا تحتاج إلى الخبر[4]، فلا تكون ناقصة، وحينئذ تكون بمعنى «ثبت»[5]، مثل: «كان زيد» أي: ثبت[6] زيد، والثاني: «صَارَ»[7] وهي للانتقال[8]، أي: لانتقال الاسم من

يزل» واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللّٰهُ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾[النساء : ١٣٤] ومن قال: إنّها لثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي وتقتضي انقطاعه بعد. ووجه الردّ أنّ مدلول «كان» الثبوت مطلقاً باعتبار أصل الوضع والدلالةُ على الانقطاع والاستمرار إنّما هو باعتبار القرائن الخارجيّة، فالدلالة على الاستمرار في الآية لنسبة «سميعاً» و«بصيراً» إلى اسم الجلالة، "الكامل".

(١) **قوله: [ممكن الانقطاع]** بأن لم يكن ثبوت الخبر للاسم ممتدًّا إلى زمان التكلّم كما في المثال المذكور في المتن، وكذا في قولك: «كان الشيخ شابًّا» فإنّ الشباب غير مستمرّ إلى وقت التكلّم كما لا يخفى.

(٢) **قوله: [أو ممتنع الانقطاع]** بأن كان الثبوت بطريق الدوام كما في «كان» المستعملة في صفات الله عزّوجلّ.

(٣) **قوله: [وثانيهما]** أي: ثاني المعنيين ثابت وقت أن يكون «كان» بمعنى «صار».

(٤) **قوله: [فلا تحتاج إلى الخبر]** لأنّ «كان» التامّة للثبوت في نفسه لا لثبوت شيء لشيء حتّى يحتاج إلى الخبر.

(٥) **قوله: [بمعنى «ثبت»]** أي: بمعنى «ثبت» الّتي هي مشتقّة من الثبوت في نفسه وإلاّ فالناقصة أيضاً للثبوت إلاّ أنها للثبوت في غيره أي: لثبوت شيء لشيء.

(٦) **قوله: [كان زيد أي: ثبت]**. ومنه قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[البقرة : ١١٧].

(٧) **قوله: [والثاني «صار»]** أي: الثاني من الأفعال الناقصة «صار»، وهي أيضاً ناقصة وتامّة مثل «كان» والأوّل أكثر.

(٨) **قوله: [وهي للانتقال... إلخ]** إشارة إلى الفرق بين «صار» الناقصة والتامّة أي: الناقصة ما يكون للانتقال المخصوص وهو الانتقال من حقيقة إلى حقيقة أخرى أو من صفة إلى صفة أخرى، وعلامة الناقصة وجود الخبر بعد أن لم يكن.

حقيقة[1] إلى حقيقة أخرى، نحو: «صار الطين خزفاً»، أو من صفَة إلى صفَة أخرى[2]، مثل: «صار زيد غنيًّا»، وقد تكون تامّة بمعنى الانتقال من مكان إلى مكان آخر[3] وحينئذ تتعدَّى بـ«إلى»[4]، نحو: «صار زيد من بلد إلى بلد»، والثالث: «أَصْبَحَ» والرابع: «أَضْحَى» والخامس: «أَمْسَى»؛ فهذه الثلاثة لاقتران مضمون الجملة[5] ....

---

(١) **قوله: [من حقيقة... إلخ]** الحقيقة ما يتحقّق في نفس الأمر من غير فرض فارض وبدون اعتبار معتبر. والحقيقة المنتقل عنها وإليها أعمّ من أن تكونا شخصيّتين والانتقال إنّما في النوع، نحو: «صار الطين خزفاً» فإنّ الحقيقة الطينيّة شيء والحقيقة الخزفيّة آخر ونوعهما المنتقل الأرض، أو تكون نوعيّتين والانتقال إنّما في الجنس، نحو: «صار الماء هواء» فإنّ الماء والهواء كلاهما حقيقة نوعيّة وجنسهما المنتقل هو الجسم، "الكامل".

(٢) **قوله: [من صفة إلى صفة أخرى]** أي: من حال إلى حال أخرى من غير تبدّل الحقيقة، نحو: «صار زيد غنيًّا» معناه: انه انتقل من حال الفلاكة الى حال الغنى من غير ان يتبدل حقيقته.

(٣) **قوله: [من مكان الى مكان آخر]** وكذا من ذات الى ذات أخرى نحو: «صار زيد من بكر إلى خالد»، فـ«صار» إذا كانت للانتقال من حقيقة إلى أخرى أو من صفة إلى صفة أخرى فناقصة، وإن كانت للانتقال من مكان إلى مكان آخر أو من ذات إلى أخرى فتامّة، وقد تكون «صار» التامّة للانتقال من صفة إلى أخرى أيضاً، نحو: «صار زيد من الشرّ إلى الحسنى»، "الكامل".

(٤) **قوله: [وحينئذ تتعدّى بـ«إلى»]** أي: حين إذ كانت «صار» بمعنى الانتقال... إلخ تتعدّى بـ«إلى».

(٥) **قوله: [لاقتران مضمون الجملة... إلخ] اعلم** أنّ هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامّة فالتامّة سيجيء ذكرها. والناقصة بمعنيين: إمّا بمعنى «كان في الصباح» و«كان في المساء» و«كان في الضحى» فيقترن مضمون الجملة أعني: مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم بزمان الفعل أعني: الّذي يدلّ عليه التركيب والصيغة، والّذي يدلّ عليه التركيب الصباح والمساء والضحى، والّذي يدلّ عليه الصيغة الزمان الماضي إن كان بصيغة الماضي والزمان الحال أو الاستقبال إن كانت بصيغة المضارع، والمصنّف لم يذكر هذا المعنى لعدم الخفاء، فإنّ معنى

بأوقاتها[1] التي هي الصباح والضحى والمساء، نحو: «أصبح زيد غنيًّا» معناه: حصل غناه في وقت الصباح، ونحو: «أضحى زيد حاكماً» معناه: حصل له الحكومة في وقت الضحى، ونحو: «أمسى زيد قارياً» معناه حصل له قراءته[2] في وقت المساء، وهذه الثلاثة قد تكون بمعنى «صار»[3]، مثل: «أصبح الفقير غنيًّا»[4]، و«أمسي زيد كاتباً»، و«أضحى المظلم منيراً» وقد تكون تامّة[5]، مثل: «أصبح زيد» بمعنى دخل زيد في الصباح، و«أمسى عمرو» أي: دخل عمرو في المساء، و«أضحى بكر» أي: دخل بكر في الضحى[6]، والسادس:

«أصبح زيد أميراً» أنّ إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى «يصبح زيد قائماً» أنّ قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال، وإمّا بمعنى «صار» كما سيجيء.

(١) **قوله: [بأوقاتها]** أي: بأوقاتها الّتي يدلّ عليه تراكيبها وموادّها وهي الصبح والمساء والضحى.

(٢) **قوله: [قراءته]** على وزن «عناية»، وعلى وزن «فطرة» خطأ؛ فإنّه بهذا الوزن بمعنى الوباء وهو ليس بمناسب للمقام.

(٣) **قوله: [قد تكون بمعنى «صار»]** أي: من غير اعتبار الأزمنة الّتي يدلّ عليها تراكيبها وموادّها أعني: الصباح والمساء والضحى، وإنّما تدلّ على الأزمنة الّتي يدلّ عليها صيغها وهيئآتها أعني: الماضي أو الحال أو الاستقبال.

(٤) **قوله: [أصبح الفقير غنيًّا]** معناه: أنّ الفقير صار متّصفاً بصفة الغناء غير مقيّد اتّصافه بها بوقت الصبح، وكذا «أمسى زيد كاتباً» معناه: أنه صار متّصفاً بصفة الكتابة غير مقيّد اتّصافه بها بوقت المساء، و«أضحى المظلم منيراً» معناه: أنه صار المظلم متّصفاً بصفة النور غير مقيّد اتّصافه بها بوقت الضحى.

(٥) **قوله: [وقد تكون تامّة]** فيدلّ كلّ واحدة منها على الزمانين أعني: الزمان الّذي هو مدلول المادّة والزمان الّذي هو مدلول الصيغة، ولم تقتض الخبر بل تتمّ بفاعلها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[الروم : ١٧].

(٦) **قوله: [أي: دخل بكر في الضحى]** فـ«أصبح» و«أمسى» و«أضحى» حين كونها تامّة بمعنى الدخول في

«ظَلَّ» والسابع: «بَاتَ»[1] وهما لاقتران مضمون[2] الجملة بالنهار والليل، نحو: «ظلّ زيد كاتباً» أي: حصل كتابته في النهار[3]، و«بات زيد نائماً» أي: حصل نومه في الليل، وقد تكونان بمعنى «صار»[4]، مثل: «ظلّ الصبي بالغاً»[5]، و«بات الشابّ شيخاً» والثامن: «مَا دَامَ» وهي لتوقيت شيء[6] بمدّة ثبوت خبرها

الصباح والمساء والضحى، كـ«أظهر» بمعنى دخل في وقت الظهر، وفي "شرح التسهيل" أنّه قد يكون «أصبح» بمعنى «أقام في وقت الصباح»، و«أضحى» بمعنى «أقام في وقت الضحى»، و«أمسى» بمعنى «أقام في وقت المساء» أهـ. وجاء زيادة «أصبح» و«أمسى» بعد «ما» التعجّب في «ما أصبح أبردها» و«ما أمسى أدفأها» حكاه الأخفش وردّه أبو عمرو، ذكره الرضي.

(١) **قوله: [بات]** بابه «ضرب» و«سمع»، وتصريفه: بات يبيت وبات يبات بيتاً وبيتوتة.

(٢) **قوله: [لاقتران مضمون... إلخ]** أي: الأوّل لاقتران مضمون الجملة بالنهار والثاني لاقترانه بالليل، فهما أيضاً يدلاّن على الزمانين اللّذين يدلّ عليهما التركيب والصيغة.

(٣) **قوله: [في النهار]** أي: في جميع النهار، وكذا قوله: «في الليل»، أي: في جميع الليل.

(٤) **قوله: [وقد تكونان بمعنى «صار»]** وتكونان حينئذ مجرّدتين من الزمان المدلول عليه بتركيبهما أعني: النهار والليل، نحو قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [الزخرف: ١٧].

(٥) **قوله: [ظلّ الصبي بالغاً]** معناه أنّ الصبيّ صار متّصفاً بصفة البلوغ غير مقيّد اتّصافه بها بوقت النهار، وكذا قوله: «بات الشاب شيخاً» معناه أنّ الشابّ صار متّصفاً بصفة الشيخوخة غير مقيّد اتّصافه بها بوقت الليل، **واعلم** أنّ «ظلّ» و«بات» قد تكونان تامّتين بمعنى الدوام والإقامة في أوقاتهما المدلول عليها بتركيبهما، نحو: «ظللت بمكان كذا» بمعنى «دمت بمكان كذا نهاراً» أو«أقمت بمكان كذا نهاراً»، ولم يذكره المصنّف لقلّته.

(٦) **قوله: [لتوقيت شيء... إلخ]** أي: لتوقيت فعل... إلخ، نحو: «اجلس ما دام زيد قائماً» فإنّك موقّت بهذا القول لجلوس المخاطب بمدّة ثبوت قيام زيد.

لاسمها؛ فلا بدّ من أن يكون[1] قبلها جملة فعليّة أو اسميّة، نحو: «أجلس مادام زيد جالساً»[2]، و«زيد قائم مادام[3] عمر قائماً»، والتاسع: «مَا زَالَ»[4] والعاشر: «مَا بَرِحَ»[5] والحادي عشر: «مَا انْفَكَّ»[6] والثاني عشر: «مَا فَتِئَ»[7] وقد يقال: «مَا فَتَأَ»[8]، و«مَا أَفْتَأَ»، وكلّ واحد من هذه الأفعال الأربعة لدوام ثبوت

---

(١) **قوله: [فلا بدّ من أن يكون... إلخ]** لأنّ «مادام» مع اسمها وخبرها تقع ظرفاً والظرف فضلة فلا تستقلّ ولا يصحّ السكوت عليها فلا بدّ من أن يكون قبله كلام تامّ وهو جملة فعليّة، خبريّة كانت نحو: «أجلس مادام زيد قائماً» أو إنشائيّة نحو: «إجلس مادام زيد جالساً» أو جملة اسميّة، نحو: «زيد قائم مادام عمرو قائماً».

(٢) **قوله: [أجلس مادام زيد جالساً]** تقديره: «أجلس مدّة دوام جلوس زيد أو وقت دوام جلوسه» بناءً على تجريد «مادام» عن الزمان الماضي وإلاّ لم يصحّ تقييد «أجلس» بها لتغاير زمانيهما.

(٣) **قوله: [زيد قائم مادام... إلخ]** تقديره: «زيد قائم مدّة قيام عمرو أو وقت قيامه»، وهذا أيضاً مبنيّ على تجريد «مادام» عن الماضي وإلاّ لم يصحّ التقييد؛ فإنّ المتبادر من «زيد قائم» قيامه في الحال أو في الاستقبال ولا يصحّ تقييد الحال أو الاستقبال بالماضي وهو ظاهر، كذا في "الكامل".

(٤) **قوله: [مازال]** مضارعه «ما يزال» كـ«خاف يخاف» وهي لا تستعمل إلاّ ناقصة، وأمّا «زال يزول» كـ«قال يقول» فتامّة لا غير، فلا يقال: «ما زلت أميراً»، وكذا «زال يزيل» بمعنى «فرق» كذا في "الرضي".

(٥) **قوله: [مابرح]** بكسر الراء، بمعنى: «زال عن مكانه» تستعمل ناقصة كما في أمثلة المتن، وتامّة، وقد تتعدى بنفسها وقد تستعمل بـ«من» الجارّة، وقد تكون مع النفي وقد تكون بدونه، نحو: «برحت بابك» و«برحت من بابك» و«ما برح من موضعه» و﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ ﴾ [يوسف : ٨٠] كذا في "الكامل".

(٦) **قوله: [مانفكّ]** وهي بمعنى «انفصل»، تستعمل ناقصة كما في المتن، وتامّة وصلتها «من»، نحو: «ما انفك من الأمر».

(٧) **قوله: [ما فتىء]** بكسر التاء الفوقانية وهمزة، بمعنى «ما برح» بابها «سمع»، ولا تستعمل إلاّ ناقصة.

(٨) **قوله: [ما فتأ]** بفتح التاء الفوقانية وبتثليث الهمزة كما في "القاموس"، وقوله: «ما أفتأ» من باب الإفعال.

خبرها لاسمها[١] مذ قَبِلَه[٢]، ويلزمها النفْيُ[٣]، مثل: «ما زال زيد عالماً»، و«ما برح زيد صائماً»، و«ما فتئ عمرو فاضلاً»، و«ما انفكّ بكر عاقلاً»، والثالث عشر: «لَيْسَ»[٤] وهي لِنفْيِ مضمون الجملة في زمان الحال، وقال بعضهم: «في كلّ زمان»[٥]، مثل: «ليس زيد قائماً».

---

(١) **قوله: [لاسمها... إلخ]** أو لمتعلّق اسمها، نحو: «ما زال زيد قائماً أبوه» فإنّ «ما زال» فيه لدوام ثبوت خبرها وهو «قائماً» لمتعلّق اسمها وهو «أبوه»، "الكامل".

(٢) **قوله: [مذ قبله]** «مذ» فيه لابتداء الغاية الزمانية، و«قبل» فعل ماض من باب «سمع» وضميره الفاعل راجع إلى قوله: «لاسمها» والضمير المنصوب راجع على قوله: «خبرها»، أي: هذه الأفعال الأربعة لدوام ثبوت خبرها لاسمها من وقت قبول الاسم الخبرَ، نحو: «ما زال زيد أميراً» فإنّ معناه: لم ينفصل زيد من الإمارة مذ قبول زيد إيّاها وهو وقت البلوغ.

(٣) **قوله: [ويلزمها النفي]** فإن كانت هذه الأفعال بصيغة الماضي فالنفي يلزم بـ«ما» أو«لا»، وإن كانت بصيغة المضارع فالنفي يلزم بـ«ما» أو«لا» أو«لن»، ووجه لزوم النفي أنّ هذه الأفعال تفيد النفي، ونفي النفي يلزم منه الإثبات فيلزم من نفي النفي إثبات دائم وهو المقصود، **واعلم** أنّ ما كان معناه نفياً فإفادة الدوام والاستمرار بإدخال النفي عليه ليس بقياسيّ وإنّما هو موقوف على السماع، فلا يقال: «ما انفصل زيد ضارباً» و«ما فارق زيد ضارباً» بل يقال: «ما انفصل زيد من الضرب» أو«ما فارق زيد من الضرب»، وفي "التسهيل" أنّ المراد بالنفي معنى عامّ شامل للنهي أيضاً، فلا ينتقض بنحو «لا تزل قائماً»، ثمّ **اعلم** أنه قد يحذف حرف النفي عنها في مقام القسم، نحو قوله تعالى: ﴿ تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] أي: لا تفتأ.

(٤) **قوله: [ليس]** أصله عند الجمهور «لَيِس» بكسر العين كـ«سمع» فخفّف بإسكان العين كـ«صيد» في «صيِد» وليس بفتح العين؛ إذ الفتح لا يوجب التخفيف، ولا بضمّ العين؛ لأنّ «فعل» من معتلّ العين لم ينقل منه إلاّ «هيؤ» بمعنى: صار ذا هيئة حسنة، وقد حكى أبو حيان «لست» بضمّ الفاء، والفرّاء «لست» بكسرها.

(٥) **قوله: [قال بعضهم في كلّ زمان... إلخ]** وهو سيبويه وتبعه ابن السراج، نحو: «ليس خلق الله مثله» فإنّ

واعلم أنَّ تقديم أخبار[1] هذه الأفعال على أسمائها جائز بإبقاء عملها[2]، مثل: «كان قائماً زيد»، وعلى هذا القياس في البواقي، وأيضاً تقديم أخبارها على أنفسها[3] ....

«ليس» فيه لنفي الماضي، وقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] فإنّها فيه للنفي في المستقبل، وكذا إذا قلت: «ليس زيد قائماً الآن» فالنفي يكون فيه للحال، وقال الأندلسيّ: إنّه ليس بين قول الجمهور وقول هذا البعض تناقض؛ لأنّ خبر «ليس» إن لم يكن مقيّداً بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: «زيد قائم» وإذا قيّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيّد به أهـ فمن قال: إنّها لنفي الحال فالمراد أنه إذا لم يقيّد بزمان، ومن قال: إنّها للنفي في كلّ زمان فالمراد أنه إذا يقيّد بزمان فهي للنفي في ذلك الزمان، ولا يخفى أنّ هذا التوفيق إنّما يستقيم إذا كان الاختلاف في الاستعمال أمّا إن كان في الوضع فلا، تأمّل "الكامل" ملخصاً.

(١) **قوله: [تقديم أخبار... إلخ]** أي: كما أنّ تقديم الخبر على المبتدأ جائز فكذا يجوز تقديم أخبار الأفعال الناقصة كلّها على أسمائها مطلقاً إلاّ إذا كان إعراب الاسم والخبر تقديريًّا وقد انتفى القرينة فإنّه يجب تقديم الاسم على الخبر دفعاً للالتباس، نحو: «كانت الحبلى السكرى» وإنّما جاز تقديم الخبر على الاسم وإن كان معرفة مع أنه لا يجوز في خبر المبتدأ لعدم الالتباس لوجود الاختلاف في الإعراب بخلاف المبتدأ والخبر، **واعلم** أنّ تقديم الأخبار على الأسماء بوجهين: الأوّل أن تكون الأخبار متقدّمة على الأسماء مع تأخّرها عن الأفعال، والثاني أنها تكون متقدّمة عليها مع تقدّمها على الأفعال والمراد هاهنا هو التقديم بالوجه الأوّل فإنّه متّفق عليه جوازه لا التقديم على الوجه الثاني فإنّه مختلف فيه جوازه، "الكامل".

(٢) **قوله: [بإبقاء عملها]** أي: مع إبقاء عملها، أي: لا يبطل عملها بالتقديم والتأخير في معموليها لقوّتها في العمل كما أنّ بعض العوامل يبطل عملها بالتغيّر في المعمولات تقديماً وتأخيراً لضعفها في العمل.

(٣) **قوله: [وأيضاً تقديم أخبارها على أنفسها... إلخ]** **اعلم** أنّ الأفعال الناقصة على ثلاثة أقسام في جواز تقديم أخبارها على أنفسها وعدمه: قسم يجوز ذلك فيه وهوكلّ ما ليس في أوّله «ما» إلاّ «ليس»، وقسم لا يجوز ذلك فيه وهوكلّ ما في أوّله «ما» خلافاً لابن كيسان في غير «مادام» فإنّه أجاز الكوفيون غير الفرّاء في غير

جائز[1] سوى «ليس»[2] والأفعالِ التي كان في أوائلها «ما»[3]، مثل: «قائماً كان زيد»، وقال بعضهم: «تقديم الأخبار على هذه الأفعال أيضاً[4] جائز سوى..........

«مادام» ممّا في أوّله «ما» تقديم أخبارها عليها ووافقهم ابن كيسان، وقسم قد اختلف في جواز ذلك فيه وعدمه وهو «ليس»، "الكامل" بزيادة.

(١) **قوله: [جائز... إلخ] اعلم** أنّ جواز تقديم أخبار الأفعال الناقصة على نفسها في غير «ليس» وما في أوّله «ما» بحيث لم يكن واجباً إذا لم يوجد موجب التقديم أو التأخير وإلاّ يجب التقديم أو التأخير نحو: «كم كان مالك» فإنّ الخبر فيه مقدّم على «كان» وجوباً لاقتضاء «كم» الصدارة، و«صار صديقي عدوّي» فإنّ الخبر فيه متأخّر عن «صار» وجوباً؛ لكون إعراب الاسم والخبر تقديريًّا مع انتفاء القرينة، "الكامل".

(٢) **قوله: [سوى «ليس»]** لأنه لايجوز تقديم خبر «ليس» عليها عند الكوفيين وابن السراج والجرجاني؛ لمشابهة «ليس» بـ«لا» النافية في عدم التصرّف وإفادة النفي فكما أنه لا يجوز تقديم معمول «لا» النافية عليها لفوت صدارتها حينئذ فكذا لا يجوز تقديم خبر «ليس» المشابهة بها، وأمّا عند البصريين وسيبويه والسيرافي والفارسي فجائز تقديم خبر «ليس» عليها؛ لأنها فعل وتقديم معمول الفعل عليه جائز، "الكامل".

(٣) **قوله: [في أوائلها «ما»]** لأنّ «ما» هذه إمّا نافية كما في غير «مادام» ممّا في أوّله «ما» وهي تقتضي الصدارة وبتقديم الخبر تفوت صدارتها، وإمّا مصدريّة كما في «مادام» ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، **واعلم** أنه لايجوز أيضاً فصل «ما» عن الفعل بالخبر، فلايقال: «ما قائماً كان زيد» وكذا حكم «إن» النافية و«لم» و«لن» و«لا» فإنّ كلّ هذه الحروف بمنزلة أجزاء الأفعال ولايجوز الفصل بين أجزاء شيء بشيء، "الكامل".

(٤) **قوله: [على هذه الأفعال أيضاً... إلخ]** أي: على «ليس» وما في أوّله «ما» من الأفعال الناقصة... إلخ، وقائل جواز تقديم الأخبار على هذه الأفعال ابن كيسان ووجه التجويز أنه لزمت «ما» هذه الأفعال الناقصة وصارت بها بمعنى الإثبات وشابهت بـ«كان» فكما جاز تقديم خبر «كان» عليها فكذا جاز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها، وأمّا «ليس» فهي أيضاً مشابهة بـ«كان» صورة في عدم كون «ما» في أولهما، ومبنى الخلاف أنّ ابن كيسان إنّما نظر إلى المعنى والجمهور إلى الظاهر.

«ما دام»[1] أمّا تقديم أسمائها عليها[2] فغير جائز واعلم أنّ حكم مشتقّات[3] هذه الأفعال كحكم هذه الأفعال في العمل.

---

(١) **قوله:** [**سوى «مادام»**] فإنه لا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها.

(٢) **قوله:** [**تقديم أسمائها عليها... إلخ**] أي: تقديم أسماء الأفعال الناقصة كلّها عليها غير جائز؛ لأنّ الاسم بمنزلة الفاعل ولايجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن قلت: إنّه قد قدّم الاسم في «زيد كان قائماً» على «كان» قلنا: إنّه ليس «زيد» فيه باسم «كان» في هذا المثال اصطلاحاً بل إنّما هو مبتدأ والاسم هو المستتر في «كان».

(٣) **قوله:** [**حكم مشتقّات... إلخ**] أي: يعمل متصرّفات هذه الأفعال الناقصة عمل هذه الأفعال، فيعمل «كون» و«كائن» و«يكون» و«كن» و«لاتكن» مثلاً عملَ «كان» من رفع الاسم ونصب الخبر، فإن قلت: إنّ قول الشارح: «مشتقّات هذه الأفعال» إنّما يشمل المضارع والأمر والنهي من هذه الأفعال على مذهب من يشتقّها من الماضي؛ لأنّ المراد بـ«هذه الأفعال» الأفعال الناقصة الّتي ذكرت بصيغة الماضي من نحو «كان» و«صار» وغيرهما. وأمّا على مذهب من لا يشتقّها منه بل من المصدر فلا، قلنا: المراد بالمشتقّات المتصرّفات ولا شكّ أنّ «يكون» و«كائن» مثلاً من متصرّفات «كان»، فإن قلت: إنّه على هذا لايشتمل المصدر فإنّه ليس من متصرّفات هذه الأفعال بل هذه الأفعال نفسها من متصرّفاته، قلنا: يمكن أن يجاب عنه بأنّ المراد بـ«مشتقّات هذه الأفعال» ألفاظ بينها وبين هذه الأفعال علاقة الاشتقاق سواء كانت تلك الألفاظ مشتقّة من هذه الأفعال أو كانت هذه الأفعال مشتقّة منها فيشمل الكلّ، **اعلم** أنّ «كان» قد تحذف مع بقاء خبرها منصوباً على حاله، كقول العرب: «الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شرًّا فشرّ»، "الكامل".

النوع الحادي عشر

أفعال المقارَبة[١] وإنّما سمّيت بهذا الاسم؛ لأنّها تدلّ على المقارَبة[٢]، وهي أربعة: الأوّل: «عَسَى» وهو فعل[٣] متصرّف؛ لدخول تاء التأنيث الساكنة فيه، نحو: «عَسَتْ» وغير متصرّف[٤]؛ ....

---

(١) **قوله: [أفعال المقاربة]** لمّا فرغ من بيان الأفعال الناقصة شرع في بيان أفعال المقاربة، إن قلت: إنّ أفعال المقاربة عملها عمل الأفعال الناقصة عند الجمهور والعوامل إذا اتّحد عملها فهي نوع واحد فلِما لم يجعل أفعال المقاربة والأفعال الناقصة نوعاً واحداً؟ قلنا: إنّما عدّ كلّ واحد منهما نوعاً على حدة لاختلافهما في المدخول فإنّ الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر ولكنّ خبرها لا يكون جملة غالباً وأفعال المقاربة أيضاً تدخل على المبتدأ والخبر ولكنّ خبرها يكون جملة غالباً كما صرّح به في "شرح مئة عامل" من أنّ خبرها يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بـ«أن» أو غير مقترن بها، ولاختصاصها ببعض الأحكام كوجوب كون خبرها مقترناً بـ«أن» أو غير مقترن بها، وامتناع تقديم خبرها عليها بخلاف الأفعال الناقصة، كذا في "الحاشية على الشمة".

(٢) **قوله: [لأنها تدلّ على المقاربة]** أي: لأنّ تلك الأفعال تدلّ على قرب حصول أخبارها لأسمائها، **واعلم** أنّ قرب حصول الخبر على ثلاثة أقسام، الأوّل: أن يكون قرب حصول الخبر باعتبار رجاء المتكلّم كما في «عسى»، والثاني: أن يكون ذلك باعتبار جزم المتكلّم كما في «كاد»، والثالث: أن يجزم المتكلّم بأنّ الفاعل قد شرع في تحصيل الخبر كما في «كرب» و«أوشك»، وأيضاً تسمّى هذه الأفعال بـ«الأفعال المنسلخة» لانسلاخها عن الزمان، "الكامل".

(٣) **قوله: [وهو فعل]** أي: عند الأكثر وهو الحقّ، وحرف عند الزجّاج لعدم تصرّفه، وكونِه بمعنى «لعلّ».

(٤) **قوله: [وغير متصرّف] اعلم** أنه ليس المراد بكونه غير متصرّف أنه لا يتصرّف فيه أصلاً بل المراد أنه لا يشتقّ منه فعل مضارع واسما الفاعل والمفعول مثلاً كما أشار إليه بقوله: «إذ لا يشتقّ... إلخ»، وإنّما لم يتصرّف في «عسى» لتضمّنه معنى الحرف أي: إنشاء الطمع والرجاء كـ«لعلّ» والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرّف فيها، فإن قلت: لا نسلّم أنّ الإنشاء من معاني الحروف؛ لأنّ مثل

إذ لا يشتقّ منه[1] مضارعٌ واسمَا فاعلٍ ومفعولٍ[2] وأمرٌ ونَهْيٌ مثلاً، وعمله على نوعين[3]: الأوّل: أن يرفع الاسم وهو فاعله، وينصب الخبر، ويكون خبره فعلاً مضارعاً مع «أن»[4]، وحينئذ[5] ....

«بعت» و«اشتريت» و«أنت حرّ» أيضاً يدلّ على الإنشاء، قلنا: إنّ معنى الإنشاء عارض فيه لا أصليّ، "الرضي" وغيره.

(١) **قوله: [إذ لا يشتقّ منه... إلخ]** أي: لا يشتقّ من «عسى» سوا صيغ الماضي، ويتّصل بآخره الضمائر المرفوعة، نحو: عسَيتُ، عسَينا، عسَيتَ، عسَيتما، عسيتم، عسَيتِ، عسَيتما، عسَيتنّ، عَسَى، عسَيا، عسَوا، عسَت، عسَتا، عسَينَ، والأشهر أنّ السين فيه إذا اتّصل به ضمير المتكلّم أو ضمير المخاطب أو نون جمع المؤنّث مفتوحة كما يظهر لك من الأمثلة المذكورة، وقد تكون مكسورة أيضاً، نحو: عسِيتُ، عسِينا، عسِيتَ، عسِيتما، عسيتم وعسِينَ، وهذا لغة أهل الحجاز، وقد يتّصل بآخره الضمائر المنصوبة في بعض لغات، نحو: عساي، عسانا، عساكَ، عساكما، عساكم، عساكِ، عساكما، عساكنّ، عساه، عساهما، عساهم، عساها، عساهما، عساهنّ، وهو على هذا التقدير فعل عند سيبويه، وقال الأخفش: إنّ الضمير المنصوب واقع موقع الضمير المرفوع، "الكامل" وغيره.

(٢) **قوله: [واسما فاعل ومفعول]** أصله «اسمان» سقطت النون للإضافة.

(٣) **قوله: [وعمله على نوعين... إلخ]** لأنّ «عسى» على نوعين، أحدهما: ناقص، وهو يرفع الاسم وهو فاعله، وينصب الخبر لفظاً نحو: «عسى الغُوَيْر أبؤُساً»، أو محلاً كما في المثال المذكور في الكتاب، والثاني: تامّ وهو يرفع الفاعل فقط كما سيجيء بيانه إن شاء الله.

(٤) **قوله: [مع «أن»]** أي: مع «أن» الاستقباليّة لتقوية معنى الترجّي فإنّ وجود الفعل بـ«عسى» يتوقّع في زمان الاستقبال وقد يكون خبره بغير «أن» نحو:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذيْ أَمْسَيْتُ فِيْه		يَكُوْنُ وَرَاءَه فَرْجٌ قَرِيْبُ

قد يكون مقروناً بالسين، نحو: «عسى زيد سيقوم»، وقد يكون اسماً، نحو: «عسى الغوير أبؤساً» والأوّل كثير، والثاني قليل، والثالث أقلّ، والرابع أندر، "الكامل" بزيادة.

(٥) **قوله: [حينئذ]** التنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة المضاف إليها والتقدير: حين إذ رفع «عسى» الاسم

يكون بمعنى «قارب»[1]، نحو: «عسى زيد أن يخرج»؛ فـ«زيد» مرفوع بأنّه اسمه وفاعله، و«أن يخرج» في موضع النصب[2] بأنّه خبره بمعنى «قارب زيد الخروج»[3]، ويجب أن يكون خبره مطابقاً لاسمه[4] في الإفراد والتثنية

ونصب الخبر.

(١) **قوله: [بمعنى «قارب»]** أي: «عسى» عند رفع الاسم ونصب الخبر مثل «قارب» في الاحتياج إلى المرفوع والمنصوب إلاّ أنّ بينهما فرقاً وهو أنّ «قارب» ينصب منصوبه على المفعوليّة و«عسى» ينصب منصوبه على الخبريّة، وإنّما يسمّى «عسى» هذا ناقصاً لهذا الاحتياج.

(٢) **قوله: [في موضع النصب]** والدليل على ذلك أنّ نصب خبره يظهر في بعض الصور كـ«عسى الغوير أبؤساً».

(٣) **قوله: [قارب زيد الخروج]** إن قلت: إنّ «عسى» من الدواخل على المبتدأ والخبر ولا بدّ للخبر من صدقه على المبتدأ فلا يصحّ «عسى زيد أن يخرج»؛ لأنّ «أن يخرج» مصدركما أشار إليه بقوله: «قارب زيد الخروج» ولا يصحّ حمل المصدر على «زيد»، قلنا: العبارة بحذف المضاف إمّا في جانب الاسم والتقدير: «عسى حال زيد الخروج» وإمّا في جانب الخبر والتقدير: «عسى زيد ذا الخروج»، أو الحملُ على المبالغة كما في «زيد عدل»، أو المصدر بمعنى اسم الفاعل والمعنى: «عسى زيد خارجاً»، وقيل: المقترن بـ«أن» مشبّه بالمفعول به وليس بخبر؛ لأنّ الحدث لا يكون خبراً عن الجثّة وتقدير المضاف تكلّف؛ وذلك لأنّ «عسى زيد أن يخرج» في الأصل «قارب زيد أن يخرج» أي: الخروج، ثمّ نقل معنى الكلام عن ذلك الأصل بإفادة «عسى» لإنشاء الطمع، فالمقترن بـ«أن» كان مفعولاً في الخبر قبل النقل ولم يبق بعد النقل على ذلك؛ لأنّ مدار المفعوليّة على وقوع الفعل ولا وقوع في المعنى الإنشائيّ لكنّه مشبّه بالمفعول به، وقال الكوفيون: إنّ المقترن بـ«أن» في محلّ الرفع بدلاً ممّا قبله بدل اشتمال، كقوله تعالى: لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾[الممتحنة : ٨] أي: لا ينهاكم عن أن تبروهم، فـ«عسى» على المذهب الأوّل ناقص؛ لاحتياجه إلى الخبر، وعلى الثاني والثالث تامّ لعدم الاحتياج، "الكامل" وغيره.

(٤) **قوله: [مطابقاً لاسمه... إلخ]** والمطابقة عامّ حقيقة كانت كما في الخبر المسند الحامل للضمير الراجع إلى الاسم كما في الأمثلة المذكورة في الكتاب، أو حكماً كما إذا كان الخبر المسند السببيّ بمعنى فعل فيه ضمير

والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: «عسى زيد أن يقوم»، و«عسى الزيدان أن يقوما»، و«عسى الزيدون أن يقوموا»، و«عست هند أن تقوم»، و«عست الهندان أن تقوما»، و«عست الهندات أن يقمن» وهذا أي: كون الخبر مطابقاً للفاعل، إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً، أمّا إذا كان مضمَراً فليست المطابقة بينهما شرطاً[(١)]. النوع الثاني من النوعين المذكورين: أن يرفع الاسم[(٢)] وحدَه، وذلك إذا كان اسمه فعلاً مضارعاً مع «أن» فيكون الفعل المضارع مع «أن» في محلّ الرفع بأنّه اسمه[(٣)]، ويكون «عسى» حينئذ بمعنى «قرب»[(٤)]، مثل: «عسى أن يخرج زيد» أي: قرب خروجه، فلا يحتاج في....

راجع إلى الاسم، نحو: «عسى زيد أن يخرج نفسه» فإنّه بمعنى «عسى زيد أن يموت» وقال ابن هشام: إنّ أفعال المقاربة مرفوعُ خبرها إنّما هو ضمير راجع إلى الاسم إلاّ «عسى» فلا يقال: «كاد زيد يموت نفسه» فإنّ مرفوع الخبر فيه «نفسه» لا الضمير، "الكامل".

(١) **قوله: [فليست المطابقة بينهما شرطاً]** نحو: «الزيدان عسى أن يخرج» و«الزيدون عسى أن يخرج»، فإنّ «أن يخرج» ليس مطابقاً لـ«الزيدان» و«الزيدون» لأنّ فاعل «عسى» ضمير مستتر فيه لا اسم ظاهر، "الكامل".

(٢) **قوله: [أن يرفع الاسم]** المراد من الاسم ما كان منصوباً على الخبريّة في الاستعمال الأوّل، ورفعه يكون محلّيّاً، كما سيصرّحه المصنّف نفسه بقوله: «فيكون الفعل المضارع... إلخ».

(٣) **قوله: [بأنه اسمه]** الأولى أن يقول: «فاعله» مكان قوله: «اسمه»؛ لأنّ إطلاق الاسم شائع فيما يحتاج الفعل فيه إلى الخبر و«عسى» في هذه الصورة تامّة لا تحتاج إلى الخبر وهو المشهور، وقال ابن مالك: إنّ «عسى» ناقص دائماً، أي: لا بدّ له من الاسم والخبر كليهما، و«أن» مع صلتها قائمة مقامهما في مثل «عسى أن يخرج زيد» كما أنّ «أن» مع صلتها قائمة مقام المفعولين في قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت : ٢].

(٤) **قوله: [بمعنى «قرب»]** أي: بمنزلة «قرب» في عدم الاحتياج إلى غير الفاعل، وليس المراد أنّ «عسى» في هذا

هذا الوجه إلى الخبر(١)، بخلاف الوجه الأوّل؛ لأنّه لا يتمّ المقصود فيه بدون الخبر؛ فيكون الأوّل ناقصاً(٢)، والثاني تامًّا، والثاني: «كَادَ»(٣) وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، وخبره فعل مضارع بغير «أن»(٤)، وقد يكون مع «أن»

التقدير موضوع لمعنى «قرب» فإنّه ليس بمعناه وضعاً ولا استعمالاً بل إنّما وضع للطمع والرجاء، "الكامل".

(١) **قوله: [فلا يحتاج في هذا الوجه إلى الخبر]** لأنّ «أن يخرج زيد» مشتمل على المسند والمسند إليه، فلا يحتاج في كون «عسى» كلاماً تامًّا إلى غير المرفوع، فإن اعتبر «أن يخرج زيد» قائماً مقام الاسم والخبركما قال ابن مالك فـ«عسى» في هذه الصورة أيضاً ناقصة وإلاّ فتامّة، ولايخفى أنّ في «عسى أن يخرج زيد» احتمالين آخرين، أحدهما: أن يكون «زيد» اسم «عسى» مرفوعاً مؤخّراً و«أن يخرج» خبره منصوباً محلاًّ مقدّماً ويكون في الخبر ضمير مرفوع مستتر راجع إلى «زيد»، والثاني أن يكون من قبيل تنازع الفعلين، فإنّ «عسى» و«يخرج» يتنازعان في «زيد» يقتضي كلّ منهما فاعليّته، فتقول في التثنية على اختيار البصريين: «عسيا أن يخرج الزيدان» بإعمال الفعل الثاني وإضمار الفاعل في الأوّل، وعلى اختيار الكوفيين: «عسى أن يخرجا الزيدان» بإعمال الفعل الأوّل وإضمار الفاعل في الثاني، و«عسى» على كلا الاحتمالين ناقصة، "الكامل" وغيره.

(٢) **قوله: [فيكون الأوّل ناقصاً... إلخ]** أي: فيكون ما يرفع الاسم وينصب الخبر ناقصاً؛ لأنه لا يتمّ بدون الخبر فكان ناقصاً، ويكون الثاني أي: ما يرفع الفاعل فقط تامًّا؛ لأنه يتمّ بمرفوعه فقط فكان تامًّا.

(٣) **قوله: [والثاني: «كاد»]** وهو يدلّ على دنوّ حصول الخبر للاسم باعتبار جزم المتكلّم، بابه «سمع»، مثل «كاد يكاد كيداً ومكادة» كـ«هاب يهاب»، وحكى الأصمعي «كوداً» بالواو فيكون كـ«خاف يخاف خوفاً ومخافة»، والأوّل أشهر، ويكسر الكاف عند لحوق الضمائر البارزة، نحو: «ما كِدت أقوم»، وقد تضمّ وهو ليس بقويّ، وهو ناقص التصرّف لا يشتقّ منه إلاّ الماضي والمضارع، وقد يجيء منه اسم الفاعل أيضاً، وجعله صاحب "المسالك البهيّة" من الأفعال المتصرّفة، **واعلم** أنّ معنى «كاد» في الأصل: «قرب» ولكنّه لا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: «كاد زيد من الفعل» "الكامل" وغيره.

(٤) **قوله: [بغير «أن»]** أي: على الأكثر كما يشعر قوله: «وقد يكون مع «أن»... إلخ»، ووجه تجريده من «أن»

تشبّها له بـ«عسى»، مثل: «كاد زيد يجيء» فـ«زيد» مرفوع بأنّه اسم «كـاد»، و«يجيء» في محلّ النصب[1] بأنّه خبره، معناه: «قرب مجـيء زيـد»[2]، وحكـم باقي المشتقّات[3] من مصدره كحكم «كاد»[4]، مثـل: «لَـمْ يكَـد زيـد يجـيء»، و«لا يكاد زيد يجيء»، وإن دخل على «كاد» حرف النفْي ففيه خلاف، قـال بعضهم[5]: «إنّ حرف النفي فيه مطلقاً[6] يفيد معنى النفْي»[7]، وقال بعضهم: «إنّه

على الأكثر أنّ المضارع المقترن بـ«أن» للاستقبال خاصّة وهو ينافي المطلوب بـ«كاد»؛ لأنّ المطلوب به هو الحال، وأمّا كونه مقترناً بـ«أن» على الأقلّ فللتشبّه بـ«عسى» كما أنّ تجريد خبر «عسى» للتـشبه بــ«كـاد»، "الكامل" بزيادة.

(١) **قوله: [و«يجيء» في محلّ النصب]** والدليل على ذلك أنه لوكـان ثمـه اسـم ظـاهر لظهـر النـصب، كقولـه: «فأبت إلى فهم وما كدت آيباً»، "الكامل".

(٢) **قوله: [معناه قرب مجيء زيد]** فيه إشارة إلى أنّ «كاد» ليس لإنشاء الرجاء باعتبار أصل الوضع، ولهذا يكون «كاد» مثل الأفعال المتصرّفة، كذا في "الإيضاح"، وقد يجيء «كاد» للدلالة على دنوّ مشابهة الاسـم بـالخبر نحو: «كاد العروس يكون أميراً»، "الكامل".

(٣) **قوله: [وحكم باقي المشتقّات... إلخ]** من صيغ الماضي الأخرى وصيغ المضارع و صيغ نفي الجحد... إلخ.

(٤) **قوله: [كحكم «كاد»]** أي: مثل حكم «كاد» في رفع الاسم ونصب الخبر وكون خبرها مـضارعاً بغير «أن» ومع «أن» على القلّة.

(٥) **قوله: [قال بعضهم]** وهم الجمهور: إنّ حرف النفي... إلخ، وهو الصحيح.

(٦) **قوله: [مطلقاً]** أي: حال كون حرف النفي غير مقيّد بدخوله على الماضي فقط أو على المضارع فقط.

(٧) **قوله: [يفيد معنى النفي]** أي: نفي كود، يعني يفيد نفيَ قربِ مضمون الخبر، ويلزم من نفي قرب الخبر نفي الخبر نفسه على طريق المبالغة؛ فإنّ نفي قرب الفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه، نحو «ما قربت من الضرب» فإنّه أبلغ من «ما ضربت» كما لايخفى، "الكامل" بتغيّر.

لا يفيد بل الإثبات باق على حاله»(١) **، وقال بعضهم: «إنّه لا يفيد النفْيَ في الماضي**(٢) **وفي المستقبل**(٣) **يفيده»،........**

---

(١) **قوله: [بل الإثبات باق على حاله]** أي:كما كان إثبات مضمون الخبر قبل دخول «كاد» والنفي كذلك هو باق بعد دخولهما فيكون «كاد» والنفي كالعدم، وليس المراد أنّ النفي فقط كالعدم وإثبات كود أي: القرب باق على حاله وأنّ «ما كادوا يفعلون» بمعنى «كادوا يفعلون»؛ فإنّ هذا البعض صرّحوا بأنّ نفي «كاد» يفيد الإثبات نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[البقرة : ٧١]، فإنّه لو أفاد «ماكادوا» النفي لكان نفياً للفعل وهو الذبح فكان نفي الذبح وقد أثبت الذبح في قوله «فذبحوها» فيلزم التناقض بين القولين في الآية الكريمة والتناقض في القرآن باطل ومستلزم الباطل باطل أيضاً فثبت أنّ إفادة «ما كادوا» النفي باطل، وإثباتها يفيد النفي، نحو قولك: «كاد زيد يخرج» فإنّه يدلّ على قرب زيد من الخروج والقرب من الفعل عدم الفعل، والجواب من أصحاب المذهب الأصحّ عن الآية الكريمة أنه قد يجيء مع «كاد» المنفيّ قرينة دالّة على ثبوت مضمون خبر «كاد» بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالّة على ثبوته في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ «كاد» كما في قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[البقرة : ٧١] أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه، والقرينة قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا﴾ وقوله: ﴿ وَمَا كَادُوا﴾... إلخ، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنّتهم في قوله تعالى: ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً ﴾ [البقرة : ٦٧]، ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾ [البقرة : ٦٨]، ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ﴾ [البقرة : ٦٩]، ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾ [البقرة : ٧٠] وهذا التعنّت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر، وإنّما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد، والجواب عن «كاد زيد يخرج» أنهم إن أرادوا أنّ إثبات «كاد» دالّ على نفي مضمون خبره كما قرّرنا فهو حقّ، وإن أرادوا أنّ إثبات «كاد» يدلّ على نفي الكود أي: قرب الخروج فهذا باطل غلط فاحش، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه "الكامل" وغيره.

(٢) **قوله: [لا يفيد النفي في الماضي]** ودليلهم قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[البقرة : ٧١] وقد مرّ طريق الاستدلال به والجواب عنه في الحاشية الماضية.

(٣) **قوله: [وفي المستقبل... إلخ]** أي: حرف النفي في المستقبل يفيد النفي، كقوله تعالى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ

والثالث: «كَرَبَ»[1] وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، وخبره يجيء فعلاً مضارعاً دائماً بغير «أن»، نحو: «كرب زيد يخرج» والرابع: «أَوْشَكَ»[2] وهو يرفع[3] الاسم وينصب الخبر، وخبره فعل مضارع مع «أن» أو بغير «أن»، مثل: «أوشك زيد أن يجيء أو يجيء»، وقال بعضهم[4]: «إنّ أفعال المقارَبة سبعة: هذه الأربعة المذكورة ....

بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور : ٤٠]، وقول ذي الرمّة: «لم يكد يبرح»، ولكن دعوى هذا البعض ليس بثابت بتمامه؛ لأنّ الدعوى جزآن: أنّ النفي لا يفيد النفي في الماضي، وأنّ النفي يفيد النفي في المستقبل، ولم يثبت الجزء الأوّل كما مرّ بيانه، فلم يثبت الدعوى بتمامه، كذا في "الكامل".

(١) **قوله: [والثالث «كرب»]** بابه «نصر» ومن «سمع» غير أفصح، يقال: «كربت الشمس» إذا قربت من الغروب، وهذا أصله، وإذا استعمل استعمال الأفعال المقاربة فهو للشروع في الفعل كما صرّح به الشيخ ابن الحاجب، ويستعمل استعمال «كاد» إلاّ أنّ خبره فعل مضارع دائماً بغير «أن» ولا يتضمّن معنى الرجاء، "الكامل" بتغيّر.

(٢) **قوله: [والرابع «أوشك»]** مشتقّ من إيشاك بمعنى الإسراع، و«أوشك» في الأصل بمعنى «أسرع» نحو: «أوشك زيد في السير» أي: «أسرع في السير»، وإذا استعمل استعمال أفعال المقاربة فهو للشروع في الفعل، "الكامل".

(٣) **قوله: [وهو يرفع... إلخ] اعلم** أنّ لـ«أوشك» ثلاثة استعمالات، الأوّل: أن يرفع الفاعل فقط، نحو: «أوشك أن يجيء زيد»، وهو على هذا الاستعمال مثل «عسى» في الوجه الثاني، والثاني: أن يرفع الاسم وينصب الخبر ويكون خبره فعلاً مضارعاً مع «أن»، نحو: «أوشك زيد أن يجيء»، والثالث: أن يرفع الاسم وينصب الخبر ويكون خبره فعلا مضارعا بغير «أن» نحو: «أوشك زيد يجيء» وإنّما ذكر في الكتاب هذان الاستعمالان، "الكامل".

(٤) **قوله: [وقال بعضهم]** مثل الشيخ ابن الحاجب وصاحب اللباب وغيرهما.

و«جَعَلَ» و«طَفِقَ» و«أَخَذَ»[1]، وهذه الثلاثة مرادِفة لـ«كَرَبَ»[2] وموافِقة لـه[3] في الاستعمال».

---

(١) **قوله: [وجعل وطفق وأخذ]** جعل بمعنى طفق وطفق بمعنى أخذ وأخذ بمعنى شرع، فالكلّ بمعنى شرع، نحو قوله: شعر:

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُسَوْمُ تُجِيْبُنِي		وَبِالْاِعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

"الكامل".

(٢) **قوله: [مرادفة لـ«كرب»]** بضمّ الميم وكسر الدال المهملة اسم فاعل من المرادفة هو في اللغة: القاعد خلف الآخر، وفي الاصطلاح: لفظ يشترك بآخر في المعنى، "الكامل".

(٣) **قوله: [موافقة له]** أي: لـ«كرب» في أنّ خبره يكون فعلاً مضارعاً دائماً بغير «أن»، **واعلم** أنّ من ملحقات «كاد» معنًى واستعمالاً «أولى» نحو قوله شعر

فعادى بين هاديتين منها		وأولى أن يزيد على ثلاث

أي: كاد وقارب، ومنها: «هلهل»، نحو قوله: شعر

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت		نفوسهم قبل الإماتة تزهق

ومنها «ألمّ»، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إنّ ممّا ينبت الربيع يقتل أو يلمّ» أي: يلمّ أن يقتل، ومن ملحقات «كرب» سوا ما ذكر في الكتاب: «أنشأ» نحو: «أنشأت أعرب عمّا كان مكنوناً»، ومنها: «علق»، نحو: شعر

أراك علقت تظلم من أجرنا		وظلم الجار إذلال المجير

ومنها: «هبّ» نحو: «هببت ألوم القلب في طاعة الهوى»، ومنها: «قام» نحو: «قامت تلوم وبعض اللوم آدنة» -الآدنة بمعنى النافعة-، وكذا «كارب» و«أقبل» و«أطال» و«ذهب» و«قعد» و«دنى» و«ابتدأ» و«طار» و«شارف» و«أحال» و«ازدلف» و«زلف» و«أشرف» و«تهيأ» و«أشفى» و«أزلف» و«أسف» و«انبرى» و«نشب» و«أثر» و«عبأ» و«قارب» و«قرب» و«شرع»، ومن ملحقات «عسى» «اخلولق»، نحو: «اخلولقت السماء أن تمطر»، ومنها: «حرى» نحو: «حرى زيد أن يقوم»، **واعلم** أنه لا يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال على نفس الأفعال فلا يقال: ««أن يجيء عسى زيد»، ويجوز تقديمها على الأسماء إذا كانت بغير «أن» نحو: «طفق يصلّيان الزيدان»، امّا إذا كانت مع «أن» ففيه خلاف، وقد يحذف الخبر لقيام قرينة كما ورد في الحديث: «من تأنّى أصاب أو كاد ومن عجّل أخطأ أو كاد» أي: كاد أن يصيب وكاد أن يخطأ، "الكامل" بزيادة.

النوع الثاني عشر[1]

أفعال المدح والذمّ[2]، وهي أربعة[3]: الأوّل: «نِعْمَ»[4] أصله «نَعِمَ» ....

(١) **قوله: [النوع الثاني عشر]** لمّا شاركت أفعال المدح والذم بأفعال المقاربة في العمدة أي: المرفوع وأفعال القلوب بها في الفضلة أي: المنصوب وكان العمدة أشرف أردف بأفعال المقاربة أفعال المدح والذمّ ثمّ عقب أفعال المدح والذمّ بأفعال القلوب، وقال العلاّمة غلام الجيلاني قدّس سرّه النوراني: **أقول**: (إنّما أردف المصنّف بأفعال المقاربة أفعال المدح والذمّ) لمناسبة أنّ هذه الأفعال لإنشاء المدح والذمّ و«عسى» من أفعال المقاربة أيضاً لإنشاء الترجّي، والنكتة للقارّ لا للفارّ.

(٢) **قوله: [أفعال المدح والذمّ]** أي: أفعال وضعت لإنشاء المدح والذمّ، والإنشاء هو الإحداث فإذا قلت: «نعم الرجل زيد» فأنشئت وأحدثت مدحه لا أنّ مدحه كان موجوداً في الخارج وحكيت عنه وأخبرت به بهذا الكلام حتّى يكون الكلام خبراً ومدح زيد في الماضي محكيًّا عنه، فإن قلت: إنّ «كرم زيد» و«مدحت زيداً» مثل «نعم الرجل زيد» في إفادة المدح و«بخل زيد» و«ذممت زيداً» مثل «بئس الرجل زيد» في إفادة الذمّ فينبغي أن يكون مثل هذه الأفعال من أفعال المدح والذمّ أيضاً ! قلنا: مثل هذه الأفعال للحكاية عن المدح أو الذمّ في الماضي والمقصود بهذه الأفعال الإخبار عنهما بخلاف أفعال المدح والذم فإنّها لإنشاء المدح والذمّ، وإنّما سمّيت بذلك لذلك، وتسمّى «الأفعال الجوامد» و«الأفعال المنسلخة» أيضاً، "الكامل" بزيادة.

(٣) **قوله: [وهي أربعة]** فإن قلت: لا يصحّ الحصر في الأربعة؛ لأنّ «فعل» بضمّ العين المحوّل من «فعل» بفتح العين أو كسرها أيضاً من أفعال المدح أو الذمّ، نحو: «قضو الرجل زيد» بمعنى «نعم القاضي زيد» و«علم الرجل زيد» بمعنى «نعم العالم زيد» وكذا «فعل» الغير المحوّل، نحو: «حسن الخلق»، و«حلم الحلماء» و«قبح العمل عناد المبطلين»، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف : ٥]، قلنا: المراد هاهنا بأفعال المدح والذمّ الأفعال المشهورة منها بين النحاة وهي الأربعة فصحّ الحصر، "الكامل".

(٤) **قوله: [الأوّل نعم] اعلم** أنه قد اطّرد في لغة بني تميم في «فعل» إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينه حلقيًّا أربع لغات سواء كان اسماً كـ«رجل لعث» أو فعلاً كـ«شهد» إحداهما: «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين، وهي أصل اللغات،

بفتح الفاء وكسر العين، فكسرت الفاء اتباعاً للعين[١]، ثم أسكنت العين للتخفيف، فصار «نِعْمَ»، وهو فعل مدح[٢]، وفاعله قد يكون اسم جنس[٣] معرَّفاً[٤] ....

والثانية: «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين، والثالثة: «فِعْل» بكسر الفاء وسكون العين، وهي أكثر استعمالاً عندهم ولذا اختاره المصنّف، والرابعة: «فِعِل» بكسر الفاء اتّباعاً للعين، قال سيبويه: كأنّ عامّة العرب اتّفقوا على لغة تميم، ثمّ **اعلم** أنّ كون «نعم» و«بئس» فعلين مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون والفرّاء فقائلون باسميّتها ويجعلون «نعم الرجل» بمجموعه بمنزلة الممدوح رافعا لزيد في «نعم الرجل زيد» وكذا في «بئس الرجل فهد» ونقل في حاشية "الصبان" أنهم يجعلون «نعم الرجل» مبتدأ و«زيد» خبراً أو يعكسونه وذلك بأن يجعلون «نعم الرجل» مضافاً إليه من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الرجل الخير زيد، "الكامل".

(١) **قوله: [اتّباعاً للعين]** لحصول الخفّة لكون الحركتين متماثلتين عندئذ وإن كانت الفتحة أخفّ في نفسها.

(٢) **قوله: [وهو فعل مدح]** أي: لإنشاء مدح عامّ لا لجميل على التعيين، ودليل فعليّته لحوق التاء الّتي لاتنقلب هاءً في الوقف به نحو: «نعمت» وهي إنّما تلحق الفعل وأربعة أحرف: «لات» و«ثمّت» و«ربّت» و«لعلّت»، ودليل فعليّته أيضاً اتّصال الضمائر البارزة المرفوعة بآخره نحو: «نعما رجلين» و«نعموا رجالاً» على ما حكاه الكسائي، وتلك الضمائر من خواصّ الأفعال، "الرضي" وغيره.

(٣) **قوله: [اسم جنس]** وهو اسم وضع لشيء ومشارك له في الحقيقة أي: ما وضع للفرد المنتشر، والمشارك أعمّ من أن يكون مشاركاً ذهناً فقط كـ«شمس» أو ذهناً وخارجاً، كـ«أسد»، والفرق بين اسم الجنس والنكرة اعتباريّ؛ فإنّه يسمّى نكرة باعتبار كون مدلوله غير متعيّن ويسمّى اسم جنس باعتبار إطلاقه على سبيل البدليّة على المشاركين في الحقيقة، وقال البعض: إنّ اسم الجنس موضوع للماهيّة من حيث هي هي، والنكرة للفرد الغير المعيّن، وعلى هذا الفرقُ بينهما بيّن، "الكامل" بتغيّر.

(٤) **قوله: [معرّفاً]** منصوب لكونه صفة «اسم جنس»، وفي بعض النسخ: «معرف باللام» بالجرّ على أنه مجرور بجرّ الجوار أي: لجوار لفظ «جنس» المجرور بالإضافة، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «من ملك ذا رحم محرم» فإنّ لفظ «محرم» مجرور لمجاورة «رحم» مع أنه صفة «ذا رحم» وهو منصوب على المفعوليّة، "الكامل" بتغيّر.

باللام[١]، مثل: «نعم الرجل زيد»؛ فـ«الرجل» مرفوع بأنّه فاعل «نعم»[٢]، و«زيد» مخصوص بالمدح، مرفوع بأنّه مبتدأ، و«نعم الرجل» خبره مقدم عليه، أو مرفوع بأنّه خبر مبتدأ محذوف[٣] وهو الضمير تقديره: «نعم الرجل هو زيد»؛ فيكون على التقدير الأوّل[٤] جملة واحدة[٥]، وعلى التقدير الثاني[٦] جملتين[٧]، وقد يكون فاعله اسماً مضافاً إلى المعرَّف باللام[٨] نحو: «نعم......

---

(١) **قوله:** [**باللام**] وهذه اللام للعهد الذهنيّ فيراد بها الفرد الغير المعيّن ويتعيّن ذلك الفرد بعد ذكرالمخصوص فيحصل في الكلام تفصيل بعد الإجمال وهو أوقع في النفس، وليست للاستغراق فإنّه ينافي مطابقة المخصوص مثنّى أو مجموعاً سواء كان بمعنى كلّ واحد أو بمعنى جميع الأفراد، ولا للجنس فإنّ المقصود في مثل «نعم الرجل زيد» ليس مدح ماهيّة الرجل، ولا للعهد الخارجيّ بأن يراد بمدخولها فرد معيّن لعدم سبق ذكره، كذا في "الكامل" عن"التكملة" وغيره.

(٢) **قوله:** [**بأنه فاعل «نعم»**] وهو مختار المحقّقين ومنهم الشيخ الرضي، "الكامل".

(٣) **قوله:** [**بأنه خبر مبتدأ محذوف**] وذهب إليه كثير من النحاة ومنهم الشيخ ابن الحاجب، وقال ابن عصفور: إنّ هاهنا احتمالاً آخر وهو أن يكون زيد مبتدأ والخبر محذوفاً، أي: زيد ممدوح، ويحتمل أن يكون زيد عطف البيان للرجل ولكنّه ضعيف، وهذا الاختلاف إنّما إذا كان المخصوص مؤخّراً أمّا إذا كان مقدّماً نحو: «زيد نعم الرجل» تعيّن الاحتمال الأوّل، "الكامل" بتغيّر.

(٤) **قوله:** [**على التقدير الأوّل**] أي: على أن يكون الرجل مرفوعاً بأنه فاعل «نعم» وزيد مخصوصاً بالمدح مرفوعاً بأنه مبتدأ و«نعم الرجل» خبره.

(٥) **قوله:** [**جملة واحدة**] أحد جزئيها مفرد وهو «زيد» والآخر جملة وهو «نعم الرجل».

(٦) **قوله:** [**وعلى التقدير الثاني**] أي: علي أن يكون «زيد» مرفوعاً بأنّه خبر مبتدأ محذوف.

(٧) **قوله:** [**جملتين**] أُولاهما: جملة فعلية وهي «نعم الرجل» والثانية جملة اسمية وهي «هو زيد».

(٨) **قوله:** [**مضافاً إلى المعرّف باللام**] سواء كان بلا واسطة نحو: «نعم صاحب الفرس زيد» أو بواسطة نحو:

صاحب الرجل زيد»، وقد يكون ضميراً مستَتِراً[1] مميَّزاً بنكِرة[2] ....

«نعم غلام صاحب الفرس زيد» أو بواسطتين، نحو: «نعم غلام أخي صاحب الفرس عمرو» أو بوسائط، نحو: «نعم ولد غلام أخي صاحب الفرس بكر».

(١) **قوله: [ضميراً مستتراً]** ويؤتى به إذا كان المقصود اختصاراً؛ فإنّ «نعم رجلاً زيد» أخصر من «نعم الرجل زيد» أو كان المطلوب مبالغة؛ فإنّ إضمار الفاعل فيه يكون على شرط التفسير وفيه مبالغة، وهذا الإضمار يختصّ بباب «نعم» و«بئس» لأنّ مقام المدح مقام التفخيم والمبالغة وكذا مقام الذمّ، ثمّ **اعلم** أنّ هذا الضمير لا يكون مثنّى ولا مجموعاً في الأغلب لوجهين، الأوّل: أنّ «نعم» و«بئس» غير متصرّفين ولحوق الضمير المثنّى أو المجموع يدلّ على كون الملحوق به متصرّفاً، وإنّما جاز «نعمت المرأة هند» لكون التاء أهون حتّى إنّها تلحق ببعض الحروف أيضاً كـ«ثمّت» و«ربّت» و«لعلّت» بخلاف ضميري التثنية والجمع، والثاني: أنّ ضمير المذكّر المفرد أكثر إبهاماً من ضمير التثنية أو الجمع؛ لأنه لعدم تقدّم المرجع يفهم منه معنى صرفة لايدلّ على التذكير أو التأنيث ولا على التثنية أو الجمع، وزيادة الإبهام مناسبة بهذا المقام، وقد أشار المصنّف إلى هذا بقوله: «مستتراً» فإنّه لوكان الضمير مثنّى أو مجموعاً لا يكون مستتراً بل بارزاً كما لا يخفى، "الكامل".

(٢) **قوله: [مميّزاً بنكرة]** أي: مميّزاً بتمييز نكرة منصوبة، أمّا كون الضمير مميّزاً؛ فلأنّ فيه إجمالاً وإبهاماً كما أسلفنا، وأمّا كون التمييز نكرة؛ فلأنّ التمييز تفسير المميّز والمميّز هاهنا لا يراد به فرد معيّن في الخارج فناسب أن يكون تفسيره بنكرة لنكارة المميّز معنى كما في «أعطيت عشرين درهماً»، فإن قلت: إنّ تمييز هذا الضمير كما يكون بنكرة كذلك يكون بلفظ «ما» أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[البقرة : ٢٧١] فلم لم يذكره المصنّف؟ قلنا: إنّ «ما» فيه بمعنى نكرة على التحقيق فإنّ معناه: «فنعم شيئاً هي» أو «فنعم خصلة هي»، و«شيئاً» أو «خصلةً» نكرة فلم يذكره على حدة، **واعلم** أنّ هذا التمييز قد يجيء مع كون الفاعل اسماً ظاهراً ولكنّه يكون لمجرّد التأكيد لا لرفع الإبهام؛ لأنّ الرفع تابع الوجود ولا وجود للإبهام إذا كان الفاعل كذلك، نحو: شعر

تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زاداً

أجازه المبرّد وابن السراج، ومنعه سيبويه وقال: إنّ «زاداً» مفعول به لـ«تزود» لا تمييز، وإنّما قال: «نكرة» لئلاّ يتوهّم جواز دخول اللام عليه كما أجاز بعض الكوفية دخولها على تمييز العدد قياساً، نحو: «الأحد

منصوبة[1]، مثل: «نعم رجلاً زيد»، والضمير المستتر عائد إلى معهود ذِهْنِيٍّ[2]، وقد يحذف المخصوص إذا دلَّ عليه[3] القرينة[4]، مثل: «نعم العبد» أي: نعم العبد أيّوبُ، والقرينة سِياق[5] الآية، وشرط المخصوص أن يكون مطابقاً[6] لفاعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[7]، مثل: «نعم الرجل

عشر الدرهم» "الكامل" بتغيّر.

(١) **قوله: [منصوبة]** إمّا لفظاً نحو: «نعم رجلاً زيد» أو تقديراً نحو: «نعم فتى بكر»، أو محلاًّ، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة : ٢٧١] واحترز به عن تمييز يكون مجروراً بـ«من» نحو: «لله درّه من فارس»، "الكامل".

(٢) **قوله: [معهود ذهني]** المعهود مأخوذ من «عهدت زيداً» إذا أدركته، فالمعهود بمعنى المعلوم، فالمعنى أنّ الضمير المستتر عائد إلى معلوم ذهنيّ، وهو الّذي يكون نكرة معنى ابتداءً ويتعيّن بعد ذكر المخصوص.

(٣) **قوله: [إذا دلّ عليه... إلخ]** على تعيّنه، فالعبارة بحذف المضاف.

(٤) **قوله: [القرينة]** وهي ما يدلّ على تعيّن شيء لا بالوضع.

(٥) **قوله: [سياق]** بمعنى «ما قبل شيء» إن كان بالباء الموحّدة كما في بعض النسخ، وبمعنى «ما بعد شيء» إن كان بالياء المثنّاة التحتانيّة كما في أكثر النسخ كذلك، وقد يجيء بمعنى «الأسلوب» كما صرّح به في "الكشف الكبير" وعلى هذا يعمّ كلا المعنيين، ويجب الحمل على هذا المعنى إن كان بالياء المثنّاة التحتانيّة؛ لأنّ القرينة على أنّ المخصوص بالمدح هو أيّوب على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام ما قبل «نعم العبد» وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً ﴾ [ص : ٤٤] وما بعده قصّة أخرى لا يدلّ على ذلك، "الكامل".

(٦) **قوله: [أن يكون مطابقاً]** لأنّ مصداق الفاعل والمخصوص واحد، فوجب مطابقتهما في الأشياء الخمسة المذكورة، **واعلم** أنّ اشتراط المطابقة إنّما إذا كان الفاعل معرّفاً باللام أو مضافاً إلى مثله، أمّا إذا كان ضميراً مستتراً فلا يشترط ذلك فإنّه مفرد لا غير كما مرّ، نعم! يجب مطابقة المخصوص لتمييزه؛ لأنه يكون مثنّى ومجموعاً أيضاً، "الكامل".

(٧) **قوله: [والتذكير والتأنيث]** يعلم من ظاهر هذا القول أن لا يجوز مثل: «نعمت الإنسان هند» لعدم مطابقة المخصوص للفاعل في التذكير مع أنّ الشيخ الرضي صرّح بجوازه حيث قال: وقد يؤنّث «نعم» و«بئس» وإن

زيد»، و«نعم الرجلان الزيدان»، و«نعم الرجال الزيدون»، و«نعمت المرأة هند»، و«نعمت المرأتان الهندان»، و«نعمت النساء لهندات»، والثاني: «بِئْسَ» وهو فعل ذمّ، أصله «بَئِسَ»[1] من باب «عَلِمَ»؛ فكسرت الفاء؛ لتبعيّة العين، ثم أسكنت العين تخفيفاً، فصارت «بِئْسَ»، وفاعله أيضاً أحد الأمور الثلاثة المذكورة في «نِعْمَ»، وحكم المخصوص بالذمّ كحكم المخصوص بالمدح في جميع الأحكام[2] المذكورة، مثل: «بئس الرجل زيد»، و«بئس صاحب الرجل

كان فاعلهما مذكّراً لكون المخصوص مؤنّثاً، نحو: «نعمت الإنسان هند»، وكذا يؤنّث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكّراً لتأنيث المخصوص، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا سَاءتْ مُسْتَقَرّاً وَمُقَاماً﴾[الفرقان : ٦٦]، و﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرّاً﴾ [الفرقان : ٧٦] فالأولى أن يجب المطابقة في التذكير والتأنيث وأن يقال: شرط المخصوص أن يصحّ إطلاق الفاعل أو التمييز عليه وهذا الشرط يوجد في الأمثلة المذكورة، وفي بعض النسخ: «والتعريف والتنكير» بعد قوله: «والتذكير والتأنيث» وهو غلط من سهو الناسخ، وهو ظاهر على ماهر، نعم! يجب أن يكون المخصوص أخصّ من الفاعل، فلا يقال: «نعم الإنسان بشر» بل: «نعم الإنسان بشر صالح»، "الكامل" ملخصاً.

(١) **قوله:** [**أصله «بئس»**] بكسر الباء الموحّدة وسكون الهمزة، وفيه لغات ثلاث أخرى: «بَئْس» بفتح الباء وسكون الهمزة، و«بِئِس» بكسرهما، و«بَيْس» بفتح الباء وإبدال الهمزة ياءً مثنّاة تحتانيّة على غير القياس، "الكامل".

(٢) **قوله:** [**في جميع الأحكام**] أي: من اشتراط كون المخصوص مطابقاً للفاعل في الإفراد والتثنية والجمع إلى غير ذلك، فإن قلت: إنّ «مثل القوم» في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الجمعة : ٥] فاعل «بئس» والمخصوص «الّذين كذّبوا» وهو ليس بمطابق له! قلنا: العبارة بحذف المضاف والتقدير هكذا: «بئس مثل القوم مثل الّذين كذّبوا»، أو نقول: إنّ «الّذين كذّبوا» صفة «القوم» والمخصوص محذوف وهو «مثلهم» فلا إشكال، "الكامل" ملخصاً.

زيـد»، و«بـئس رجـلاً زيـد»، و«بـئس الـرجلان الزيـدان»، و«بـئس الرجـال الزيدون»، و«بئست المرأة هند»[١]، و«بئـست المرأتـان الهنـدان»، و«بئـست النساء الهندات»، والثالث: «سَاءَ»[٢] وهـو مـرادِف لـ«بِئْسَ»[٣] وموافِـق لـه في جميع وجوه الاستعمال[٤]، والرابـع: «حُبَّذَا»[٥] بفـتح الفـاء أو ضـمِّها[٦]، أصـله حبُـبَ بـضمّ العين؛ فأسـكنت البـاء الأولى وأدغمـت في الثانيـة علـى اللغـة

---

(١) **قوله: [بئست المرأة هند]** وجاز «بئس المرأة هند» بترك علامة التأنيث في الفعل.

(٢) **قوله: [الثالث: «ساء»]** أصله «سوء» مثل «خوف» أبدلت الواو ألفاً لتركها وانفتاح ما قبلها، والمراد به «ساء» الّذي يجيء لإنشاء الذمّ؛ لأنه قد يجيء للإخبار ولا يكون على هذا التقدير ممّا نحن فيه.

(٣) **قوله: [مرادف لـ«بئس»]** لأنّ كليهما لإنشاء الـذمّ، إلاّ أنّ «بـئس» أعـرف؛ لكونـه للإنـشاء فقـط، بخـلاف «ساء» فإنّه مشترك بين الإنشاء والإخباركما عرفت، ولذا عدّه صاحب "التسهيل" من ملحقات «بئس» كمـا عدّ «حسن» و«قضو» و«علم» في «حسن الرجل زيد» و«قضو الرجل بكر» و«علم الرجل عمرو» بمعنـى «نعـم الحسن زيد» و«نعم القاضي زيد» و«نعم العالم زيد» من ملحقات «نعم»، "الكامل".

(٤) **قوله: [في جميع وجوه الاستعمال]** من كون الفاعل معرّفاً باللام، أو مضافاً إلى مثله، أو ضميراً مبهماً مميّزاً بنكرة منصوبة، ومن كون المخصوص بالذمّ محذوفاً عند القرينة، ومطابقـاً للفاعـل في الإفـراد والتثنيـه، فـإن قلت إذا كان «ساء» موافقاً لـ«بئس» في جميع الوجوه فلم لم يذكره المصنّف معـه متّـصلاً؟ قلنـا: إشـارة إلى الفرق بينهما من الوجه الّذي بيّناه في الحاشية السابقة، "الكامل" بتغيّر.

(٥) **قوله: [الرابع «حبّذا»]** وهو لإنشاء المدح، وإذا دخله «لا» فيوافق لـ«بئس» معنى، أي: يفيد إنشاء الذمّ.

(٦) **قوله: [بفتح الفاء أو ضمّها]** أي: في «حبّ» لغتان، ووجهه أنّ أصله «حبُب» على حـدّ «كـرم» فـإن اعتـبر الإدغام بعد نقل ضمّ العين إلى الفاء فـ«حبّ» بضمّ الفاء وإن اعتبر بعد إسقاطه فـ«حبّ» بفتح الفاء، وقال ابن الحاجب: الفتح والضمّ كانا جائزين قبل نقله إلى المعنى الإنشائيّ أمّا بعد النقل فلا يجوز إلاّ الفتح، "الكامل" بزيادة.

الأولى، أو نقلت ضمّتها إلى الحاء وأدغمت الباء في الباء على اللغة الثانية،و«حَبَّ» لا ينفصل عن «ذَا»[1] في الاستعمال[2]؛ ولهذا[3] يقال في تقرير الأفعال[4]: «حبذا»، وهو مرادف لـ«نِعْمَ»[5]، وفاعله «ذا»، والمخصوص بالمدح مذكور بعده[6]، وإعرابه[7] كإعراب مخصوصِ «نعم» في الوجهين[8]

---

(١) **قوله: [لا ينفصل عن «ذا»]** ولمّا لم يستعمل «حبّ» منفصلاً عن «ذا» صار «ذا» بمنزلة جزء منه، ولذا لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث وإن كان مخصوصه مثنّى أو مجموعاً أو مؤنّثاً، فلا يقال: «حبّذان الزيدان» ولا «حبّتا هند» فـ«حبذا» بمنزلة الأمثال ولا تتغيّر الأمثال، و«ذا» فيه كالضمير في «نعم رجلاً»، "الكامل" ملخصاً.

(٢) **قوله: [في الاستعمال]** أي: في الاستعمال المألوف عند أهل العرب، وهو استعماله لإنشاء المدح، أمّا في الاستعمال الغير المألوف عندهم وهو استعماله للإخبار فينفصل عنه، "الكامل".

(٣) **قوله: [ولهذا]** أي: لأجل أنّ «حبّ» الإنشائيّ لا ينفصل عن «ذا» في الاستعمال.

(٤) **قوله: [في تقرير الأفعال]** التقرير هاهنا بمعنى التعديد أي: "شمار كردن"، والعبارة بحذف المضاف، أي: في وقت تعديد أفعال المدح والذمّ، والمعنى: أنّ النحاة إذا عدّوا أفعال المدح والذمّ لا يكتفون بـ«حبّ» فقط بل يذكرون «حبّذا» بتمامه ودلّ ذلك على أنّ «ذا» صار بمنزلة الجزء.

(٥) **قوله: [هو مرادف لـ«نعم»]** لأنّ كليهما لإنشاء المدح.

(٦) **قوله: [مذكور بعده]** أي: بعد «حبّذا» ولايجوز تقديمه عليه ولا يعمل ناسخ من النواسخ فيه بخلاف «نعم» فإنّه يجوز تقديم مخصوصه عليه ويعمل الناسخ فيه، نحو: «زيد نعم الرجل» و«إن زيداً نعم الرجل».

(٧) **قوله: [وإعرابه]** أي إعراب مخصوص «حبّذا».

(٨) **قوله: [في الوجهين]** بل في الوجوه الثلاثة، الأوّل: أن يكون «حبّذا» جملة فعليّة خبراً مقدّماً والمخصوص مبتدأ مؤخّراً، والثاني: أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف وهو «محبوب»، والثالث: أن يكون المخصوص خبراً مبتدأه محذوف من نحو «هو»، والمراد بالوجهين الأوّل والثالث.

المذكورين، لكنَّه لا يطابق[1] فاعلَه في الوجوه المذكورة، مثل: «حبّذا زيد»، و«حبّذا الزيدان»، و«حبّذا الزيدون»، و«حبّذا هند»، و«حبّذا الهندان»، و«حبّذا الهندات»، ويجوز أن يكون قبله أو بعده[2] اسم موافق له[3] منصوباً على التمييز أو على الحال[4]، ....

---

(١) **قوله: [لكنّه لا يطابق... إلخ]** أي: مخصوص «حبّذا» لا يطابق فاعل «حبّذا» في الوجوه المذكورة من كونه مثنّى أو مجموعاً أو مؤنّثاً؛ إذ فاعله «ذا» دائماً، وهو مفرد مذكّر لما ذكرنا من أنه صار بمنزلة الأمثال وهي لا تتغيّر.

(٢) **قوله: [يجوز أن يكون قبله أو بعده... إلخ]** يعني: «حبّذا» مثل «نعم» في باب التمييز إلاّ أنّ تمييز «حبّذا» يقع قبل مخصوصه أو بعده بخلاف «نعم»؛ لأنه لا يقع تمييزه بعد مخصوصه، فلا يقال: «نعم زيد رجلاً»؛ وذلك لأنّ «ذا» في «حبّذا» مثل الضمير في «نعم رجلاً» فكما يحتاج الضمير إلى التمييز كذلك يحتاج إليه اسم الإشارة، وإنّما لم يجز تأخير التمييز عن المخصوص في «نعم» وجاز ذلك في «حبّذا» ليظهر مزيّة الاسم الظاهر على الضمير، وأيضاً يجوز حذف التمييز في «حبّذا» لعدم الالتباس ولا يجوز ذلك في «نعم» للالتباس إذا كان المخصوص معرّفاً باللام أو مضافاً إليه، نحو: «نعم رجلاً السلطان» و«نعم رجلاً غلام السلطان» فإنّه يلتبس بالفاعل لو حذف التمييز، أمّا إذا لم يكن المخصوص كذلك فأيضاً لا يجوز طرداً للباب وإن لم يلتبس بشيء، نحو: «نعم رجلاً زيد» بخلاف «حبّذا» فإنّه لا صورة للالتباس فيه لكون فاعله «ذا» دائماً، "الكامل" ملخّصاً.

(٣) **قوله: [موافق له]** أي: موافق للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لأنّ هذا الاسم والمخصوص متّحدان في المصداق سواء جعل هذا الاسم تمييزاً أو حالاً فلا بدّ من الموافقة بينهما في الأشياء المذكورة، "الكامل" بتغيّر.

(٤) **قوله: [منصوباً على التمييز أو على الحال] اعلم** أنه قد اختلف في الاسم المنصوب الواقع بعد «حبّذا» فذهب الأخفش والفارسيّ إلى أنه حال مطلقاً، وأبو عمرو إلى أنه تمييز، وقال البعض: إنّه حال إن كان جامداً وإلاّ فلا، وقال البعض: إن كان المراد به تقييد مبالغة مدح مخصوص بوصف فحال فلا يكون الاسم

مثل: «حبّذا رجلاً زيد»[1]، و«حبّذا راكباً زيد»، و«حبّذا زيد رجلاً»، و«حبّذا زيد راكباً» واعلم أنّه لا يجوز التصرّف[2] في هذه الأفعال غير إلحاق التاء[3] فيها؛ ولهذا سمّيت[4] هذه الأفعال غيرَ متصرِّفةٍ.

إلاّ مشتقًّا، نحو: «حبّذا هند مواصلة» أي: في حال مواصلتها، وإن كان المراد بيان جنس المبالغ في المدح فتمييز سواء كان الاسم جامداً أو مشتقًّا، نحو: «حبّذا زيد رجلاً» و«حبّذا زيد راكباً»، "الكامل" بتغيّر.

(١) **قوله: [مثل: «حبّذا رجلاً زيد»... إلخ]** المثال الأوّل من الأمثلة الأربعة المذكورة في الكتاب لتقديم التمييز على المخصوص والثاني لتقديم الحال عليه، والثالث لتأخير التمييز عنه، والرابع لتأخير الحال عنه.

(٢) **قوله: [لا يجوز التصرّف... إلخ]** أي: لا يشتقّ من هذه الأفعال صيغ أخرى حتّى صيغ الماضي الأخرى فضلاً عن صيغ المضارع أو الأمر أو النهي إلى غير ذلك من اسمي الفاعل أو المفعول وغير ذلك.

(٣) **قوله: [غير إلحاق التاء]** منصوب على الاستثناء، أي: لا يتصرّف فيها سوى التصرّف بإلحاق التاء فيها فإنّه يجوز ولا يجوز ذلك أيضاً في «حبّذا»، و«ذا» فيه للمذكّر فلو لحقت به علامة التأنيث لزم اجتماع علامتي التذكير والتأنيث وهو غير جائز.

(٤) **قوله: [سمّيت... إلخ]** المراد بالتسمية هاهنا الإطلاق لا معناه المعروف أي: "نام نهادن" حتّى يلزم أن يكون «غير متصرّفة» اسماً لها.

النوع الثالث عشر

أفعال القلوب(١) وإنّما سمّيت بِها؛ لأنَّ صُدورها(٢) من القلب ولا دخل فيه للجوارح(٣)، وتسمّى أفعال الشكّ واليقين أيضاً؛ لأنَّ بعضها للشكّ(٤) وبعضَها لليقين، وهي تدخل على المبتدأ والخبر(٥)، وتنصبهما معا بأن يكونا مفعولين لَها(٦)،

---

(١) **قوله: [أفعال القلوب]** لمّا كانت تلك الأفعال مناسبة للعوامل السماعيّة لكون امتناع الاقتصار على أحد مفعوليها وكون جواز الإلغاء والتعليق سماعيًّا، وللعوامل القياسيّة لكونها ناصبة للمفعول أخّرها عن العوامل السماعيّة وقدّم على العوامل القياسيّة رعاية للمناسبتين.

(٢) **قوله: [لأنّ صدورها]** العبارة بحذف المضاف والتقدير: لأنّ صدور معانيها... إلخ، فإنّ صدور الأفعال إنّما هو من اللسان بيد أنّ صدور معانيها إنّما هو من القلب.

(٣) **قوله: [ولا دخل فيه للجوارح]** أي: للأعضاء الظاهرة بل تكفي فيه القوى الباطنة بخلاف الأفعال الأخرى؛ فإنّها وإن كانت صادرة من القلب أيضاً إذ هو المصدر لجميع الأفعال الاختياريّة لكنّ للجوارح دخلاً فيه.

(٤) **قوله: [بعضها للشكّ... إلخ]** الشكّ في اللغة: خلاف اليقين، فالأفعال الّتي لا تدلّ على اليقين فهي للشكّ، ومن لم ينظر إلى معنى الشكّ هذا اعترض أوّلاً أنه لا فعل منها يدلّ على الشكّ فإنّ الشكّ هو إدراك متساوي الطرفين، ثمّ أجاب عنه ثانياً بأنّ المراد بالشكّ هاهنا الظنّ، مع أنه لا يرد الإيراد ولا يحتاج إلى دفعه لما ذكرنا من أنّ الشكّ هاهنا بمعنى خلاف اليقين وهو شامل للظنّ، أمّا الشك بمعنى إدراك متساوي الطرفين فاصطلاح أهل الميزان، "الكامل" بتغيّر.

(٥) **قوله: [على المبتدأ والخبر]** فإن قلت: لا يصحّ حصر دخولها على المبتدأ والخبر؛ لأنها قد تدخل لا عليهما، نحو: «علمت أنّ زيداً قائم» و«علمت أن يقوم زيد» و«ظننت زيداً عمرواً» فإنّه لا شيء من هذه المدخولات بمبتدأ وخبر، قلنا: لا ينحصر دخولها على المبتدأ والخبر ولا لفظ في عبارة المصنّف يستفاد منه الحصر فالإيراد المذكور من قِبَل من يضرب لمثله: «المعترض كالأعمى» فليس بشيء.

(٦) **قوله: [مفعولين لها] اعلم** أنّ المفعول في الحقيقة هو مصدر الجزء الثاني المضاف إلى الجزء الأوّل، وإجراء الإعراب على الجزئين إنّما هو لتضمّنهما مفعولاً حقيقيًّا، نحو: «علمت زيداً قائماً» فإنّه بمعنى:

وهي سبعة[1]: ثلاثة منها للشكّ[2]، وثلاثة منها لليقين[3]، وواحد منها مشترَك

«علمت قيام زيد».

(١) **قوله: [وهي سبعة]** إن قلت: إنّ بيان العدد في مقام التعديد يفهم منه الحصر فيستفاد من قول المصنّف «هي سبعة» أنّ أفعال القلوب منحصرة في السبعة وليس كذلك؛ لأنّ مثل «شككت» و«وهمت» أيضاً من تلك الأفعال لصدوره من القلب ولا دخل فيه للجوارح! قلنا: مرجع الضمير أفعال تسمّى أفعال القلوب عند النحاة وهي لا شكّ منحصرة في السبعة لا أفعال القلوب مطلقاً حتّى يرد ما أورد، نعم! قد عُدّ بعض الأفعال من ملحقات أفعال القلوب، منها: «جعل» و«عدّ» بمعنى اعتقد اعتقاداً غير مطابق، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً ﴾ [الزخرف : ١٩] أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة، ونحو: «أعدّه فقيراً فبان غنيًّا»، ومنها: «هب» بلفظ الأمر بمعنى «ظنّ»، نحو قوله شعر

أجرني أبا خالد		وإلاّ فهبني امرءً هالكاً

ومنها «تعلم» بلفظ الأمر بمعنى «اعلم»، نحو قوله: شعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوّها		فبالغ بلطف في التحيّل والمكر

وقد تلحق «رأى» الحلميّة بـ«رأى» العلميّة في نصب الجزئين، نحو قوله تعالى: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[يوسف : ٤] كذا في "الرضي" وغيره.

(٢) **قوله: [ثلاثة منها للشكّ]** وهي «حسبت» و«ظننت» و«خلت» كما سجيء، والمراد أنّ غالب استعمالها في الشكّ وإلاّ فـ«ظننت» قد يجيء في بعض المواضع لليقين أيضاً، قال الله عزوجل: ﴿ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾[الحاقة : ٢٠] أي: علمت ملاقاة حساب أعمالي، وكذا «حسبت» و«خلت» قد يجيئان لليقين، "حاشية الشمّة" بتغيّر.

(٣) **قوله: [وثلاثة منها لليقين]** وهي: «علمت» و«رأيت» و«وجدت» والمراد أنّ غالب استعمالها لليقين وإلاّ فقد جوّز في "التسهيل" كون «رأيت» للظنّ أيضاً، وفي "المنهل" كون «علمت» بمعنى الظنّ تمسّكاً بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ [الممتحنة : ١٠] أي: إن ظننتموهنّ... إلخ، **واعلم** أنّ المراد باليقين الاعتقاد الجازم بقرينة مقابلة الظنّ سواء كان مطابقاً للواقع كما يستعمل فيه «علمت» و«وجدت» أو غير مطابق له كما يستعمل «رأيت» في كليهما، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ

بينهما؛ أمّا الثلاثة الأُوَل[1] فـ«حَسِبْتُ»[2] و«ظَنَنْتُ» و«خِلْتُ»[3]، مثل: «حسبت زيداً فاضلاً»، و«ظننت بكراً نائماً»، و«خلت خالداً قائماً»، و«ظننت» إذا كان من الظنّة[4] بمعنى التهمة لَم يقتضِ المفعول الثانيَ، مثل: «ظننت زيداً» أي: اتّهمته، وأمّا الثلاثة الثانية فـ«عَلِمْتُ» و«رَأَيْتُ» و«وَجَدتُّ»، مثل: «علمت زيداً أميناً»، و«رأيت عمرواً فاضلاً»، و«وجدت البيت رهيناً»، و«علمت» قد

قَرِيباً﴾[المعارج : ٦] فإنّ الأوّل غير مطابق للواقع والثاني مطابق له، "حاشية الشمّة" وغيره.

(١) **قوله: [أمّا الثلاثة الأوَل]** أي: الأفعال الثلاثة الّتي يقصد بها الإخبار بالشكّ... إلخ، وإنّما قدّم أفعال الشكّ على أفعال اليقين في الذكر ليوافق الوضع الطبع؛ فإنّ مدلولها وهو الشكّ مقدّم في الوجود على مدلولها وهو اليقين، "الكامل" بتغيّر.

(٢) **قوله: [فـ«حسبت»]** بكسر السين وبفتحها لغتان، وإنّما عبّر عن هذه الأفعال بلفظ الماضي دون المضارع لتقدّم الماضي على الحال والاستقبال، وإنّما عبّر بلفظ المتكلّم دون غيره؛ لأنّ كلّ أحد أعرف بأفعال قلبه من غيره، والمراد المادّة دون خصوصيّة صيغة مّا.

(٣) **قوله: [و«خلت»]** بكسر الخاء مشتقّ من «الخيلولة»، وأصله: «خيلت» على زنة «سمعت» نقل كسرة الياء إلى الخاء بعد حذف حركتها وسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار: «خلت»، ومضارعه «أخال» بكسر الهمزة وهي اللغة الفصحى، وبفتحها عند بني أسد على القياس.

(٤) **قوله: [من الظنة]** بكسر الظاء المعجمة بمعنى التهمة وقد يجيء بمعنى الإيهام، والتهمة بضمّ التاء وفتح الهاء على زنة «الهمزة»، وأصله: «وُهَمة» أبدلت الواو تاءً كما في «تراث»، و«ظنين» في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[التكوير : ٢٤] في قراءة، مأخوذ من الظنة بمعنى التهمة أي: ما النبيّ الحبيب في الإخبار عن الوحي والغيب بمتهم أي: ليس موضع الظن السيّء، فإنّ الإتّهام أن تجعل شخصاً موضع الظنّ السيّء، وفي قراءة: «بضنين» من «الضنة» بمعنى البخل، أي: ما النبي الكريم في الإخبار عن الغيب ببخيل، "الكامل" بتغيّر.

يجيء[1] بمعنى «عرفت»، نحو: «علمت زيداً» أي: عرفته[2]، و«رأيت» قد يكون بمعنى «أبصرت»[3] كقوله تعالى[4]: ....

---

(١) **قوله: [و«علمت» قد يجيء... إلخ]** يريد المصنّف أن يذكر للأفعال المذكورة بعض معان لا تتعدّى تلك الأفعال باعتبارها إلاّ إلى مفعول واحد، **واعلم** أنّ لهذه الأفعال معاني أيضاً لا تتعدّى باعتبارها إلى مفعول أصلاً، نحو: «علمت» بمعنى «لب بالائے من شگافته شد»، و«وجدت جدة» بمعنى «مستغنى شدم»، و«وجدت موجدة» بمعنى «غصه كردم»، و«وجدت وجداً» بمعنى «اندوهگين شدم»، و«حسبت» بمعنى «صرت أحسب» أي: ذا حمرة وبياض كالبرص، و«زعمت» بمعنى «سمنت» و«هُزِلت»، و«خلت» بمعنى «تكبرت» و«عرجت»، وإنّما لم يذكر المصنّف هذه المعاني؛ لأنّ مقصوده بيان معان تقرب من الظنّ واليقين أي: كانت من قبيل الإدراك فإنّ المعاني المذكورة في الكتاب كذلك، وليست هذه المعاني من قبيل الإدراك، فإن قلت: إنّ «وجدت الضالّة» بمعنى «أصبتها» ليس من قبيل الإدراك مع أنه مذكور في الكتاب! قلنا: معنى: «وجدت الضالّة»: «أصبتها وأدركتها بالحاسّة» فهو من قبيل الإدراك وإنّما اقتصر المصنّف بقوله: «أصبتها» في بيان معناه اكتفاءً على قدر المطلوب وهو بيان تعدّيه إلى مفعول واحد وهو حاصل بهذا القدر من البيان، "الكامل" بتغيّر.

(٢) **قوله: [أي: «عرفته»]** من المعرفة، **واعلم** أنه لا فرق بين العلم والمعرفة عند أهل العلم والمعرفة أي: العرب معنى، فـ«علمت أنّ زيداً قائماً» و«عرفت أنّ زيداً قائماً» بمعنى عندهم، إلاّ أنهم يفرّقون بينهما لفظاً فيستعملون المعرفة لإدراك يتعلّق بنفس الشيء ولهذا ينصبون به مفعولاً واحداً، والعلم لإدراك يتعلّق بنفس الشيء وصفته كليهما ولهذا ينصبون به مفعولين، وقد يستعملون العلم لإدراك نفس الشيء ومثال الكتاب من هذا القبيل ولذا فسّره المصنّف بقوله: «عرفته»، "الكامل" بزيادة.

(٣) **قوله: [بمعنى «أبصرت»]** من الإبصار بمعنى استعمال البصر، وهو وإن كان من أفعال الجوارح ولكنّه لمّا استلزم الإدراك قرب بـ«علمت».

(٤) **قوله: [كقوله تعالى: ... إلخ]** لايخفى أنّ كون قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ [الصافات: ١٠٢] من هذا القبيل نظراً فإنّه ليس من رؤية البصر؛ لأنّ سيّدنا إبراهيم على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام لم يأمر ابنه سيّدنا إسماعيل على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام برؤية شيء، ولا من رؤية القلب؛ لأنه يطلب

﴿فَانظُرْ مَاذَا[1] تَرَى﴾[الصافات: ١٠٢]، و«وجدت» قد يكون بمعنى «أصبت»، مثل: «وجدت الضالّة»[2] أي: أصبتها[3]؛ فإنّ كلّ واحد[4] من هذه

مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضمّ، بل هو للرأي الّذي هو الاعتقاد والمشاورة كذا في كتب وجوه القراءة، وفي "تفسير الجلالين": «ماذا ترى» من الرأي اهـ. فتأمّل حتّى لا يزلّك الوهم عن المرام، وقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ﴾[الصافات : ١٠٢] أيضاً ليس من نظر البصر؛ لأنه لم يأمره بنظره بالبصر بل من "نظر في الأمر" بمعنى تأمّل فيه، وفي نسخة: "ورأيت قد يكون بمعنى أبصرت، نحو: «رأيت الهلال»، وقد يكون بمعنى تفكّرت كقوله تعالى: ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ [الصافات : ١٠٢] وفيه أنّ التمثيل وإن كان صحيحاً لكنّه لا يناسب بيان «رأيت» بمعنى «تفكّرت» بهذا المقام تأمّل، "الكامل" بتغيّر.

(١) **قوله: [ماذا... إلخ] اعلم** أنّ «ماذا» يستعمل على وجوه: أن يكون «ما» استفهاميّة و«ذا» اسم الإشارة، نحو: «ماذا التواني» و«ماذا الوقوف»، وأن يكون «ما» استفهاميّة و«ذا» موصولة، نحو: «لاتسئلان المرأ ماذا يحاول»، وأن يكون المجموع استفهاميًّا، نحو: «لماذا جئت»، وأن يكون «ما» استفهاميّة و«ذا» زائدة، نحو: «ماذا صنعت»، ويصحّ في الآية الكريمة الوجوه الأربعة، "الكامل".

(٢) **قوله: [الضالّة]** تأنيث «ضالّ» وهو الشيء المبحوث عنه، تستعمل للمذكّر والمؤنّث، وجمعها «ضوالّ».

(٣) **قوله: [أصبتها]** من الإصابة بمعنى "يافتن"، ومعنى الإدراك بالحاسّة داخل فيه كما مرّ.

(٤) **قوله: [فإنّ كلّ واحد... إلخ]** إن قلت: الفاء فيه لا يخلو إمّا أن تكون جزائيّة أو عاطفة أو تفصيليّة أو تعليليّة ولا يصحّ شيء منها هاهنا أمّا الأوّل فلعدم الشرط قبله حتّى يكون جزاءً له، وأمّا الثاني فلفقد المعطوف عليه قبله حتّى يكون معطوفاً عليه، وأمّا الثالث فلعدم سبق الإجمال قبله حتّى يكون تفصيلاً له، وأمّا الرابع فلعدم مضيّ الدعوى قبله حتّى يكون علّة ودليلاً له! قلنا: هي للتعليل والدعوى وإن لم يكن مذكوراً قبله صراحة لكنّه مذكور دلالة فإنّه يفهم من الأمثلة المذكورة فيما سبق أنّ كلّ واحد من المعاني المذكورة للأفعال المذكورة يتعدّى إلى مفعول واحد وهو الدعوى فأشار المصنّف بقوله: إنّ كلّ واحد...إلخ إلى الصغرى، والكبرى محذوف وهي أنّ كلّ معنى لا يقتضي إلاّ متعلّقاً واحداً لا يتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد، وقوله: فلا يتعدّى... إلخ نتيجة، "الكامل" ملخّصاً.

المعاني لا يقتضي إلاّ متعلَّقاً واحداً فلا يتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد، والواحد المشترَك بينهما[1] هو «زعمت» مثل: «زعمت الله غفوراً»[2]؛ فهو لليقين، و«زعمت الشيطان شكوراً»[3] فهو للشكّ، وفي هذه الأفعال لا يجوز الاقتصار[4] على أحد المفعولين[5]؛ لأنّهما كاسم واحد؛ لأنّ مضمونهما معاً

---

(١) **قوله:** [**بينهما**] أي: بين اليقين والظنّ واليقين، إلاّ أنه أكثر استعمالاً في الأوّل منه في الثاني.

(٢) **قوله:** [**غفوراً**] بالفتح مأخوذ من «غفر» بمعنى «ستر» إذ من شأنه تعالى ستر السيّئات للعباد برحمته، أو من «غفر» بمعنى «محى» فإنّه سبحانه تعالى يمحو ما يشاء من ذنوب العباد، كما قال تعالى: ﴿يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد : ٣٩] ومنه «الغافر» و«الغفّار»، والأسماء الثلاثة مترادفة إلاّ أنّ الأوّل صفة مشبّهة والثاني اسم فاعل والثالث اسم مبالغة، "الكامل".

(٣) **قوله:** [**شكوراً**] له معنيان، الأوّل: (بسيار شكر گزار)، والثاني: (قبول كننده شيء حقير) والمراد هاهنا المعنى الثاني، والمعنى: أنني خلت الشيطان أنه يرضى عن الإنسان بارتكابه الصغائر ولكنّه ليس كذلك فإنّه يرضى منه إن ارتكب أكبر الكبائر، أعاذنا الله تعالى إيّانا وجميع المسلمين من شرّه وشرذمته، "الكامل".

(٤) **قوله:** [**لايجوز الاقتصار... إلخ**] الاقتصار حذف شيء بدون القرينة الدالّة عليه، أمّا الحذف مع القرينة فيسمّى «اختصاراً»، فإن قلت: إنّ مفعولي باب «علمت» أصلهما مبتدأ وخبر وقد جاز حذف أحدهما فلم لم يجز في هذا الباب؟ قلنا: إنّ كلا المفعولين بمنزلة اسم واحد؛ لأنّ المفعول في الحقيقة هو مضمونهما أي: مصدر الثاني المضافُ إلى الأوّل، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة ولا يجوز ذلك كما سيجيء في الكتاب، أمّا عند قيام القرينة فقد جاز حذفه ولو على قلّة كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] فإنّ المفعول الأوّل هاهنا وهو «بخلهم» محذوف لقرينة «يبخلون».

(٥) **قوله:** [**على أحد المفعولين**] وكذا لا يجوز حذف كلا المفعولين أيضاً اقتصاراً، بخلاف باب «أعطيت» فإنّه يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه وكذا حذف كليهما، نحو: «فلان يعطي ويكسو»، أمّا اختصاراً أي حذف مفعولي باب «علمت» معاً عند قيام القرينة فجائز، نحو قوله تعالى: ﴿ ظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [الفتح :

مفعول به في الحقيقة، وهو مصدر[1] المفعول الثاني المضافُ إلى المفعول الأوّل؛ إذ معنى «علمت زيداً فاضلاً»: «علمت فضل زيد»؛ فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، وإذا توسّطت هذه الأفعال بين مفعوليها[2]، أو تأخّرت عنهما جاز إبطال[3] عملها[4]، مثل: «زيد ظننت قائم»، و«زيداً ظننت قائماً»،.........................

١٢] أي: ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفياً أبداً ظنّ السوء، فحذف المفعول الأوّل وهو «انقلاب الرسول... إلخ» والثاني وهو «منتفياً... إلخ» بقرينة ما قبله من قوله تعالى: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً ﴾ [الفتح : ١٢]، وقوله: ﴿ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [الفتح : ١٢] مفعول مطلق للنوع، "الكامل" ملخصاً.

(١) **قوله: [وهو مصدر... إلخ]** بيان لطريق أخذ مضمون المفعولين، ويمكن أخذ المضمون بهذا الطريق إذا كان الثاني مشتقًّا، أمّا إذا كان غير مشتقّ فيجعل مصدراً بإلحاق الياء والتاء بآخره، نحو: «علمت هذا زيداً» معناه: «علمت زيديّة هذا».

(٢) **قوله: [بين مفعوليها]** إنّما قيّد بذلك؛ لأنها إذا توسّطت بين الفعل والفاعل نحو: «ضرب أحسب زيد» أو بين اسم الفاعل ومعموله نحو: «لست بمكرم أحسب زيداً»، أو بين اسم «إنّ» وخبرها، نحو: «إنّ زيداً أحسب قائم» أو بين «سوف» ومدخولها نحو: «سوف أحسب يقوم زيد»، أو بين المعطوف عليه والمعطوف نحو: «جاءني زيد أحسب وعمرو» وجب إبطال عملها، وإنّما اقتصر المصنّف على بيان صور جواز إبطال العمل لكثرة دورانها في كلام العرب، "الكامل".

(٣) **قوله: [جاز إبطال]** أي: جاز إبطال عمل أفعال القلوب في كلتا الصورتين، وجاز عدم الإبطال أيضاً، أمّا جواز الإبطال فلضعف العامل بتوسّط وتأخّر في المعمول، وأمّا جواز عدم الإبطال فلكون الفعل أصلاً في العمل فصحّ الإعمال، فالإبطال باعتبار الضعف والإعمال باعتبار الأصالة، "الكامل".

(٤) **قوله: [إبطال عملها] اعلم** أنّ الإبطال إذا كان لفظاً ومعنًى يقع هذه الأفعال ظرفاً فـ«زيد ظننت قائم» و«زيد

و«زيد قائم ظننت»، و«زيداً قائماً ظننت»؛ فإعمالُها وإبطالُها حينئذ متساويان[١]، وقال بعضهم: «إنّ إعمالَها أولى على تقدير التوسّط[٢]، وإبطالها أولى على تقدير التأخّر»[٣]، وإذا زيدت الهمزة[٤] في أوّل «علمت» و«رأيت» صارا متعدّيين إلى ثلاثة مفاعيلَ، نحو: «أعلمت زيداً عمرواً فاضلاً»، و«أرأيت عمرواً خالداً عالِماً»؛ فزِيْدَ فيهما بسبب الهمزة مفعولٌ آخرُ؛ لأنّ الهمزة للتصيير؛ فمعنى المثال الأوّل: «حملت زيداً على أن يعلم عمرواً فاضلاً» ومعنى المثال الثاني: «حملت عمرواً على أن يعلم خالداً عالِماً»، وذلك[٥] مخصوص بهذين الفعلين دون أخواتهما، وهذا[٦] مسموع من العرب

قائم ظننت» بمعنى «زيد قائم في ظنّي»، ولا يكون لجملة «زيد قائم» محلّ من الإعراب، "الكامل".

(١) **قوله: [متساويان]** ووجه التساوي ما قدّمنا من اعتبارين على التساوي.

(٢) **قوله: [على تقدير التوسّط]** ووجه أولويّة الإعمال على هذا التقدير أنّ اعتبار الأصالة في العمل كان مفيداً لجواز الإعمال وقد انضمّ بذلك اعتبار تقدّم أحد المفعولين فأفاد مجموع الاعتبارين أولويّة الإعمال.

(٣) **قوله: [على تقدير التأخّر]** ووجه أولويّة الإبطال على هذا التقدير أن التأخّر عن المفعول الواحد كان موجباً للضعف ولذا جاز الإبطال أيضاً والتأخّر عن كلا المفعولين يوجب زيادة الضعف المفيدة لأولويّة الإبطال.

(٤) **قوله: [وإذا زيدت الهمزة... إلخ]** أي: همزة الإفعال لا همزة الاستفهام... إلخ، ولا يصيران متعدّيين إلى ثلاثة مفاعيل بتضعيف العين فلا يقال: «علّمتك زيداً منطلقاً» بل يقال: «علّمتك انطلاق زيد» بتعديته إلى المفعولين.

(٥) **قوله: [وذلك]** أي: ازدياد مفعول على اثنين بزيادة الهمزة في أوّل «علمت» و«رأيت».

(٦) **قوله: [وهذا]** أي: جعل «علمت» و«رأيت» متعدّيين إلى ثلاثة مفاعيل بزيادة الهمزة في أوّلهما مسموع من العرب فلا يقاس عليهما الغير.

خلافاً للأخفش؛ فإنّه أجاز زيادة الهمزة في جميع هذه الأفعال[1] قياساً على «أعلمت» و«أرأيت» نحو: «أظننت وأحسبت وأخلت وأوجدت وأزعمت زيداً عمرواً فاضلاً»، و«أَنْبَأَ»[2] و«نَبَّأَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ» أيضاً تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، اعلم أنّه لا يجوز حذف المفعول الأوّل من المفاعيل الثلاثة لكنْ يجوز حذف المفعولين الأخيرين معاً، ولا يجوز حذف[3] أحدهما بدون الآخر كما مرّ.

---

(١) **قوله: [في جميع هذه الأفعال]** أي: سوى «علمت» و«رأيت» لأنهما مقيس عليهما فإن لم يستثن يلزم قياس الشيء على نفسه.

(٢) **قوله: [و«أنبأ»... إلخ] اعلم** أنّ هذه الأفعال الأربعة ليست بمتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل باعتبار معناها الوضعيّ بل باعتبار تضمّنها معنى الإعلام ملتحقة بـ«أعلم».

(٣) **قوله: [لا يجوز حذف... إلخ] اعلم** أنّ في حذف المفعول من مفاعيل الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل أربعةَ مذاهب الأوّل: يجوز حذف المفعول الأوّل بشرط ذكر الثاني والثالث ويجوز العكس، وهذا هو مذهب الجمهور ومنهم ابن كيسان والمبرّد ورجّحه ابن المالك، والثاني: أنه لا يجوز حذف شيء من تلك المفاعيل بل يجب ذكر الثلاثة معاً، وهو مذهب سيبويه واختاره ابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور، والثالث: أنه يجوز حذف الأوّل بشرط ذكر الأخيرين ولا يجوز العكس ولا حذف الثلاثة معاً ولا حذف أحد من الأخيرين، وهو مذهب الشلوبين، والرابع: أنه لايجوز حذف الأوّل ويجوز حذف الأخيرين معاً دون أحدهما بدون الآخر، وهو مذهب الجرمي واختاره ابن القواس وذكره هاهنا الشارح، "الكامل" ملخصاً.

أمّا القياسيّة[(١)] فسبعة عوامل

الأوّل منها: الفعل[(٢)] مطلقاً سواء كان لازماً أو متعدّياً[(٣)]، ماضياً كان أو مضارعاً[(٤)]، أمراً كان أو نهياً، كلّ فعل[(٥)] ....

---

(١) **قوله: [أمّا القياسيّة... إلخ]** لمّا فرغ من العوامل السماعيّة شرع في القياسيّة، وإنّما أخّرها عنها لكونها قليلة بالنسبة إليها، والعامل القياسيّ ما لايتعيّن لكثرته إلاّ بمفهوم كليّ، نحو: «نصر» و«ضرب» و«كرم» وهلمّ جرًّا فإنّها لا تحصى ولكنّها تنظم في سلك المفهوم الكليّ بأنّ كلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وكذا البواقي من العوامل القياسيّة، ولمّا كان الفعل أقوى من البواقي في العمل ومناسباً لأفعال القلوب في الفعليّة ونصب المفعول قدّمه على البواقي وقال: الأوّل منها: الفعل... إلخ.

(٢) **قوله: [الفعل]** وهوكلمة دلّت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهو على أربعة أقسام بيّن تفصيلها الشارح بقوله: ماضياً كان أو مضارعاً... إلخ.

(٣) **قوله: [لازماً أو متعدّياً]** الفعل اللازم ما يتمّ بفاعله من غير توقّف تعقّله على المفعول به، نحو: «جلس زيد» والمتعدّي مالا يكون كذلك، نحو: «ضرب زيد بكراً».

(٤) **قوله: [ماضياً كان أو مضارعاً]** الفعل الماضي: فعل دلّ على زمان قبل زمانك، نحو: «نصر»، والمضارع: فعل أشبه بأحد حروف «نأيت»، وهو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال عند ابن طراوة وهو أقوى؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلاّ على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلاّ لقرينة وهذا هو شأن الحقيقة والمجاز، وبالعكس وقائله الزجّاج، وقيل هو حقيقة في الحال والاستقبال، والأمر: صيغة يطلب بها الفعل بواسطة اللام أو بغيرها، وهذا يشمل الأمر الحاضر والغائب والمجهول جميعاً فإنّ كلّ ذلك أمر حقيقة في اصطلاح النحاة كما في "المطوّل"، والنهي: فعل يدلّ على طلب ترك الفعل من الفاعل بواسطة «لا»، "الرضي" وغيره ملخّصاً.

(٥) **قوله: [كلّ فعل... إلخ]** يستثنى منه فعل لا يعمل لكونه زائداً، نحو: إنّ من أفضلهم كان زيداً، وفعل يلحقها «ما» الكافّة فتكفّه عن العمل، نحو: «طالما» و«قلّما» على أن يكون «ما» فيهما كافّة، وقيل: مصدريّة بتأويل المصدر مع ما بعدها، ولا حاجة إلى الاستثناء على هذا التقدير؛ لأنّ الموصول الحرفيّ مع ما بعدها يكون

يرفع الفاعل(1)، نحو: «قام زيد»، و«ضرب زيد»، وأمّا إذا كان متعدِّياً فينصب المفعول به أيضاً(2)، مثل: «ضرب زيد عمرواً»، ولا يجوز تقديم الفاعل(3) على الفعل بخلاف المفعول؛ فإنَّ تقديمه عليه جائز(4)، ولا يجوز حذف الفاعل(5) بخلاف المفعول؛ فإنَّ حذفه جائز(6)، نحو: «ضرب زيد». والثاني:

مرفوعاً محلاًّ بـ«طال» و«قل»، "الكامل".

(1) **قوله: [يرفع الفاعل]** الفاعل: ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به وقدّم عليه، ورفع الفعل إيّاه يكون إمّا لفظاً، نحو: «قام زيد» أو تقديراً، نحو: «ضرب موسى»، أو محلاًّ في المعرب نحو: «كفى بالله» فإنّ اسم الجلالة فيه مجرور لفظاً بالباء ومرفوع محلاًّ بالفاعليّة على قول من لا يخصّص الإعراب المحلّيّ بالمبنيّ وهو قول الأكثر أمّا على قول من يخصّصه به فمرفوع تقديراً، وقد يقال إنّه مرفوع معنًى، أو في المبنيّ، نحو: «قام هذا»، "الكامل".

(2) **قوله: [المفعول به أيضاً]** أي: المفعول به بلا واسطة حرف الجرّ؛ إذ لا يشترط لنصب غيره من المفاعيل ولا للمفعول به بواسطة الحرف كون الفعل متعدّياً.

(3) **قوله: [لايجوز تقديم الفاعل]** أي: عند الجمهور، وكذا تقديم مفعول ما لم يسمّ فاعله، ولذا شنع على الزمخشري حيث جعل «عنه» مفعول ما لم يسمّ فاعله لـ«مسئولاً» في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[الإسراء : ٣٦] ويمكن أن يجاب عنه أنّ قوله مبنيّ على مذهب الكوفية وتقديم الفاعل جائز عندهم، "الكامل"، بتغيّر.

(4) **قوله: [جائز]** وإذا كان المفعول به مشتملاً على ماله صدر الكلام كالاستفهام نحو: «من ضربت» والشرط نحو: «من تكرم يكرمك» أو واقعاً بين «أمّا» وفائها نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[الضحى : ٩] وجب تقديمه، وإذا كان عامله مع النون للتأكيد نحو: «اضربن زيداً» وجب تأخيره، "الكامل" بتغيّر.

(5) **قوله: [لايجوز حذف الفاعل]** أي: من غير سادّ مسدّه لكونه عمدة أي: مسنداً إليه يتوقّف عليه وجود الكلام، تأمّل.

(6) **قوله: [فإنّ حذفه جائز]** لكونه فضلة أي: أمراً زائداً لايتوقّف وجود الكلام عليه.

المصدر[١] وهو اسم حدث[٢] اشتقّ منه الفعل[٣]، وإنَّما سمّي مصدراً؛ لصُدور الفعل عنه فيكون محلاًّ له. قال البصريون[٤]: إنَّ المصدر أصل والفعلَ فرع؛ لاستقلاله بنفسه[٥] ....

---

(١) **قوله: [المصدر]** هو في اللغة: "جائے صدور" ومنه «طواف الصدر» أي: الرجوع إلى الأهل والوطن، وفي الاصطلاح: اسم حدث اشتقّ منه الأفعال، فخرج نحو: «دك» و«ده» بمعنى الهلالة ممّا يدلّ على الحدث ولا يشتقّ منه الأفعال فإنّه يسمّى «اسم مصدر»، وإنّما أخّره عن الفعل لكونه فرعاً عليه في الإعلال ولازماً وتابعاً له فإنّ الفرع والتابع مؤخّران عن الأصل والمتبوع، "الشمّة" وغيره ملخّصاً.

(٢) **قوله: [اسم حدث]** المراد بالحدث هو المعنى القائم بالغير سواء صدر من ذلك الغير كـ«الضرب» و«المشي» أو لا كـ«الطول» و«القصر»، وإنّما قال: "اسم حدث"؛ لأنّ الحدث هو المعنى كما عرفت والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدالّ على الحدث والمعنى، لا نفس الحدث والمعنى.

(٣) **قوله: [اشتقّ منه الفعل]** الاشتقاق في اللغة بمعنى الاستخراج، وفي الاصطلاح: كون اللفظين متناسبين في المعنى ومتشاركين في جميع الحروف الأصليّة مرتّباً أو غير مرتّب أو في الأكثر مع تقارب المخرج في البواقي، نحو: «ضَرَبَ وضَرْب» و«جَبَذَ وجَذْب» و«نَعَقَ ونَهْق» فالأوّل يسمّى بـ«الاشتقاق الصغير» والثاني بـ«الاشتقاق الكبير» والثالث بـ«الاشتقاق الأكبر»، **واعلم** أنّ المعتبر عندهم في المصدر الأمران، الأوّل: اشتقاق الفعل منه، والثاني: أن يقع تأكيداً للفعل أو بياناً لنوعه أو عدده، فما فقد فيه هذان الأمران مثل «عالميّة» و«قادريّة» من المصادر الصناعيّة والجعليّة أو فقد الاشتقاق فقط، نحو: «ويحاً له» أو«ويلاً له» لايكون مصدراً في اصطلاحهم، "الكامل" بتغيّر.

(٤) **قوله: [قال البصريّون... إلخ]** جمع البصريّ بكسر الباء منسوب إلى بلدة "البصرة" وتسمّى «قبّة الإسلام» و«خزانة العرب» و«بُصيرة» بصيغة التصغير، و«تدمر» و«موتكفة»، والقياس فتح الباء إلاّ أنه كسرت للفرق بينه وبين المنسوب إلى "البصر" أي: "الحجاز"، أو بينه وبين المنسوب إلى "البصرة" بمعنى الحجارة الصغيرة، فكسر الباء للفرق والفتح على القياس، ويجوز الضمّ على السماع كذا في "حاشية الأمير" على "المغني"، ومن النحاة البصريين: الخليل، وسيبويه، والأخفش ومتبعوهم، "الكامل" بتغيّر.

(٥) **قوله: [لاستقلاله بنفسه... إلخ]** تعليل لأصالة المصدر، حاصله أنّ المصدر اسم والاسم مستقلّ بنفسه في

وعدم احتياجه إلى الفعل[1]، بخلاف الفعل؛ فإنّه غير مستقلٍّ بنفسه ومحتاج إلى الاسم[2]، وقال الكوفيّون[3]: إنَّ الفعل أصل والمصدرَ فرع؛ لإعلال المصدر[4] بإعلاله وصِحَّتِه بصحّته، نحو: «قام قياماً»، و«قاوم قواماً»؛ أُعِلَّ «قياماً» بقلب الواو فيه ياءً؛ لقلب الواو ألفاً في «قام»، وصحّ «قواماً»؛ لصحّة

إفادة معناه غير محتاج إلى الفعل بخلاف الفعل فإنّه غير مستقلّ في إفادة المعنى ومحتاج فيها إلى الاسم فالاسم مستغن والفعل غير مستقلّ والمسغني يكون أصلاً بالنسبة إلى الغير المستغني، ومن دلائلهم على أصالة المصدر أنّ مفهوم المصدر شيء واحد وهو الحدث ومفهوم الفعل ثلاثة أشياء: الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مّا معيّن، والواحد أصل بالنسبة إلى الثلاثة، ومنها أنّ الفعل لوكان مشتقًّا منه والمصدر مشتقًّا لكان زيادة في مدلول المصدر بالنسبة إلى الفعل كما هو شأن المشتقّات وإذ ليس فليس بل الأمر على العكس، وإنّما اقتصر الشارح على بيان الدليل الأوّل لأنه يدلّ على أصالة المصدر مطلقاً، "الكامل" ملخّصاً.

(١) **قوله: [وعدم احتياجه إلى الفعل]** عطف على قوله: «استقلاله» عطف تفسير.

(٢) **قوله: [ومحتاج إلى الاسم]** عطف على قوله: «غير مستقلّ بنفسه» عطف تفسير.

(٣) **قوله: [الكوفيّون]** جمع كوفيّ منسوب إلى بلدة "كوفة"، ومن نحاة الكوفة: المبرّد، والكسائيّ، والفرّاء، وثعلب، ومتبعوهم.

(٤) **قوله: [لإعلال المصدر... إلخ]** تعليل لأصالة الفعل بالنسبة إلى المصدر، حاصله أنّ إعلال المصدر موقوف على إعلال الفعل وجوداً وعدماً أي: يعلّ في المصدر إذا أعلّ في الفعل، نحو: «قام قياماً»، وإذا لم يعلّ في الفعل لا يعلّ في المصدر، نحو: «قاوم قواماً»، حيث أعلّ «قياماً» لوجود الإعلال في «قام»، ولم يعلّ «قواماً» لعدم الإعلال في «قاوم»، وجواب هذا عدم التسليم أي: لا نسلّم أنّ إعلال المصدر يتوقّف على إعلال الفعل وجوداً وعدماً؛ لأنه قد أعلّ «اخشيشان» مع عدم الإعلال في «اخشوشن» ولم يعلّ «رمي» مع وجود الإعلال في «رمى»، أمّا عدم الإعلال في «قواماً» فلدفع التباس مصدر المزيد بمصدر المجرّد فإنّه لو أعلّ «قواماً» الّذي هو مصدر المفاعلة لالتبس بـ«قياماً» الّذي هو مصدر «نصر»، "الكامل" ملخّصاً.

«قاوم»، ولا شكّ أنَّ دليل البصريّين يدلّ على أصالة المصدر مطلقاً[1]، ودليل الكوفيّين يدلّ على أصالة الفعل في الإعلال؛ فلا تلزم منه أصالته مطلقاً، ولو كان هذا القدر يقتضي الأصالة يلزم أن يكون[2] «يَعِدُ» بالياء و«أُكْرِمُ» متكلّماً بالهمزة أصلاً وباقي الأمثلة فرعاً، ولا قائل به أحد. اعلم أنَّ المصدر[3] يعمل عمل فعله[4]؛ فإن كان فعله لازماً فيرفع الفاعل فقط، مثل: «أعجبني قيام

---

(١) **قوله: [على أصالة المصدر مطلقاً]** أي: بدون قيد الاشتقاق أو الإعلال، بخلاف دليل الكوفيّين فإنّه يدلّ على أصالة الفعل في الإعلال فقط على أنك قد عرفت الجواب عنه.

(٢) **قوله: [يلزم أن يكون... إلخ]** لأنه أعلّ «يعد» بحذف الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة اللازمة ثمّ أعلّ سائر نظائره من الصيغ المضارعة المعروفة طرداً للباب لا لوجود علّة الإعلال في النظائر، وكذا أعلّ «أكرم» بحذف الهمزة لاجتماع الهمزتين على خلاف القياس ثمّ حذف الهمزة من سائر نظائره طرداً للباب مع أنه لم يجتمع فيها الهمزتان، فلوكان هذا القدر يقتضي الأصالة لكان «يعد» و«أكرم» أصلين بالنسبة إلى نظائرهما ولا قائل به أحد.

(٣) **قوله: [اعلم أنّ المصدر... إلخ]** **اعلم** أنّ المصدر نوعان: معرّف باللام وغير المعرّف باللام وكلاهما يستعملان عاملين إلاّ أنّ الأوّل منهما كثير الوقوع عاملاً والثاني قليل.

(٤) **قوله: [يعمل عمل فعله]** أي: فعله الّذي اشتقّ منه وهو على ثلاثة أقسام: الماضي والحال والاستقبال والمصدر يكون مؤوّلاً بـ«أن مع الفعل» فالفعل المقدّر في المصدر إمّا بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال فيعمل مثل ذلك، نحو: «أعجبني ضرب زيد أمس» و«أعجبني ضرب زيد الآن» و«أعجبني ضرب زيد غداً»، ولمّا كان عمل المصدر للمناسبة الاشتقاقيّة غير مختصّ بأحد الأزمنة الثلاثة لم يشترط لعمله كونه بمعنى أحد الأزمنة دون غيره، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فإنّ عملهما للمناسبة الوزنيّة لفعلهما وفعلهما إمّا بمعنى الحال أو الاستقبال فاشترط لعملهما كونهما إمّا بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال، وسيعود إليك ذكره فيما يأتي، **واعلم** أنّ المصدر يعمل عمل فعله بشرائط منها: أن لا يكون مفعولاً مطلقاً للتأكيد أو العدد أمّا

زيد»، وإن كان متعدِّياً فيرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «أعجبني ضرب زيد عمرواً»؛ فـ«زيد»[1] في المثالين مجرور لفظاً؛ لإضافة المصدر إليه، مرفوع معنى[2]؛ لأنّه فاعل، وهو[3] على خمسة أنواع: أحدها: أن يكون مضافاً[4] إلى الفاعل ويذكر المفعول منصوباً، كالمثال المذكور، وثانيها: أن

إن كان للنوع فيعمل، ومنها: أن لا يكون مثنّى ولا مجموعاً، ومنها: أن لا يكون في آخره تاء الوحدة، ومنها: أن لا يقع متبوعاً قبل تحقّق عمله، فلا يقال: «أعجبني ضربك المبرح زيداً» بإعمال المصدر فيه لفوات هذا الشرط، ومنها: أن لايكون محذوفاً، ومنها: أن لا يكون متأخّراً عن المعمول، فلا يقال: «أعجبني زيداً ضرب عمرو» إلاّ أن يكون المعمول ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، ومنها: أن لا يكون مصغّراً، ومنها أن لا يكون مضمراً، فلا يصحّ جعل «هو» في «مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح» عاملاً في «عمرو» بواسطة الباء، ولا يخفى أنّ أكثر عمل المصدر في الصورتين: الأولى: أن يكون بدلاً من الفعل المحذوف وجوباً بأن قام مقامه، نحو: «ضرباً زيداً» أصله: «إضرب ضرباً زيداً» فحذف الفعل وجوباً وأقيم المصدر مقامه فالعامل في «زيداً» هو المصدر، وكذا نحو: «شكراً له» و«حمداً له»، والثانية: أن يصحّ وضع حرف المصدر مع الفعل موضعه، نحو: «عجبت من ضربك زيداً أمس» «عجبت من ضربك زيدا غدا» و«عجبت من ضربك زيدا الآن» و«علمت ضربك زيدا» فإنّه يصحّ أن يقال في الأوّل: «عجبت من أن ضربت زيداً» وفي الثاني: «عجبت من أن تضرب زيداً» وفي الثالث: «عجبت من ما تضرب زيداً» وفي الرابع: «علمت أن قد ضربت زيداً»، "الكامل" ملخّصاً.

(١) **قوله: [فـ«زيد»]** مجرور لفظاً بالإعراب الحكائيّ، والحكاية مبنيّ عند البعض ومعرب عند الآخرين فهو مرفوع إمّا محلاً أو تقديراً على اختلاف القولين.

(٢) **قوله: [مرفوع معنى]** ولذا يرفع تابعه إذا جيء به باعتبار المعنى، نحو: «عجبت من دق القصار الثوب وصاحبُه» و«عجبت من دق القصار الثوب الحاذقُ» أمّا إذا جيء به باعتبار اللفظ فيجرّ.

(٣) **قوله: [وهو... إلخ]** أي: المصدر الّذي كان فعله متعدّياً.

(٤) **قوله: [أن يكون مضافاً... إلخ] اعلم** أنّ المصدر على ثلاثة صور إحداها: أن يستعمل مضافاً، والثانية: أن

يكون مضافاً إلى الفاعل ولم يذكر المفعول، نحو: «عجبت من ضرب زيد»، وثالثها: أن يكون مضافاً إلى المفعول حال كونه مبنيًّا للمفعول القائم مقام الفاعل، نحو: «عجبت من ضرب زيد» أي[1]: من أن يُضرَب زيدٌ، ورابعها: أن يكون مضافاً إلى المفعول[2] ويذكر الفاعل مرفوعاً، نحو: «عجبت من ضرب اللصِّ الجلّاد»[3]، وخامسها: أن يكون مضافاً إلى المفعول ويحذف الفاعل[4]، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾[فصلت: ٤٩]، أي: من دعائه الخير. اعلم أنّ هذه الصُوَر جارية في

يستعمل معرّفاً باللام، والثالثة: أن يستعمل مجرّداً عن الإضافة واللام، وإعمال المصدر في الصورة الأخيرة أولى منه في الصورتين الأوليين؛ لأنّ المصدر فيها أقوى مشابهة منه للفعل فيهما، وذلك لأنّ الإضافة واللام من خواصّ الاسم فيقع بهما ضعف في المشابهة بالفعل، "الكامل" ملخّصاً.

(١) **قوله: [من ضرب زيد أي:... إلخ]** «زيد» في هذا المثال مجرور لفظاً لكونه مضافاً إليه مرفوع معنى لكونه نائباً مناب الفاعل.

(٢) **قوله: [مضافاً إلى المفعول]** سواء كان مفعولاً به كما في مثال الكتاب، أو مفعولاً له، نحو: «أعجبني ضرب التأديب بشر خالداً»، ولا يخفى أنّ إضافة المصدر إلى المفعول أقلّ منها إلى الفاعل.

(٣) **قوله: [الجلاد]** بفتح الجيم وتشديد اللام بمعنى «بائع الجلد» وبمعنى «الّذي يضرب بالمجلدة» والمراد هاهنا الثاني.

(٤) **قوله: [ويحذف الفاعل]** وإنّما جاز حذف فاعل المصدر؛ لأنّ النسبة إلى الفاعل غير معتبر في مفهوم المصدر حتّى يتوقّف مفهومه على تصوّر الفاعل فلم يجب ذكره، بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة فإنّ النسبة إلى الفاعل مأخوذة في مفهوماتها إلاّ أنها ملحوظة في الفعل تفصيلاً فلم يستقلّ وفي غيره من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة إجمالاً فاستقلّت، "الكامل".

مصدر الفعل المتعدّي، وأمّا في مصدر الفعل اللازم فصورة واحدة[١]، وهي أن يضاف إلى الفاعل، نحو: «أعجبني قعود زيد»، وفاعل المصدر لا يكون مستَتِراً[٢]، ولا يتقدّم[٣] معموله عليه. والثالث: اسم الفاعل وهو كلّ اسم اشتقّ من فعلٍ[٤] ....

---

(١) **قوله: [فصورة واحدة... إلخ] اعلم** أنّ إضافة مصدر اللازم قد يكون إلى الظرف، نحو: «عجبت من قعود الدار زيد» ولا يخفى أنّ إضافته إلى الظرف على الاتساع فالظرف حينئذ يكون بمنزلة المفعول به، والمصدر بمنزلة مصدر المتعدّي ولمّا كان كلام الشارح في مصدر اللازم صحّ قوله: «فصورة واحدة».

(٢) **قوله: [لا يكون مستتراً]** لأنه لوكان ضمير الفاعل مستتراً في المصدر المفرد لزم أن يكون في المصدر المثنّى والمجموع أيضاً لئلاّ يلزم الترجيح بلا مرجّح واستتار الضمير فيهما باطل؛ لأنه مؤدّ إلى اجتماع علامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو غير جائز للزوم الثقل عند إبقائهما على حالهما ولزوم الالتباس عند حذف إحداهما، ولا يلزم هذا المحذور في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة لأنّ كون هذه المشتقّات مثنّاة أو مجموعة إنّما هو باعتبار فاعلها لا باعتبار أنفسها بخلاف المصدر، "الكامل".

(٣) **قوله: [ولا يتقدّم... إلخ]** أي: لا يجوز تقديم معمول المصدر عليه إذا لم يكن المعمول ظرفاً؛ لأنّ المصدر عامل ضعيف فلا يعمل في المعمول المتقدّم، أمّا إذا كان المعمول ظرفاً فالتقديم جائز؛ للتوسّع في الظروف ما لا يتوسّع في غيرها، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصافات: ١٠٢] و﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] فإنّه قدّم «معه» معمولاً على «السعي» مصدراً في الأوّل، و«بهما» معمولاً على «رأفة» مصدراً، "الكامل" ملخّصاً.

(٤) **قوله: [من فعل]** المراد من الفعل هاهنا الحدث القائم بغيره، ونسبة الاشتقاق إليه مجاز؛ لأنّ الاشتقاق إنّما هو من الاسم الدالّ على الحدث دون الحدث نفسه، وهذا هو مسلك الجمهور، وذهب السيرافي وغيره إلى أنه اسم الفاعل، وغيره يشتقّ من الفعل الاصطلاحي، وعلى هذا يكون المراد من الفعل الفعل الاصطلاحيّ، وقوله: «كلّ اسم مشتقّ من فعل» شامل للمعرّف وغيره من اسمي المفعول والظرف والصفة المشبّهة واسمي الآلة والتفضيل، وقوله: «لذات من قام به الفعل» يخرج غير المعرّف أمّا اسم المفعول فلأنّ الفعل واقع عليه

لذاتِ مَن[1] قام به الفعل[2]، وهو يعمل عمل فعله[3] كالمصدر؛ فإن كان مشتقًّا من الفعل اللازم فيرفع الفاعل فقط، مثل: «زيد قائم أبوه»، وإن كان مشتقًّا من الفعل المتعدّي فيرفع الفاعل وينصب المفعول به أيضاً[4]، مثل: «زيد ضارب غلامه عمرواً»، وشرط عمَله[5] أن يكون........

لا قائم به، وأمّا اسم الظرف فلأنّ الفعل واقع فيه لا قائم به، وأمّا اسم الآلة فلأنّ الفعل قائم بذريعته لا قائم به، ولمّا كان المراد بقيام الفعل قيامه على سبيل الحدوث خرج به الصفة المشبّهة واسم التفضيل أمّا الأوّل فلأنّ قيام الفعل بمدلوله على سبيل الثبوت دون الحدوث، وأمّا الثاني فلأنّ القائم بمدلوله ليس بمجرّد الفعل بل الفعل مع زيادة.

(١) **قوله:** [**من**] وهو موضوع لذوي العقول لكنّ المراد به هاهنا ذوو العقول وغيرهم على سبيل التغليب كما في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[الفاتحة : ٢] فيشمل نحو: «مفترس» و«ناهق» من الأسماء المشتقّة لمن قامت به من غير ذوي العقول.

(٢) **قوله:** [**قام به الفعل**] وإنّما لم يقل: «لمن فعل» ليكون التعريف شاملاً لمثل «متكسّر» و«منكسر» لأنه يدلّ على ذات من قام به فعل التكسّر وفعل الانكسار مثلاً لا على من فعل فعل الانكسار أو فعل التكسّر؛ فإنّه من أفراد المعرّف.

(٣) **قوله:** [**يعمل عمل فعله**] أي: الفعل الّذي اشتقّ منه اسم الفاعل من كونه رافعاً للفاعل فقط أو رافعاً له وناصباً لمفعول واحد أو اثنين أو ثلاثة، ومن كونه متعدّياً إلى ظرفي الزمان والمكان والمفعول المطلق وله ومعه والحال وغيرها من الفضلات.

(٤) **قوله:** [**وينصب المفعول به أيضاً**] أي: إذا كان مشتقًّا من الفعل المتعدّي، ولا يلزم ذلك لنصبه ما سواه من المفاعيل والحال والمستثنى وغيرها.

(٥) **قوله:** [**شرط عمله... إلخ**] أي: شرط عمل اسم الفاعل... إلخ، وأيضاً يشترط لعمله مجرّداً عن اللام الاسميّة أن لا يكون مصغّراً ولا موصوفاً؛ لأنّ عمله إنّما هو لمشابهته بالفعل المضارع وبكونه مصغّراً أو موصوفاً يضعف هذه المشابهة لكونه من علامات الاسم، أمّا اسم الفاعل المحلّى باللام الاسميّة فلا يشترط

بمعنى الحال[1] أو الاستقبال، وإنّما اشترط بأحدهما؛ ليكمل مشابهته بالفعل المضارع؛ لأنّه لَمَّا كان مشابِهاً بالفعل المضارع بحسب[2] اللفظ في عدد الحروف والحركات والسكنات[3] فكان حينئذٍ مشابِهاً بحسب المعنى أيضاً،

ذلك فيه؛ لأنه فعل في الحقيقة وإنّما عدل إلى صيغة الاسم لكراهة العرب دخول اللام الاسميّة على الفعل؛ لأنه مشابهة باللام الحرفيّة صورة، **واعلم** أنّ ظاهر كلام الشارح يدلّ على أنّ كونه بمعنى الحال أو الاستقبال شرط لعمله مطلقاً نصباً كان العمل أو رفعاً والتحقيق أنّ ذلك إنّما يشترط لنصبه المفعول به لا لنصبه ما سواه من الفضلات ولا لرفعه الفاعل المضمر المستتر أمّا رفعه للفاعل الظاهر فقد اختلف فيه، قال ابن جني وشلوبين: إنّه يشترط ذلك فيه واختار ابن عصفور خلافه وهو الظاهر من كلام سيبويه وقال الإمام السيوطي وهو الأصحّ ولكنّ الاعتماد الآتي ذكره شرط وعليه الجمهور، أمّا الفاعل المضمر البارز ففيه أيضاً خلافهم ذهب ابن طاهر وابن الخروف إلى الاشتراط وغيرُهما إلى عدمه ونقل ابن عصفور الاتّفاق عليه، "الكامل".

(١) **قوله: [بمعنى الحال... إلخ]** إن قلت: لا يصحّ اشتراط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنّ «باسط» في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف : ١٨] عامل في «ذراعيه» ناصب له مع أنه بمعنى الماضي، قلنا: إنّ كون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أعمّ من أن يكون بمعناه تحقيقاً نحو: «زيد ضارب عمرواً الآن أو غداً» أوحكاية بأن يقدّر المتكلّم الفعل الماضي واقعاً في الحال إذا كان الفعل مستغرباً كما في قوله تعالى: ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللّهِ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة : ٩١] حيث عبّر قتلهم الماضي كما يدلّ عليه قوله تعالى: «من قبل» بصيغة الحال حكاية عن الحال الماضية، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف : ١٨] فإنّ «باسط» فيه اسم الفاعل بمعنى الحال حكاية، "الكامل".

(٢) **قوله: [بحسب]** بفتح الحاء والسين بمعنى القدر، وجاز سكون السين.

(٣) **قوله: [والسكنات]** إنّما جاء بصيغة الجمع مع أنّ السكون لا يكون فوق الاثنين في المضارع للواحد الغائب موافقة للفظ «الحركات».

ويشترط أيضاً اعتماده[1] على المبتدأ؛ فيكون خبراً عنه، مثل المثال المذكور، أو على الموصول؛ فيكون صلة له، نحو: «الضارب عمرواً في الدار» أي: الذي هو ضارب عمرواً في الدار، أو على الموصوف[2]؛ فيكون صفة له، مثل: «مررت برجل ضارب ابنه جارية»[3]، أو على ذي الحال؛ فيكون حالاً عنه، مثل: «مررت بزيد راكباً أبوه»، أو على النفْيِ أو الاستفهام بأن يكون قبله حرف النفْيِ[4] أو الاستفهام[5]، مثل: «ما قائم أبوه»، و«أقائم أبوه»[6]، وإن

---

(١) **قوله: [اعتماده... إلخ]** أي: اعتماد اسم الفاعل... إلخ، والاعتماد بمعنى "تكيه كردن"، والمراد باعتماد اسم الفاعل على الأشياء الستّة المذكورة أن يكون قبله أحدها، فلا يقال: «ضارب زيد عمرواً» من غير اعتماده على شيء منها، ولا يخفى أنّ هذا الشرط إنّما هو عند البصريين وسيبويه، ولا يشترط ذلك عند الأخفش والكوفيّين، "الكامل".

(٢) **قوله: [على الموصوف... إلخ]** سواء كان مذكورا كما في الكتاب، أو مقدّراً نحو: «يا طالعاً جبلاً» تقديره: «يا رجلاً طالعاً جبلاً».

(٣) **قوله: [جارية]** بمعنى "كنيز" والجمع: "جوار" بغير اللام و"الجواري" مع اللام.

(٤) **قوله: [قبله حرف النفي]** سواء كان ظاهراً كما في مثال الكتاب، أو تأويلاً نحو: «إنّما قائم الزيدان» فإنّه في تأويل «ما قائم إلاّ الزيدان» وسواء كان حرف النفي لفظة «ما» أو «إن» نحو: «إن قائم الزيدان» أو «لا» نحو: «لا قائم الزيدان»، أو يستفاد النفي من الاسم، نحو: «غير قائم الزيدان» أو من الفعل، نحو: «ليس قائم الزيدان»، "الكامل".

(٥) **قوله: [أو الاستفهام]** وقد يكون حرف الاستفهام ملفوظاً كما في مثال الكتاب، وقد يكون مقدّراً نحو: «قائم الزيدان أم قاعد هما» فإنّ تقديره: «أقائم... إلخ»، وقد يستفاد الاستفهام من الاسم نحو: «كيف قائم البكران» و«من ضارب الزيدان»، و«أين قائم الزيدان»، و«متى قائم العمران»، "الكامل".

(٦) **قوله: [أقائم أبوه]** مثال للفاعل المفرد، ومثال المثنّى: «أقائم أبواه» ومثال المجموع: «أقائم الزيدون».

فقد في اسم الفاعل أحد الشرطين المذكورين فلا يعمل[1] أصلاً[2]، بل يكون حينئذ[3] مضافاً إلى ما بعده[4]، مثل: «مررت بزيد ضارب عمرو أمس»[5]، وإن كان اسم الفاعل معرّفاً باللام[6] يعمل في ما بعده في كلّ حال سواء كان

---

(١) **قوله: [فلا يعمل]** أي: عمل النصب في المفعول به معنًى، أمّا عمل الرفع في الفاعل فلا يشترط له كونه بمعنى الحال أو الاستقبال عند أحد.

(٢) **قوله: [أصلاً]** أي:دائماً لضعف المشابهة حينئذ، بل يكون حين فقد فيه أحد الشرطين مضافاً إلى ما بعده من المفعول المعنويّ وجوباً، نحو: «مررت بضارب زيد أمس»، وهذه الإضافة معنويّة لا لفظيّة لكون المضاف إليه غير معمول.

(٣) **قوله: [حينئذ]** أي: حين فقد في اسم الفاعل أحد الشرطين.

(٤) **قوله: [مضافاً إلى ما بعده]** والإضافة إلى ما بعده واجب إذا كان ما بعده مفعولاً به معنًى كما أشرنا إليه آنفاً وإلاّ فلا يجب الإضافة وإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: «هذا ضارب أمس».

(٥) **قوله: [مررت بزيد ضارب عمرو أمس]** فإنّ «ضارب» فيه فقد فيه الشرط الأوّل وهوكونه بمعنى الحال أو الاستقبال بدليل «أمس» غير عامل في «عمرو» مضاف إليه وجوباً وإضافته إليه معنويّة ولذا صحّ وقوعه صفة لـ«زيد» المعرفة، فلو جعل «ضارب» عاملاً في «عمرو» لكان إضافته إليه لفظيّة وهي لا تفيد التعريف ولا التخصيص فيلزم تنكير الصفة مع كون الموصوف معرفة وهو غير جائز.

(٦) **قوله: [معرّفاً باللام]** المراد باللام اللام الاسميّة الّتي تكون بمعنى اسم الموصول لا الحرفيّة فإنّها لا تغني عن شرطي عمل اسم الفاعل، **واعلم** أنّ اسم الفاعل المتعدّي المعرّف باللام فيه أربعة أقوال الأوّل: أنّ اللام فيه اسميّة وما بعده منصوب على المفعوليّة سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال معتمداً كان على أحد الأمور الستّة المذكورة أو لا وهو المذكور في الكتاب، والثاني: أنه يعمل عمل النصب في ما بعده إن كان بمعنى الماضي وإلاّ فلا وهو قول أبي علي، والثالث: أنّ اللام فيه حرفيّة لا اسميّة وما بعده ينتصب على المشابهة بالمفعول به لا على المفعوليّة وهو قول الأخفش، والرابع: أنّ ناصب ما بعده هو الفعل المضمر لا اسم الفاعل وهو قول البعض، كذا في "الكامل".

بمعنى[1] الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء كان معتمِداً على أحد الأمور المذكورة أو غير معتمد، مثل: «الضارب عمرواً الآن أو أمس أو غداً هو زيد» اعلم أنَّ اسم الفاعل[2] الموضوعَ للمبالَغة[3] كـ«ضَرَّابٍ»[4]، و«ضَرُوْبٍ»، و«مِضْرَابٍ» بمعنى كثير الضرب، و«عَلاَّمَةٍ»، و«عَلِيْمٍ» بمعنى كثير العلم، و«حَذِرٍ» بمعنى كثير الحذر، مثل اسم الفاعل[5] الذي ليس للمبالَغة في العمل،

---

(١) **قوله: [سواء كان بمعنى... إلخ]** أي: لا يشترط على هذا التقدير كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه بمعنى الفعل لوقوعه صلة ولا يشترط لعمل الفعل كونه بمعنى الزمان المخصوص من الأزمنة، وإنّما جعل اسم الفاعل صلة اللام بمعنى اسم الموصول مع أنّ الصلة لا تكون إلاّ جملة؛ لأنّ اللام الاسميّة تشبه اللام الحرفيّة صورة وهي لا تدخل إلاّ على الاسم واسم الفاعل يشبه الفعل فجعل صلتها اسم الفاعل الّذي هو اسم مفرد صورة وجملة معنًى رعايةً للمشابهتين.

(٢) **قوله: [اعلم أنّ اسم الفاعل... إلخ]** المراد به اسم الفاعل الّذي خرج عن هيئته الأصليّة إلى الأخرى ولم يبق على صيغته المعروفة، فلا يصدق عليه التعريف المذكور لاسم الفاعل.

(٣) **قوله: [للمبالغة]** أي: للمبالغة في الفعل الّذي اشتقّ منه اسم الفاعل، **واعلم** أنّ صيغ المبالغة تعمل قياساً وهو الأصحّ كما في "الشاطبي"، وقال في "التصريح" إنّ صيغ المبالغة عاملة عند سيبويه وأصحابه وذكروا له دليلين أحدهما: السماع من العرب حيث أعملوها في كلامهم، والثاني: الحمل على أصلها وهو اسم الفاعل فإنّها متحوّلة عنه لغرض المبالغة، ولا يجوّز الكوفيّون إعمالها لكونها مخالفة للمضارع لفظاً ومعنًى، ويجعلون المنصوب الواقع بعدها منصوباً على إضمار الفعل، "الكامل" ملخّصاً.

(٤) **قوله: [كضرّاب... إلخ]** هاهنا بحث وهو أنّ صيغ المبالغة هل تتفاوت هي في إفادة قوّة معنى الحدث أو تتساوى، فلم أر النصّ على شيء منه، ويستفاد من فحوى «زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني» أنّ «فعّال» و«مفعال» أبلغ من «فعول» و«فعيل»، وهما أبلغ من «فعل»، و«فعّالة» أبلغ من الكلّ، "الكامل".

(٥) **قوله: [مثل اسم الفاعل]** في اشتراط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وكونه معتمداً على أحد الأشياء الستّة

وإن زالت المشابَهة اللفظيّة[1] بالفعل، لكنَّهم[2] جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائماً مقام ما زال من المشابَهة اللفظيّة. ورابعها: اسم المفعول[3] وهو كلّ اسم اشتقّ[4] لذات من وقع[5] عليه الفعل، ....

لنصب المفعول به، وفي اشتراط الثاني فقط لرفع الفاعل، وفي عدم الاشتراط أصلاً عند دخول اللام الاسميّة عليه، وفي عمل صيغ التثنية والجمع مثل صيغة المفرد، وفي عدم جواز تقديم المنصوب عليه، "الكامل".

(١) **قوله: [المشابهة اللفظية الخ]** وهي المشابهة التي كانت بينه وبين الفعل في الوزن بسبب ترتيب الحروف والحركات والسكنات.

(٢) **قوله: [لكنّهم... إلخ]** استدراك لما يتوهّم من كلامه السابق من أنه لا ينبغي الإعمال لاسم المبالغة مثل اسم الفاعل؛ لأنّ إعماله إنّما كان لمشابهته للفعل لفظاً ومعنًى وقد زالت المشابهة به في اسم المبالغة؛ لأنه لم يبق على وزنه لتغيّر فيه بزيادة ونقصان في الحروف وتبدّل في الحركات والسكنات، وحاصل الدفع أنّ الجمهور جعلوا زيادة المعنى الحاصلة في اسم المبالغة قائمة مقام المشابهة اللفظيّة الزائلة عنه فانجبر النقصان في المشابهة فلا مشاحة في الإعمال، ويمكن الدفع أيضاً بأنّ إعمال اسم المبالغة ليس باعتبار هيئته الموجودة بل باعتبار أصله وهو اسم الفاعل، وكم من فروع يعطى لها حكم الأصول، "الكامل" بتغيّر.

(٣) **قوله: [اسم المفعول]** أي: اسم المفعول به، على الحذف والإيصال أو على أنّ الذهن يتبادر من «المفعول» إلى «المفعول به» وإنّما فسّرنا «المفعول» بـ«المفعول به»؛ لأنّ المفعول هو الحدث واسم الحدث ليس مشتقًّا لمن وقع عليه الفعل، ولمّا كان مصداق اسم المفعول مع كونه مثل اسم الفاعل في المشابهة وشرائط الإعمال مفعولاً به وهو من قبيل الفضلات وكان مصداق اسم الفاعل فاعلاً وهو عمدة أخّره عنه في الذكر، "الحاشية على الشمّة" وغيره.

(٤) **قوله: [اشتقّ]** قيد خرج به المصدر عن تعريف اسم المفعول لعدم الاشتقاق فيه عند البصرية، ولم يخرج بهذا عند الكوفية؛ لأنه مشتقّ من الفعل عندهم بل يخرج بقوله: لذات من وقع، وإنّما لم يقل: «اشتقّ من فعل» اكتفاءً بما مرّ في تعريف اسم الفاعل.

(٥) **قوله: [لذات من وقع... الخ]** خرج بهذا القيد من التعريف اسم الفاعل والصفة المشبّهة واسم التفضيل

وهو يعمل عمل فعله المجهول[1]؛ فيرفع اسماً واحداً[2] بأنّه قائم مقام فاعله، وشرط عملِه كونه بمعنى الحال[3] أو الاستقبال، واعتمادُه على المبتدأ كما في اسم الفاعل، مثل: «زيد مضروب غلامه الآن أو غداً»، أو الموصولِ، نحو: «المضروب غلامه زيد»، أو الموصوفِ، مثل: «جاءني رجل مضروب غلامه»، أو ذي الحال، مثل: «جاءني زيد مضروباً غلامه»، أو حرفِ النفْيِ أو الاستفهام، مثل: «ما مضروب غلامه»، و«أمضروب غلامه»، وإذا انتفى فيه أحد الشرطين المذكورين ينتفي عمله، وحينئذٍ[4] يلزم[5] إضافته إلى ما

الّذي يدلّ على زيادة معنى الفاعليّة والّذي يدلّ على زيادة معنى المفعوليّة أيضاً من نحو «أشهر» و«أعرف»، أمّا الأوّل فلأنه لمن قام به الفعل لا لمن وقع عليه، وأمّا الثاني فلأنها للدلالة على ثبوت المصدر للفاعل لا لمن وقع عليه الفعل، وأمّا الثالث فلأنه لمن قام به الفعل مع زيادة، وأمّا الرابع فلأنه لمن وقع عليه الفعل مع زيادة والمراد بالفعل المأخوذ في التعريف هو نفس الفعل من غير زيادة، والمراد بـ«من» أعمّ من أن يكون ذا العلم أو غيره تغليباً كما مرّ فلا يشكل التعريف بنحو «مشروب» و«مأكول».

(١) **قوله: [عمل فعله المجهول]** لاشتقاقه منه كما أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله المعروف لذلك.

(٢) **قوله: [فيرفع اسماً واحداً... إلخ]** ولوكان هناك مفعول ثان أو ثالث يبقى على نصبه به إن كان على شرط عمله نحو: «زيد مضروب غلامه» و«زيد معطى غلامه درهماً» و«زيد معلّم أبوه عمرواً فاضلاً»، وإلاّ فبفعل مقدّر.

(٣) **قوله: [بمعنى الحال... إلخ] اعلم** أنّ اشتراط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لعمله صرّح به المتأخّرون كأبي علي ومن بعده، ولم يوجد من ذكره من المتقدّمين، كذا في "الكامل".

(٤) **قوله: [حينئذ]** أي: حين انتفاء عمله النصب لانتفاء أحد الشرطين المذكورين.

(٥) **قوله: [يلزم]** أي: يجب إضافته إلى ما بعده إذا كان مفعولاً به، نحو: «زيد معطى درهم أمس»، وهذه

بعده، وإذا دخل عليه الألف واللام[1] يكون مستغنياً عن الشرطين في العمل، مثل: «جاءني المضروب غلامه». وخامسها: الصفة المشبَّهة[2] وهي مشابِهة[3] باسم الفاعل في التصريف[4]، وفي كون كلّ منهما صفَة، مثل: «حسن

الإضافة معنويّة لا لفظيّة كما مرّ في اسم الفاعل مفصّلاً، أمّا إذا كان نائباً مناب الفاعل فالإضافة غير لازمة بل جائزة فقط عند ابن المالك دون غيره فإنّهم لا يجوّزون إضافة اسم المفعول إلى المرفوع في اسم الفاعل، أمّا الأسماء الّتي بمعنى أسماء المفاعيل كـ«ذبح» بمعنى المذبوح، و«قبض» بمعنى المقبوض، و«لفظ» بمعنى الملفوظ، و«لعنة» بمعنى الملعون و«صريع» بمعنى المصروع إلى غير ذلك، ففيها خلاف بينهم ولا يجوز إعمالها عند الجمهور فلا يقال: «جاءني رجل ذبح كبشه» ولا «مررت برجل صريع غلامه»، وجوّزه ابن عصفور، "الكامل" ملخّصاً.

(١) **قوله: [الألف واللام]** بمعنى اسم الموصول لا حرف التعريف.

(٢) **قوله: [خامسها الصفة المشبّهة]** لمّا كان مشابهة الصفة المشبّهة باسم الفاعل أضعف من مشابهة اسم المفعول به؛ لأنه يشبهه في الأمور الأربعة وهي اشتراط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على أحد الأشياء الستّة والتصريف والدلالة على ذات مبهمة، وتشبهه الصفة المشبّهة في الأمرين الأخيرين فقط أخّرها عنه في البيان، "الكامل".

(٣) **قوله: [وهي مشابهة... إلخ]** بيان لوجه مشابهة الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وإنّما قدّم بيان وجه المشابهة على بيان التعريف مع أنّ التعريف يتعيّن به الذات ووجه المشابهة من قبيل الصفات فكان الحقّ العكس لوجهين الأوّل: إشارة إلى وجه تأخير الصفة المشبّهة عن اسم المفعول، وبيانه كما عرفت أنّ اسم المفعول مشابه باسم الفاعل في الأمور الأربعة والصفة المشبّهة مشابهة به في الأمرين فقط فكان مشابهته به تامّة ومشابهتها به ناقصة وما مشابهته تامّة أحقّ بالتقديم ممّا مشابهته ناقصة، والثاني: إشارة إلى وجه تقديم الصفة المشبّهة على العاملين الباقيين من العوامل القياسيّة السبعة وهما «المضاف» و«الاسم التامّ» فإنّهما لا يشبهان باسم الفاعل في شيء مّا أمران وأمر، "الكامل" ملخّصاً.

(٤) **قوله: [في التصريف]** أي: أنّها تثنّى وتجمع وتذكّر وتؤنّث كما أنّ اسم الفاعل كذلك، تقول: «حسن

حسنان حسنون، وحسنة وحسنتان وحسنات» على قياس «ضارب ضاربان ضاربون، وضاربة ضاربتان ضاربات»، وهي مشتقّة[1] من الفعل اللازم دالّة على ثبوت مصدرها لفاعلها على سبيل الاستمرار والدوام بحسب الوضع،

وحسنان وحسنون وحسنة وحسنتان وحسنات» كما تقول: «ضارب وضاربان وضاربون وضاربة وضاربتان وضاربات».

(١) **قوله: [مشتقّة]** أي: كلمة مشتقّة، والمراد بالكلمة الاسم؛ لأنّ الصفة المشبّهة قسم منه والمقسم معتبر في تعريف القسم، فقوله: «مشتقّة» شامل لجميع الأسماء المشتقّة من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل، وقوله: «من الفعل اللازم» احتراز عن اسمي الفاعل والمفعول المشتقّين من الفعل المتعدّي، والمراد باللازم أعمّ من أن يكون لازماً ابتداءً كـ«حسن» و«شريف» مشتقّين من «حسن» و«شرف» أو لازماً بعد النقل كـ«رحيم» فإنّه مشتقّ من «رحم» بكسر العين بعد نقله إلى «رحم» بضمّ العين وهو لازم، فلا يقال: «رحيم» إلاّ لمن صار الرحم طبيعة له كـ«كريم» بمعنى من صار الكرم طبيعة له، وقوله: «دالّة على ثبوت مصدرها لفاعلها» احتراز عن سائر الأسماء المشتقّة الباقية سوى اسم الفاعل اللازم والصفة المشبّهة من اسمي الظرف والآلة المشتقّين من الفعل اللازم واسم التفضيل المشتقّ من الفعل اللازم، أمّا الأوّلان فلأنهما وإن يدلاّن على ثبوت مصدرهما ولكن لا لفاعلهما، وأمّا الثالث فلأنه يدلّ على ثبوت المصدر لفاعله مع زيادة والمراد بثبوت المصدر في التعريف هو نفس ثبوت المصدر، وقوله: «على سبيل الاستمرار والثبوت» احتراز عن اسم الفاعل اللازم؛ لأنّ المراد بالاستمرار والثبوت هاهنا ما يقابل الحدوث أي: ما لم يكن مقيّداً وجوده بأحد الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل اللازم وإن دلّ على ثبوت المصدر لفاعله لكنّه مقيّد بأحد الأزمنة نحو: «قائم» و«ذاهب» فإنّهما يدلاّن على القيام والذهاب المقيّدين بأحد الأزمنة، وقوله: «بحسب الوضع» احتراز عن اسم الفاعل اللازم الدالّ على الثبوت الغير المقيّد لا بحسب الوضع بل باعتبار الاستعمال، نحو: «ضامر» و«طالق» فإنّ معنى الأوّل بحسب الوضع: شخص اتّصف بـ«الضمر» أي: «لاغرى» في أحد الأمنة الثلاثة، وأمّا كونه بمعنى شخص مجبول على الضمر فباعتبار الاستعمال، ومعنى الثاني بحسب الوضع: امرأة مبائنة من الزوج في أحد الأزمنة، وأمّا كونه بمعنى امرأة بلا زوج فبعارض الاستعمال، "الحاشية على الشمّة" وغيره.

وتعمل عمل فعلها من غير اشتراط زمان؛ لكونها بمعنى الثبوت[1]. وأمّا اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها[2] إلاّ أنّ الاعتماد على الموصول لا يتأتّى فيها؛ لأنّ اللام الداخلة عليها ليست بموصول[3] بالاتّفاق، وقد يكون معمولُها منصوباً على التشبيه بالمفعول[4] في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة، ومجروراً على الإضافة، وتكون[5] صيغة اسم الفاعل قياسيّة وصِيَغُها سماعيّة، مثل: «حَسَنٌ»

---

(١) **قوله: [بمعنى الثبوت]** المراد بالثبوت ما يقابل الحدوث الّذي هو التحقّق المقيّد بأحد الأزمنة فكان مقابله التحقّق الغير المقيّد بأحد الأزمنة، وليس المراد به الدوام الّذي هو التحقّق في جميع الأمنة.

(٢) **قوله: [فمعتبر فيها]** لأنها تشبه الفعل بواسطة مشابهتها باسم الفاعل فلا بدّ من الاعتماد المذكور، كذا في "الكامل".

(٣) **قوله: [ليست بموصول... إلخ]** لأنّ اللام بمعنى الموصول لا يكون صلتها إلاّ اسم الفاعل أو صيغه الموضوعة للمبالغة أو اسم المفعول لا غير.

(٤) **قوله: [على التشبيه بالمفعول... إلخ] اعلم** أنّ كون المعرفة منصوباً على التشبيه بالمفعول والنكرة على التمييز مذهب البصريّين؛ لأنّ التمييز لا يكون معرفة عندهم، وقال الكوفيّون: بل هو على التمييز في كلا التقديرين لجواز وقوع المعرفة تمييزاً عندهم، وقال بعضهم على التشبيه بالمفعول في الجميع، والأوّل الأولى، "الرضي" وغيره.

(٥) **قوله: [وتكون... إلخ]** لمّا خالفت الصفة المشبّهة اسم الفاعل في بعض الأمور ووافقته في بعض بيّن أوّلاً ما توافقه فيه بقوله: «وهي مشابهة»... إلخ، ويبين الآن ما تخالفه فيه بقوله: «وتكون»... إلخ حاصله أنها توافقه في الأمرين التصريف وكون كلّ منهما صفة، وتخالفه في أمر واحد وهو الوزن بأنّ صيغة اسم الفاعل قياسيّة وصيغها سماعيّة موقوفة على السماع من العرب مقصورة عليه، ولا يخفى أنه قد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسيّة كـ«أسود» و«أبيض» و«أدعج» و«أعور» على وزن «أفعل»، "الرضي" وغيره.

و«صَعْبٌ» و«شَدِيْدٌ». وسادسها: المضاف، كلّ اسم أضيف[1] إلى اسم آخرَ فيجرّ الأوّلُ الثانيَ مجرّداً عن اللام[2] والتنوين وما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع؛ لأجل الإضافة[3]، ....

---

(١) **قوله: [كلّ اسم أضيف... إلخ]** الإضافة في اللغة: إمالة شيء إلى آخر، وفي الاصطلاح: نسبة تقييديّة بين الاسمين بحيث يصير الأوّل منهما جارًّا والثاني مجروراً، ويسمّى الجارّ «مضافاً» والمجرور «مضافاً إليه»، وقد أشار الشارح إليه بقوله: «كلّ اسم أضيف إلى اسم آخر فيجرّ الأوّل الثاني»، ولا بدّ لصحّة الإضافة من أمرين أولهما: أن يكون بين الاسمين علاقة يصحّ النسبة بتحقّق تلك العلاقة، والثاني: تجرّد المضاف عمّا يدلّ على تماميّة الاسم كاللام وغيرها ليحصل في المضاف التعريف أو التخصيص أو التخفيف لشدّة الارتباط بينهما، وأشار إليه بقوله: «مجرّداً عن اللام»... إلخ، **واعلم** أنّ الإضافة على قسمين: لفظيّة ومعنويّة، فاللفظيّة: أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، نحو: «ضارب زيد» و«حسن الوجه»، والمعنويّة أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، نحو: «غلام رجل» و«مقيم البادية»، ثم المعنويّة على أربعة أقسام، أولها: إضافة جنسيّة إن أضيف إلى الجنس، نحو: «غلام رجل»، والثاني: إضافة استغراقيّة إن أضيف إلى ما يدلّ على الاستغراق، نحو: «غلام كلّ رجل»، والثالث: إضافة عهديّة إن أضيف إلى المعهود، نحو: «غلام الرجل» إذا كان مدخول اللام معهوداً، والرابع: إضافة ذهنيّة إن أضيف إلى المبهم، نحو: «لله درّه فارساً» فإنّ الدرّ مضاف إلى الضمير المبهم و«فارساً» تمييز عنه، "الشمّة" وغيره.

(٢) **قوله: [مجرّداً عن اللام]** وإنّما قال ذلك ولم يقل: «مجرّداً عن التعريف»؛ لأنّ إضافة العلم مع بقاء العلميّة جائزة على المذهب الحقّ كما صرّح به في "المنهل" و"العباب"، "الكامل".

(٣) **قوله: [لأجل الإضافة]** اللام فيه للتعليل و«أجل» بفتح الهمزة وسكون الجيم بمعنى السبب، وإضافته إلى الإضافة بيانيّة بمعنى «من»، أي: بسبب هو الإضافة، فلا يجوز إضافة اسم سقط تنوينه بسبب آخر غير الإضافة، نحو: «الغلام زيد» و«الضارب رجل»، **واعلم** أنّ سقوط التنوين لأجل الإضافة قد يكون حقيقة كما في «غلام الرجل»، وقد يكون حكماً كما في «كم رجل» و«حواجّ بيت الله» و«ضاربك» فإنّ سقوط التنوين في الأوّل للبناء وفي الثاني لعدم الانصراف وفي الثالث للاتّصال بالضمير، وليس سقوطه من هذه الأمثلة

والإضافة إمّا[1] بمعنى اللام[2] المقدّرة إن لَم يكن المضاف إليه من جنس المضاف ولا يكون ظرفاً له[3]، مثل: «غلام زيد»، وإمّا بمعنى «مِنْ» إن كان من جنسه[4]، مثل: «خاتم فضّة»، وإمّا بمعنى «في» إن كان ظرفاً له[5]، نحو:

لأجل الإضافة حقيقة بل حكماً، والمراد بسقوط التنوين لأجل الإضافة حكماً أن يكون المضاف بحيث لوكان ثمّه اسم صالح للتنوين لسقط تنوينه للإضافة حقيقة، ولايخفى أنّ التعريف ليس بجامع للأفراد لخروج مثل «الحسن الوجه»، عنه؛ لأنه قد أخذ التجريد عن اللام أيضاً وهاهنا ليس كك، اللهم إلاّ أن يقال: إنّ المراد باللام ما يكتسب مدخولها بالإضافة إمّا تعريفاً أو تخصيصاً وهذه اللام ليس مدخولها كذلك فلا يجب التجريد عنها، "الكامل" بزيادة.

(١) **قوله: [والإضافة إمّا... إلخ] اعلم** أنّ انحصار الإضافة المعنويّة في الصور الثلاث المذكورة في الكتاب استقرائيّ لا عقليّ؛ فإنّا تتبّعنا كلامهم فوجدنا أنهم يقصدون بالإضافة إمّا تخصيص المضاف بالمضاف إليه وهي الإضافة بمعنى اللام، أو تبيين المضاف بالمضاف إليه وهي الإضافة بمعنى «من» أو ظرفيّة المضاف إليه للمضاف وهي الإضافة بمعنى «في»، "الكامل".

(٢) **قوله: [بمعنى اللام... إلخ]** إنّما قال ذلك ولم يقل: «بتقدير اللام»؛ لأنه لا يلزم إظهار اللام في الإضافة المعنويّة المفيدة لتخصيص المضاف بالمضاف إليه كما حقّقه مولانا عبد الرحمن الجامي قدّس سرّه في "الفوائد"، فلو قال ذلك لتوهّم لزوم الإظهار.

(٣) **قوله: [ولا يكون ظرفاً له]** أي: لا يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، فيكون المضاف إليه في الإضافة بمعنى اللام مبائناً للمضاف نحو: «غلام زيد» أو أخصّ مطلقاً منه، نحو: «يوم الأحد» و«علم النحو»، "الكامل".

(٤) **قوله: [إن كان من جنسه]** أي: إن كان المضاف إليه من جنس المضاف... إلخ، والمراد بكون المضاف إليه من جنس المضاف أن يصدق المضاف على المضاف إليه وبينهما عموم وخصوص من وجه، نحو: «خاتم فضّة»، فإن كان المضاف أخصّ مطلقاً من المضاف أو مساوياً له امتنع الإضافة، نحو: «أحد اليوم» و«ليث أسد»، "الفوائد" وغيره.

(٥) **قوله: [إن كان ظرفاً له]** أي: إن كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف سواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان،

«ضرب اليوم». وسابعها: الاسْمُ التَامُّ[١]، كلّ اسم تَمَّ فاستغنى عن الإضافة بأن يكون[٢] في آخره تنوين أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع[٣]، أو يكون في آخره مضاف إليه، وهو ينصب النكرة[٤] على أنّها تمييز له فيرفع منه الإبهام[٥]، مثل: «عندي رِطلٌ زيتاً[٦] ومنوان سمناً[٧]» ....

نحو: «قتيل كربلا»، **واعلم** أنّ الإضافة بمعنى «في» قليلة الاستعمال حتّى قال بعضهم: إنّ الإضافة إلى الظرف أيضاً بمعنى اللام، "الكامل".

(١) **قوله: [الاسم التامّ]** وهو في اللغة: «تمام كرده شده»، وفي الاصطلاح: ما بيّنه بقوله: «كلّ اسم»... إلخ.

(٢) **قوله: [بأن يكون... إلخ]** خرج بهذا القيد الاسم المعرّف باللام لأنه وإن كان ممتنع الإضافة مثل الاسم التامّ لكنّه لا ينصب التمييز فلا يقال: «عندي الرطل زيتاً»، "الكامل".

(٣) **قوله: [نوني التثنية والجمع]** المراد بنون الجمع النون المشابهة بنون الجمع؛ لأنّ الاسم التامّ بنون الجمع قد يرفع تمييزُه الإبهام عن ذات مقدّرة، نحو: «حسنون وجهاً» فلم يكن التمييز للاسم التامّ بل للنسبة ومقصود المصنّف هنا بيان التمييز للاسم التامّ، وقد يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، نحو: «له سنون عمراً» بخلاف الاسم التامّ بالنون المشابهة بنون الجمع فإنّه يرفع تمييزُه الإبهام عن ذات مذكورة دائماً فيكون التمييز للاسم التامّ، ويؤيّده بيان المثال بـ«عشرون درهماً»، "الكامل".

(٤) **قوله: [وهو ينصب النكرة]** لمّا شابه الاسم التامّ بتماميّته بالتنوين وما يقوم مقامه أو المضاف إليه بالفعل الّذي يتمّ بالفاعل جُعل ناصباً لما بعده من التمييز كما أنّ الفعل جعل ناصباً فيما وقع من المفعول بعد تماميّته بالفاعل.

(٥) **قوله: [الإبهام]** أي: الاشتباه في الاسم التامّ عند السامع، فإنّك إذا قلت: «رأيت عشرين» لم يفهم أنه من أيّ جنس هو، فإذا قلت: «كتاباً» زال ذلك الإبهام والاشتباه.

(٦) **قوله: [رطل زيتاً]** الرطل الشرعيّ عشرون إستاراً، والإستار أربعة مثاقيل ونصف، فالرطل تسعون مثقالاً، وهذا مثال الاسم التامّ بصورة الكيل.

(٧) **قوله: [منوان سمناً]** تثنية مناً على وزن عصاً وهو المدّ والمدّ رطلان، فالمدّ مئة وثمانون مثقالاً، وهذا مثال

وعشرون درهماً»[(١)]، و«لي مِلؤه عسلاً»[(٢)].

الاسم التامّ بصورة الوزن.

(١) **قوله: [عشرون درهماً]** مثال الاسم التام بصورة العدد، إن قلت: إنّ «عشرون» من قبيل العدد وهو من العوامل السماعيّة فكيف يصحّ عدّه من العوامل القياسيّة؟ قلنا: إنّ من العوامل السماعيّة عند الشيخ إنّما هو «عشرون» مركّباً مع الآحاد، فإذا لم يكن مركّباً معها فهو من العوامل القياسيّة، "الكامل".

(٢) **قوله: [مِلؤة عسلاً]** مثال الاسم التامّ بصورة المقياس، والملؤ على وزن الصغر.

وأمّا المعنويّة[1] فمنها: عددان

المراد من العامل المعنويّ ما يُعرف بالقلب وليس للسان حظّ فيه، أحدهما: العامل في المبتدأ والخبر وهو الابتداء[2] أي: خلوّ الاسم[3] عن العوامل

---

(١) **قوله: [وأمّا المعنويّة]** لمّا فرغ عن قسمي العوامل اللفظيّة السماعيّ والقياسيّ شرع في العوامل المعنويّة فقال: وأمّا المعنويّة، ولمّا كان العوامل المعنويّة قليلة واللفظيّة كثيرة أخّرها عنها فإنّ العزّة للتكاثر، **واعلم** أنّ العوامل اللفظيّة ثمان وتسعون عاملاً، والمعنويّة اثنان عند الشيخ، وهو مذهب سيبويه، وعند الأخفش العوامل المعنويّة ثلاثة أحدها: العامل في المبتدأ والخبر، والثاني: العامل في الفعل المضارع، والثالث: العامل في الصفة وهوكون الشيء صفة وهو يرفعها أو ينصبها أو يجرّها نحو: «جاءني رجل عالم» فـ«عالم» فيه مرفوع وكونه صفة رافعٌ له، وكذا «رأيت رجلاً عالماً» و«مررت برجل عالم»، والحقّ أنّ عامل الموصوف هو العامل في الصفة، فكما أنّ الرافع لـ«رجل» في المثال الأوّل «جاءني» كذلك هو الرافع لـ«عالم»، وكذا في المثالين الباقيين، "الكامل".

(٢) **قوله: [وهو الابتداء]** أي: الابتداء عامل في المبتدأ والخبر كليهما رافع لهما عند جمهور البصرية، وعلى هذا يكون عاملهما معنويًّا، ونقل الأندلسي عن سيبويه أنّ العامل في الخبر ورافعه هو المبتدأ، ونقله أيضاً أبو علي وأبو الفتح، وعلى هذا يكون عامل المبتدأ معنويًّا وهو الابتداء وعامل الخبر لفظيًّا وهو المبتدأ، ومنهم من قال: إنّ عامل المبتدأ هو الابتداء وعامل الخبر هو المبتدأ والابتداء كلاهما، ويلزم على هذا اجتماع العاملين على معمول واحد وهو غير جائز كما في "الأشباه والنظائر"، وقال بعضهم: إنّ كلّ واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وهو قول الكوفية، وعلى هذا يكون عامل كلّ منهما لفظيًّا، "الكامل" بتغيّر.

(٣) **قوله: [أي خلوّ الاسم... إلخ]** خرج بقيد الاسم الفعل، والمراد بالاسم أعمّ من أن يكون اسماً لفظاً، نحو: «زيد قائم» أو تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] أي: سواء أي: مستو عليهم إنذارك إيّاهم وعدمه أو إنذارك إيّاهم وعدمه سيّان عليهم، وكذا ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] أي: صيامكم خير لكم، قال: **شعر**:

وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه		وستعرف قدره إن فتح فاه

اللفظيّة[1]، نحو: «زيد منطلق»، وثانيهما: العامل في الفعل المضارع وهو صحّة وقوع الفعل المضارع موقعَ الاسم، مثل: «زيد يعلم»؛ فـ«يعلم» مرفوع لصحّة وقوعه[2] موقع الاسم؛ إذ يصحّ أن يقال موقع «يعلم»: «عالم»؛ فعامله معنويّ، وعند الكوفيّين: أنّ عامل الفعل المضارع تجرّدُه عن العامل[3] الناصب والجازم،...............................

وهو مذهب البصريين.

أي: سماعك بالمعيدي... إلخ، "الكامل" بزيادة.

(١) **قوله: [عن العوامل اللفظية]** أي: عن عامل لفظي أصلاً والمراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثّراً في اللفظ والمعنى فلا يخلو «حسب» في «بحسبك درهم» من كونه خالياً عن العوامل اللفظيّة إذ الباء ليست بمؤثّرة في المعنى، "الفوائد" وغيره.

(٢) **قوله: [لصحّة وقوعه... إلخ]** فإنّه لمّا صحّ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم وشابهه بتلك الجهة أعطي بعد ما كان معرباً لمشابهته به ما هو أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع لكونه إعراب أسبق معمولاته ولكونه إعراب أقوى المعمولات، فإن قلت: إنّه يعلم من تعليل الشارح بقوله: «لصحّة وقوعه موقع الاسم» أنه يرفع المضارع حيث وقع موقع الاسم فينبغي أن لا يرفع في مثل «الّذي يضرب» و«سيقوم» و«سوف يقوم» و«كاد زيد يقوم» إلى غير ذلك ممّا لا يصحّ وقوع الاسم فيه، لأنه لم يوجد علّة الرفع! قلنا: لمّا وقع المضارع أي: «يضرب» في مثل «زيد يضرب» موقع «ضارب» وصحّ رفعه لذلك حملنا باقي الصور عليه اطراداً، وعند الكسائي عامل المضارع ورافعه هو علامات المضارعة؛ إذ إيراث الرفع فيه إنّما هو بعد ورودها عليه؛ لأنّ أصله وهو الماضي أو المصدر خال عن الرفع، وعلى هذا يكون العامل الرافع للمضارع لفظيًّا لا معنويًّا، كذا في "شرح الشرح" وغيره.

(٣) **قوله: [تجرّده عن العامل... إلخ]** إن قلت: إنّ التجرّد أو الخلوّ أمر عدميّ فكيف يؤثّر؟ قلنا: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلّم لا مؤثّرات، والعدميّ الخاصّ يجوز أن يكون علامة على شيء فلا ضير.

وهو مختار ابن مالكٍ[1].

---

(١) **قوله: [وهو مختار ابن مالك]** لأنه جعل قول الكوفيين أقرب إلى الصواب في هذا الباب من قول البصريين، وهو ظاهر كلام ابن حاجب في "الكافية"، وبه جزم ابن هشام في "المغني"، ولعلّ وجهه الإيراد المذكور في ما مرّ على قول البصريين، ولكنّك قد عرفت الجواب عنه هنالك، والظاهر أنّ مختار المصنّف هو مذهب البصريين؛ لأنه بيّنه أوّلاً توضيحاً وذكر مذهب الكوفيين ثانياً إجمالاً، وهذا ما يسّره الله القويّ لعبده الضعيف، وقد وقع الاستراحة بفضله تعالى وكرمه من نقل هذه الحاشية من السواد إلى البياض وقت ضحوة الخميس السابع من شهر جُمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وأربع مئة وألف من الهجرة النبويّة على صاحبها ألف ألف صلوة وألف ألف تحيّة وعلى آله المطهّرين وأصحابه المكرّمين أجمعين وعلينا معهم بهم، وسمّيتها بـ«**الفرح الكامل على شرح مئة عامل**» اللّهم تقبّل منّي واجعلها نافعة كأصلها، اللّهم اغفرلي ولوالديّ ولأساتذتي الكرام ولشيخي ومرشدي ولمن له حقّ عليّ وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه المقتدر

ابن داود عبد الواحد الحنفي العطاري المدني

تــــــــــمـــــــــــت

من منشورات المدينة العلمية (جمعيّة: الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية:

٠١...مراح الارواح مع حاشية ضياء الاصباح (كل صفحات:٢٤١)	١٤...تلخيص أصول الشاشى (كل صفحات:١٤٤)
٠٢...الأربعين النووية فى الأحاديث النبوية (كل صفحات:١٥٥)	١٥...نصاب النحو(كل صفحات:٢٨٨)
٠٣...إتقان الفراسة شرح ديوان الحماسة (كل صفحات:٣٢٥)	١٦...نصاب اصولِ حديث(كل صفحات:٩٥)
٠٤...أصول الشاشى مع أحسن الحواشى (كل صفحات:٢٩٩)	١٧...نصاب التجويد(كل صفحات:٧٩)
٠٥...نورالإيضاح مع حاشية النوروالضياء (كل صفحات:٣٩٢)	١٨...المحادثة العربية (كل صفحات:١٠١)
٠٦...شرح العقائدمع حاشية جمع الفرائد (كل صفحات:٣٨٤)	١٩...تعريفاتِ نحوية (كل صفحات:٤٥)
٠٧...الفرح الكامل على شرح مئة عامل (كل صفحات:١٥٨)	٢٠...خاصيات أبواب(كل صفحات:١٤١)
٠٨...عناية النحو فى شرح هداية النحو(كل صفحات:٢٨٠)	٢١...شرح مئة عامل (كل صفحات:٤٤)
٠٩...صرف بہائی مع حاشية صرف بنائى(كل صفحات:٥٥)	٢٢...نصاب الصرف (كل صفحات:٣٤٣)
١٠...دروس البلاغة مع شموس البراعة (كل صفحات:٢٤١)	٢٣...نصاب المنطق (كل صفحات:١٦٨)
١١...مقدمة الشيخ مع التحفة المرضية (كل صفحات:١١٩)	٢٤...أنوارالحديث (كل صفحات:٤٦٦)
١٢...نزهة النظر شرح نخبة الفكر (كل صفحات:١٧٥)	٢٥...نصاب الأدب (كل صفحات:١٨٤)
١٣...نحو مير مع حاشية نحو منير(كل صفحات:٢٠٣)	٢٦...تفسيرالجلالين مع حاشية أنوارالحرمين (كل صفحات:٣٦٤)
٢٧...عصيدة الشُّهدة شرح قصيدة البُردة (كل صفحات: ٣١٧)	
٢٨...خلفائے راشدين	

فهرس الموضوعات للفرح الكامل

الموضوع	الصفحة
المدينة العلميّة	i
عملنا في هذا الكتاب	iii
مقدمة	iv
خطبة الكتاب	١
النوع الأوّل	٦
النوع الثاني	٣٠
النوع الثالث	٣٦
النوع الرابع	٣٨
النوع الخامس	٤٢
النوع السادس	٤٥
النوع السابع	٥١
النوع الثامن	٥٨
النوع التاسع	٦٩
النوع العاشر	٧٤
النوع الحادي عشر	٨٥
النوع الثاني عشر	٩٤
النوع الثالث عشر	١٠٤
العوامل القياسيّة	١١٣
العوامل المعنويّة	١٣٥

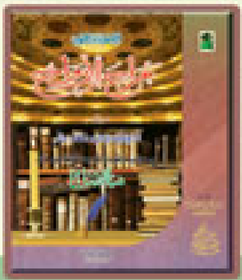 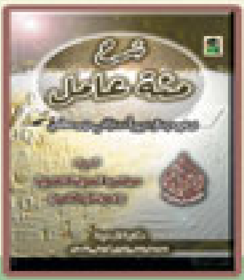

رَبِيعُ السُّنَن

بحمد الله تعالى يتعلّم ويعلّم السنن الكثيرة للنبيّ عليه الصلاة والسلام في جمعيّة "**دعوت إسلامي**" لتبليغ القرآن والسنّة، لغير السياسيّة، الدوليّة.

نلتجئ بحضرتكم للحضور في اجتماعها المتعطّر، المليئ من السنن النبويّة على صاحبها الصلاة والسلام، المنعقد كلّ يوم الخميس بعد صلاة المغرب في "**فيضان مدينة**" بـــ "حيّ سوداجران"، سبزي مندي القديم، وللإقامة به تمام تلك الليلة.

وليتعوّد كلّ أحد السفر بـــ"**القوافل المدنيّة**" مع عشّاق الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، لتعلّم سننه عليه الصلاة والسلام.

ويملأ الخانة من الكتيبة المسمّاة بـــ"**الإنعامات المدنيّة**" كلّ يوم بـــ"**الفكر المدنيّ**" أي: بمحاسبة النفس، فليتعوّد إيداعها عند المسئول في منطقته لجمعيّة "دعوت إسلامي" كلّ شهر مدنيّ (قمريّ) في الأيّام العشرة الأوَل منه.

فببركة ذلك يختمر في الذهن فكرة اتباع السنن، والتنفّر من المعاصي، والتضجّر لسلامة الإيمان، إن شاء الله تعالى.

وليكوّن الرأي كلّ أحد في أنّه "**عليّ محاولة إصلاح نفسي، وإصلاح جميع أناس العالم**" إن شاء الله عزّ وجلّ.

و"عليّ العمل حسب "**الإنعامات المدنيّة**"؛ لمحاولة إصلاح نفسي والسفر بـــ"**القوافل المدنيّة**" لمحاولة إصلاح جميع الأناس"، إن شاء الله تبارك وتعالى.

Maktaba-Tul-Madina Karachi-Pakistan

مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

المركز الدولي "فيضان مدينة"

كراتشي- باكستان

http://www.dawateislami.net maktaba@dawateislmai.net

ilmia26@dawateislami.net